التفكير النّقدي

مدخل في طبيعة المُحاجّة وأنواعِها

عمرو صالح يس

تقديم: د. جاسم سلطان






صفحة فارغة

التفكير النّقدي

مدْخل في طبيعة المُحاجّة وأنْواعِها

الفهرسة أثناء النشر - إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر
يس، عمرو صالح
التفكير النّقدي: مدخل في طبيعة المُحاجّة وأنواعها/ عمرو صالح يس؛ تقديم جاسم سلطان.
٣٣٥ص.
بيليوغرافية: ص٣٣٣ - ٣٣٥.
ISBN 978-614-431-106-6
١. المحاجة. ٢. المنطق. أ. سلطان، جاسم (مقدّم). ب. العنوان.
160

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٥

مدير المشروع: أ. جمال المليكي
المتابعة والتنسيق: أ. أحمد درويش

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت - المكتب الرئيسي: رأس بيروت - المنارة - شارع نجيب العرداتي
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail:info@arabiyanetwork.com
القاهرة - مكتبة: وسط البلد - ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت
هاتف: ٠٠٢٠٢٢٣٩٥٠٨٣٥ محمول: ٠٠٢٠١١٥٠٢٩٦٤٩٢
E-mail:info@arab-network.org
الدار البيضاء - مكتبة: ٢٨ زنقة روما، تقاطع شارع مولاي إدريس الأول
هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧ محمول: ٠٠٢١٢٦٦٤٣٢٣٠٤٠
E-mail: info-ma@arab-network.org

المحتويات

الفصل الثاني

بنْية المُحَاجَّة

«هل يُمكِن أنْ نُفكِّر بطريقة رياضية؟»



تقديم

هذا الكتاب وليد قصة، وكُتب بشكل قصة!

في سلسلة أدوات إعداد قادة النهضة؛ إذ كان مخططاً أن يكون هناك كتاب في المنطق، نظراً إلى ما بدا لنا من حاجة ماسة إليه في زيادة كفاءة الشباب العربي والمسلم في معالجة القضايا وإدارة النقاشات.

ولما كان هناك الكثير لعمله لاستكمال السلسلة، فقد كنت أتمنى أن أجد معيناً على بعضها. وكان في الموعد الابن الحبيب عمرو صالح يس، وهو طبيب غيّر مجال تخصصه إلى الدراسات الإنسانية.

كنا قد بدأنا، في رحلة إعداد القادة، برنامجاً تطبيقياً لتدريب الشباب متعلقاً بالفلسفة والمنطق، فأُعْجِب عمرو بالفلسفة والمنطق وتعلق بهما لأنهما يناسبان طبيعة تفكيره التحليلي المتأمل؛ فاتسعت قراءاته في المجال وزاد اهتمامه به، فوجدته الأقرب للكتابة في العلم والأكثر انكباباً عليه.

جاء عمرو في رحلة بحثية إلى قطر، واتفقت معه على كتابة الكتاب ثم ارتحل بعد ذلك عنا إلى السودان، فانكب على القراءة والاستزادة من العلم وبقي يؤجل الكتاب، فكان يريد أن يخرجه كتاباً مثالياً، ثم مرت سنتان من الزمن،

قُدر لي بعدها أن أسافر إلى السودان وألقاه هناك، وكنت قبل السفر قد حضّرت نسخة لكتاب مدخلي في المنطق كتب في شكل قصة ـ حوار في طائرة بين شخصين حول المنطق ـ. فأعطيته النسخة وطلبت منه مراجعتها حتى إن مرت من بين يديه أكون قد ضمنت جودتها.

وكانت المفاجأة!

شيء ما انفتح في قريحة عمرو مع قراءة القصة وتدفق السيل فإذا به، وفي مدة وجيزة، يأتيني بالنسخة الأولى من هذا الكتاب لمراجعتها، ولكن هذه المرة بما خطت يمينه. فوجدت أن ما كتبه أفضل مما كتبت وأقوم، فاعتمدته وألغيت النسخة التي أعطيته إيّاها. وواصل عمرو بعد ذلك الكتابة.

واليوم، أخيراً، خطّ عمرو الكتاب بأكمله كمسودة أولية. لكنه لا يزال يرى أن بعض فصوله تحتاج إلى مزيد من التدقيق والإضافات. فآثرنا، نظراً إلى الطلب المتزايد على الكتاب، أن يخرج هذا الجزء منه ـ والذي يُمثّل فصلين من جملة عشرة فصول ـ كجزء أول، في انتظار أن تلحق به الأجزاء المتبقية في غضون الأشهر القادمة.

جاسم سلطان

كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

مقدمة المؤلف

في صيف العام ٢٠١١، قُدّر لي بمبادرة من الدكتور جاسم سلطان وبمنحة كريمة من الشيخة أسماء آل الصباح، أن أذهب في رحلة بحثية إلى قطر. خرجت من السودان وكُلي أمل أن يضع الدكتور على كاهلي مهمة بحثية من العيار الثقيل، أستطيع أن أدخل من خلالها عالم البحث والكتابة تحت إشرافه وعلى مقربة منه. كان مُقرراً أن يكون البحث في قضايا متعلقة بالفكر الإسلامي، لكن الأمور لم تسرِ على هذه الشاكلة. ففي أول يوم التقيت فيه الدكتور ـ ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١١ ـ، وسألته عن سير الكتب القادمة في المشروع، لم أكمل سؤالي حتى ناولني مجموعة من الكتب وقال لي: لو استطعت أن تصيغ من هذه الكتب مادة أولية، بحيث تكون أساساً لكتاب المنطق، ستكون قد ساعدتني بشكل كبير.

للوهلة الأولى لم أكن سعيداً بالمهمة. وذلك لسببين؛ **الأول**: من ضمن عديد المباحث التي كان يقدم لها الدكتور في دوراته التدريبية، كان المنطق، في تلك الأيام، على الرغم من اهتمامي به، أقلها سؤالاً بالنسبة إليّ. **والثاني**: متعلق بطبيعة الكتاب الذي كنت أرجع للاستزادة منه لإجادة التدريب في المنطق

مع الدوائر المهتمة بمشروع النهضة في السودان. فهذا الكتاب، على فائدته الجمة بالنسبة إليّ، كنت كلما اطلعت عليه راودني سؤال: كيف سيزيد «المنطق» من قدرتي على معالجة النقاشات في المسائل الفكرية والمتعلقة بالنهضة في مجتمعاتنا بطريقة منطقية؟ لأن مادة الكتاب ـ التي عرفت فيما بعد أن أغلبيتها تستعرض المنطق الصوري القديم ـ وعلى الرغم من تقديمها لأفكار مهمة وأساسية متعلقة بالفكر، لكنها لا تُشعر بأن امتلاكها مفيد في المقاربة المنطقية للحوارات العامة التي نخوضها مع الآخرين في الدين، السياسة، الاجتماع، الاقتصاد وغيرها.

بعد بداية البحث، وحين جاء الدور على قراءة هذا الكتاب، وبعد القراءة فيه لأيام، ضاق صدري بالسؤال من جديد. رجعت إلى الدكتور، فقلت له: بصراحة يا دكتور هناك شيء ما مفقود هنا؟ وافقني الرأي! وقال لي: لماذا لا تبدأ بالبحث عن مراجع تحت عنواني التفكير النقدي (Critical Thinking) أو المنطق اللاصوري (Informal Logic) علّك تجد ما تريد، وحينها بدأت القصة.

لحُسن الحظ كان صديقي عبد الله أنديجاني متواجداً في قطر تلك الأيام، وكان حينها في سنين دراسته الجامعية الأولى في كندا، فنقلت إليه همومي عن هذا البحث وسألته ما إذا كانت هناك كورسات تحت عنوان التفكير النقدي في

الجامعات الكندية. فأشار علي مشكوراً بمرجعين، كانا المرجعين الأساسين لكورس كان قد درسه في الجامعة عن التفكير النقدي. ولحُسن الحظ أيضاً، كما تبين لي لاحقاً، أن تلك المراجع: كتاب دراسة عملية للمحاجة (A Practical Study of Argument) لـ ترودي غوفير (Trudy Govier)، وكتاب: للتفكير الجيد أثر! ومدخل بنائي للتفكير النقدي (Good Reasoning Matters! A Constructive Approach to Critical Thinking)، لكل من ليو غرورك (Leo Groarke) وكريستوفر تندل (Cristopher Tindale)؛ مراجع من عمق الدوائر الفلسفية والمنطقية التي أسست بشكل كبير لعلم المنطق اللاصوري في نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي. ومن اللحظة الأولى التي قلّبت فيها صفحات هذه الكتب، أدركت أن ما هو مفقود هناك كان حاضراً هنا وبقوة.

فيما بعد، عرفت أن السؤال الذي سألته للدكتور جاسم؛ سؤال كيف سيُساعد المنطق، أو بمعنى أدق طبيعة المادة التي يُقدمها ذاك الكتاب، في مُعالجة الدارس للنقاشات العامة معالجة منطقية، هو السؤال الذي أسس للمنطق اللاصوري كفرعٍ جديد من المنطق، فقد نشأ هذا العلم سعياً لتوليد فرع من المنطق يستطيع تمليك دارِسه أدوات تعينه على التفكير نقدياً في الحوارات العامة التي نجريها في اليوم والليلة بما يساعد على تحليلها وتقييمها.

حيث يحكي أحد أبرز المؤسسين لهذا العلم، المنطقي والفيلسوف الكندي رالف جونسون (Ralph H. Johnson)، مؤرخاً لبدايات هذه التجربة، في مقالٍ نشرته له مجلة إنكويري (INQUIRY) في إصدار خريف العام ٢٠١٢ تحت عنوان «حين التقى المنطق اللاصوري بالتفكير النقدي (When Informal Logic Met Critical Thinking)»، أنه بعد أن عُين في قسم الفلسفة بجامعة ويندسور الكندية عام ١٩٦٦، شرع في تدريس المنطق الصُوري (Formal Logic) معتمداً على كتاب المنطق الرمزي (Symbolic Logic) لـ إرفنغ كوبي (Irving M. Copi). يحكي جونسون أنه خلال مُدة تدريسه لهذا المنهج اعتماداً على هذا الكتاب، كان كثير من الطلاب يواجهونه بتعليقات محبطة عن الكورس. كقولهم مثلاً: «كيف سيساعدني هذا الكورس في اتخاذ موقف منطقي بشأن قضية مثل الحرب على فييتنام؟». فالمنطق الصوري هو منطق يهتم بتوليد قواعد صورية للاستنتاج، بطريقة مُجردة يتعامل فيها مع الأفكار كرموز؛ طريقة أقرب ما تكون إلى الرياضيات وبعيدة بدرجة كبيرة عن طبيعة الحجاج الذي يطرأ في الحوارات العامة. هذه الدرجة العالية من التجريد والرمزية تأتي على خلاف ما يتوقع الدارس من كورس أو كتاب بعنوان مدخل إلى المنطق. وهو ما حدث لي مع الكتاب سالف الذكر، وما حدث لتلاميذ

جونسون في الكورس المدخلي عن المنطق.

يروي جونسون أنه، وبعد أن كثرت عليه هذه التعليقات، رفع شعوره بهذا الإشكال لرئيسه في الشعبة آنذاك. فكانت استجابته بأن قال له: «حسناً، فلماذا لا تشرع في بداية كورس قادر على فعل ما تريد». وبالفعل، بدأ جونسون، في العام الدراسي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، بكورس بعنوان المنطق التطبيقي (Applied Logic)، معتمداً على كتاب كان قد صدر حديثاً آنذاك، بالهموم ذاتها عن ضرورة صناعة منطق متعلق بالحوارات اليومية، لـ هوارد كاهانا (Howard Kahana)، اسمه المنطق والخطاب المعاصر (Logic And Contemporary Rhetoric). وبعد المرة الأولى من تدريس هذا الكورس، شجعت تعليقات الطلاب الإيجابية جونسون على تقديم الكورس مرة أخرى في العام الذي يليه. اتصل جونسون بزميله جون أنتوني بلير (J. Anthony Blair)، ليقوم بتدريس جزء من الكورس. ومنذ العام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ بدأ جونسون وبلير يُقدمان الكورس كفريق، وبعد أعوام من التدريس والمراجعة والتطوير أخرجا كتابهما: الدفاع عن النفس بالمنطق/ منطقياً (Logical Self-Defense) في عام ١٩٧٧.

يحكي جونسون أنه خلال تلك الأعوام، بدأت تظهر مجموعة من الكتب على النمط ذاته. كان منها على سبيل المثال، كتاب الاستدلال العملي في اللغة الطبيعية (Practical Reasoning

in Natural Language) عام ١٩٧٣ لستيفن توماس (Steven Thomas)، الاستدلال (Reasoning) في ١٩٧٦ لمايكل سكريفن (Michael Scriven)، أسلوب الكلمات: منطق لاصوري (The Way of Words: An Informal Logic) في ١٩٧٧ لرونالد مونسون (Ronald Munson)، وكتاب فهم المحاجة: مدخل للمنطق اللاصوري (Understanding Arguments: An Introduction to Informal Logic) في ١٩٧٨ لروبرت فوغلين (Robert Fogelin).

يذكر جونسون أن هذه الكتابات كانت تشير إلى ميلاد فرع جديد من المنطق بات يلوح في الأفق. الشيء الذي حدا بجامعة ويندسور إلى استضافة المؤتمر الأول للمنطق اللاصوري (The First International Symposium on Informal Logic) عام ١٩٧٨. يرى جونسون أن هذا المؤتمر كان إعلاناً لما سمّاه بادرة المنطق اللاصوري (Informal Logic Initiative)، وذكر أن حوالى ٨٠ في المئة من حضور المؤتمر، ظلوا من بعد ذلك داعمين لهذه المبادرة. كان من ضمنهم ترودي غوفير، ديفيد هيتشوك (David Hitchock)، جون وودز (John Woods)، دوغلاس والتون (Douglas Walton) وآخرون يُعتبرون اليوم من أبرز المنظرين في المجال. وبعد نهاية المؤتمر، تأكد الحضور أن في جعبتهم منطقاً جديداً، وأقرّوا ميلاده فعلياً

بعزمهم التواصل بحثياً، وتأسيسهم ما عُرف حينها بجريدة المنطق اللاصوري (Informal Logic Newsletter) عام ١٩٧٩، وبات يُعرف منذ العام ١٩٨٤ إلى اليوم بمجلة المنطق اللاصوري (Informal Logic Journal) التي تصدر برعاية من جامعة ويندسور الكندية.

بالتزامن مع الفترة التي ظهرت فيها مبادرة المنطق اللاصوري في عقد السبعينيات، بدأت تنشط حركة ذات أهداف تعليمية في أمريكا الشمالية، عرفت بحركة التفكير النقدي (Critical Thinking Movement)، حيث شعر عدد من العاملين في المؤسسات التعليمية أن مناهجهم لا تعلّم الطُلاب كيف يفكرون، فبدأت في تلك الحين ترتفع أصوات عن ضرورة تدريس التفكير النقدي، بما يجعل تمليك الطالب قدرة على نقد ومراجعة المنطلقات والاعتقادات هدفاً محورياً من أهداف العملية التعليمية. كان من أبرز الذين قادوا هذه الحركة ونظّر لها أسطون التفكير النقدي ريتشارد باول (Richard Paul). وقد أعلن باول ميلاد هذه الحركة في المؤتمر العالمي الأول عن التفكير النقدي والإصلاح الأخلاقي ـ يعرف اليوم بالمؤتمر العالمي للتفكير النقدي والإصلاح التعليمي ـ (First International Conference on Critical Thinking and Moral Reform)، الذي عُقد في جامعة ولاية سونوما في كاليفورنيا (Sonoma State

University) عام ١٩٨١. كان كل من جونسون وبلير حاضراً في هذا المؤتمر، وهو ما يصفه جونسون بأنه التقاء حركة التفكير النقدي بمبادرة المنطق اللاصوري. واليوم لا تزال هذه الحركة فاعلة وعلى مستوى عالمي بمجموعة من الأنشطة والإصدارات البحثية التي تديرها مؤسسة التفكير النقدي (Critical Thinking Foundation) بقيادة كل من باول، لندا ألدر (Linda Alder)، جيرالد نوزش (Gerald Nosich) ورَشْ غوسغروف (Ruch Gosgrove).

تعتبر حركة التفكير النقدي بالإضافة إلى مبادرة المنطق اللاصوري من أقوى معجلات البحث فيما يعرف بـ «نظرية الحجاج» (Argumentation Theory). وهو مجال متعدد التخصصات يشمل حاضراً مجالات أخرى: كالتواصل (Communication)، اللغويات (Linguistics)، الذكاء الصناعي (Artificial Intelligence)، علم النفس المعرفي (Cognitive Psychology) والنمذجة الحاسوبية (Computational Modeling).

واليوم وبعد أربعين سنة أو تزيد، بات المنطق اللاصوري، نظرية الحجاج والتفكير النقدي مباحث لها موضوعاتها ومشكلاتها المعرفية التي تحددها، تكتب فيها مئات إن لم تكن الآف الكتب، وتُسهِم في نشر الأبحاث المتعلقة بها مجلات علمية عديدة، كما وتتناول موضوعاتها مؤتمرات متعددة عبر العالم في

أونتاريو، كاليفورنيا، أمستردام، طوكيو، وغيرها.

أذكر أنه في اللحظة الأولى التي وصل فيها الكتابان اللذان نصحني بهما صديقي عبد الله أنديجاني، ومعهما كتاب آخر نصحني به شقيقي الأكبر عماد صالح يس، التفكير النقدي: احتكام للدليل (Critical Thinking: An Appeal to Reason) للكاتبة الأمريكية بيج تايتل (Peg Tittle)، وبدأت أقلب صفحاتها؛ نالتني حالة عارمة من الدهشة، وشعور «وجدتها!». كان السبب في ذلك هو اكتظاظ هذه الكتب الواضح بأمثلة من الواقع المعيش، واحتواؤها على عناوين متعلقة بالاستدلالات في مجالات مختلفة كالأخلاق، السياسة، القانون والفلسفة، وعناوين متعلقة بالمنهجية العلمية في العلوم التجريبية. بالإضافة إلى احتوائها على أبواب مدخلية للمنطق الصوري. وكان أكثر ما يجذب الانتباه فيها، هو تناولها للمحاجات كما تظهر في اللغة الطبيعية على هيئة سطور مرقمة من القضايا. فأدركت من تلك اللحظة أن المهمة المراد أن يكون عمرها بضعة أشهر، قد تستمر لسنة أو تزيد. وبالذات إذا ما كان تقديم هذه الأدوات يتطلب قدراً من الاستيعاب بحيث يتم شرحها من خلال تطبيقها على أمثلة حية من الواقع العربي والإسلامي.

لكن الأمر لم يقف عند حدود تلك السنة المتوقعة، وذلك لأن إقدام الإنسان على دراسة

مجال جديد بغرض التأليف فيه، تضعه في محل الانتباه والتركيز مع الدقائق والتفاصيل. تفاصيل ودقائق تستغرق كثيراً من الوقت عند القراءة على الرغم من أنه قد يتم تجاوزها بالجملة عند التأليف، حينما يتعلق الأمر بتأليف كتاب مدخلي. كما أن حداثة المجال التي كانت بادية في الاختلاف بين منظريه على مستوى العنونة، التبويب والاصطلاح، واختلاف مواقفهم تجاه كثير من الأدوات النقدية؛ دلفت بي نحو مزيد من القراءة على المستوى التنظيري وأدخلتني في عددٍ من المباحث الفلسفية ما أدخلني في دورة من القراءة وإعادة التأليف أجّلت كثيراً انتهاء هذا البحث. كان من أكبر محفزات هذه الدورة، ما عانيته من صعوبة في ترجمة عدد من المصطلحات لم يكن في ذهني أي مقابل لها. وذلك لأن نحت مقابل لبعض هذه المصطلحات كان يحتاج في أحيان كثيرة إلى إلمامٍ معتبرٍ بما يقبع تحته من التنظير. وبالذات إذا ما كان المطلوب هو ترجمتها إلى عربية سهلة بما تمكن المتلقي من استخدامها في الحوارات اليومية.

ظلت هذه الدورة من القراءة وإعادة التأليف تعتقلني ما يزيد على ثلاثة أعوام، مرّ خلالها هذا الكتاب بثلاث ترفيعات من حيث قدر وطبيعة ما فيه من أدوات نقدية. وعلى الرغم من أني لم أفقد الخط الناظم للكتاب، من

حيث إن المُناط به هو تقديم الحد الأدنى لما يضر الجهل به من أدوات التفكير النقدي شاباً تجاوز الـ ٢١ عاماً، قارئاً مُطّلعاً، مهتماً بالتطور الفكري وليس له خلفية عن المجال، لكن تعريف الحد الأدنى لما يضُر الجهل به من أدوات التفكير النقدي هو ما ظل يترفّع في ذهني باستمرار. خاصة وأن مشروع النهضة يعنون التغيير الفكري كرافد محوري من روافد النهضة، ويضع نقد المنظومة الفكرية شرطاً ضرورياً لنهضة الشعوب الناطقة بالعربية ـ إذا ما مُيِّز بين مفهومَي النهضة والتنمية. كما أني كنت كلما خُضت نقاشاً مع دوائر مهتمة بالتغيير في محيطي الخاص، أدركت أن الأدوات التي كانت تقدمها النسخ الأولى ليست كافية.

فجاء الترفيع الأخير بما ينقل الكتاب من مجرد مدخل لشخص بلا خلفية عن المجال، إلى كتاب يستطيع استيعاب الشخص ذاته بالإضافة إلى تمليكه أدوات اعتبرها متقدمة في المعالجة النقدية للمحاجات كما تظهر في اللغة الطبيعية، وذلك من دون أن يصل به إلى مرحلة الكتاب المرجعي، وفي ذلك كانت طريقة الحوار التي جاء عليها الكتاب بوحي من الدكتور جاسم سلطان، من أكثر المعينات لاستيفاء كل من غرض التقديم المدخلي وإكساب أدوات متقدمة من جهة، وفي الموزانة بين العمق والتبسيط في تناول المفاهيم من جهة أخرى. حاولت أن تأتي الأمثلة التي يعتمد عليها الكتاب من واقع المنطقة وراعيت أن

تتدرج من الأسهل إلى الأصعب قدر الإمكان، على الرغم من أني لم أزد على مثالين أو ثلاث في التقديم لكل مفهوم وذلك حتى يحتفظ الكتاب بطبيعته المدخلية في حجم معقول. ولما قد تسببه طريقة الحوار من تشتت، وربما ملل، عند المراجعة، حرصت أن أخرج أهم معلومات النص ونمذجْتُها على الهامش الجانبي للكتاب. وفي خضم عملية التبسيط لم أهمل المتخصص في الفلسفة أو المنطق من خلال بعض الهوامش السُفلية للكتاب. هوامش ليس على غير المتخصص شيء إذا لم يستوعبها. كما وحرصت أن أرفق المصطلحات بالإنكليزية بما يساعد القارئ على مزيد من البحث عنها أو تحري ترجمة أفضل لها إذا ما لزم الأمر.

ولغرض صقل هذا البحث وإنماء أمثلته وتدقيق ترجمة مصطلحاته، بدأ الصديق المهندس عبد الله نور الدين هلالي في إعداد موقع إلكتروني تفاعلي مصاحب للكتاب، نتمنى أن نوفّق من خلاله في تطوير النُسخ القادمة من الكتاب، إذا ما قُدر لها أن تكون، يمكن الاطلاع على الموقع من خلال هذا الرابط (www.criticalthinkers.net).

أخيراً، القارئ الكريم، أتمنى أن أكون قد وُفقت في المهمة، وأن يأتي الكتاب على مستوى ما تتوقع من عنوانه. وإن كُنتَ متخصصاً، أتمنى أن تجد لي العُذر فيما قد تراه من قصور.

شكر وإهداء

ولما كان هذا الكتاب الأول لي، كان لا بد من أن أقف عند بعض الأشخاص الذين أثروا في رحلتي الفكرية وفي إخراج هذا الكتاب على ما هو عليه، أولُهم بلا نزاع أخي الأكبر مني عماد صالح يس. كان عماد من أهم الأبواب التي ظلت الأفكار، منذ صباي، تجد عبره الطريق إلى ذهني، فاهتمامه الفكري وانشغاله الباكر بسؤال النهضة، ظلا يقفان به، وبالضرورة بي، عند محطات مختلفة للإجابة عن هذا السؤال. كان تنوع هذه المحطات، وفي بعض الأحيان تناقضها، من أكثر ما أسهم في تكويني الفكري.

لكن المحطات الفكرية التي كان يقف بي عماد عندها، لم تأت بريح عاصفة قادرة على تغيير التصور كلياً، ونمط التفكير جذرياً، كتلك التي وقف بي عندها في باب الدكتور جاسم سلطان، ففي الساعات الباكرة من صباح الفاتح من كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٠، وهو أول يوم للتدريب في دورة تدريبية أشرف عماد على تنظيمها للدكتور في السودان، ركبت بساط من الريح غادر بفكري من عقلية القرون الوسطى إلى منطقة متاخمة للعقلانية المُعاصرة، وحوّل نظرتي إلى واقع القرن الحادي والعشرين من

أضغاث أمنيات وشتات أخبار، إلى نظرة أكثر عمقاً وكليةً لمشاهدات هذا الواقع. فكانت هذه الدورة علامة فارقة في حياتي، ما قبلها شيء وما بعدها شيء آخر. لكن الدكتور لم يكتف بأن يقف بي عند حدود هذا العالم الجديد، لكنه ظل حريصاً أن يضعني في عمقه، فقد شجعني على ترك الطب، وزاد من ثقتي في ممكناتي البحثية في العلوم الإنسانية. وأكثر من ذلك، فقد فرغني، بمنحة من تنسيقه، للبحث بالقرب منه في الدوحة. وهو اليوم بعد أن صنعني على عينه، وعلى غير ما كنت أتوقع، أو حتى أحلم، يأبى إلّا أن يقدمني إلى القارئ العربي من خلال سلسلة أدوات قادة النهضة. فضل عميم أعجز عن كل شيء أمامه. وليس لي إلا أن أهديه هذا الكتاب كثمرة أتمنى أن تأتي على مستوى ما ظل يبذره.

وفي محطة التأليف، يجب أن أقف عند بعض الأشخاص الذين كانت لهم أدوار محورية في إخراج الكتاب على ما هو عليه. الأول: الصديق العزيز، عبد الله نور الدين هلالي. العقل الثاني خلف هذا الكتاب. فلا يكاد يوجد سطر إلا وقد أحاطه بالنظر والتعليق، كما أن مناقشاتي معه كانت خلف كثير من الترفيعات التي طرأت على النسخ الأولى من الكتاب. والثاني: زميل الدراسة والصديق العزيز الطبيب محمد عبد الباقي حمد النيل. فقد كانت آراء محمد حاضرة في كل

تفصيلة منذ اللحظة الأولى التي كلفت فيها بالمهمة، وجاءت خلف كثير من اختيارات الأمثلة والتدقيقات المتعلقة بترجمة المصطلحات. وأحب أن آتي على دور الأخ الصديق المهندس محمد الزبير أحمد الحسن. فقد ساهمت نقاشاتي معه في إثراء فهمي لكثير من المفاهيم وجاءت مشورته حاسمة في اختيار عددٍ من المواقف في هذا الكتاب.

ولحُسن حظ القارئ، أن قُدِّر لهذا الكتاب في لحظة من عمره، أن يقع تحت إشراف أستاذي الجليل الدكتور محمد جلال هاشم الذي بعد أن اطّلع على نسخة الترفيع الثاني من الكتاب وهي على أبواب النشر، قرر أن يقوم بتدريبي من خلال أحد أبوابها على أساليب الكتابة السلسة بما يوفِّق بين أسلوب الحوار والأسلوب العلمي، فعكف على تدريبي، على الرغم من مشاغله الجمة بمؤلفاته وأنشطته المتعددة، ولساعات طوال على أبجديات في الكتابة ومنهجيات متعلقة بالتحقيق واستخدامات اللغة ما كنت أعرف عنها شيئاً. وعلى الرغم من أني كنت غاية السعادة بما تعلّمته منه، لكنني حملت هماً آخر حال ما أدركت أن ما جد عليّ من معرفة ومعايير، ستدخل الكتاب في درجة جديدة من الترفيع، ستؤخر من ميلاده. وللأسف، لم يتمكن دكتور محمد من مراجعة هذه النسخة قبل طباعتها، لكني أتمنى أن تأتي على قدر ما كان يُحب ويتوقع. كما

أود أن أتوجه بشكر خاص للبروفسور ترودي غوفير على تواضعها الجم واهتمامها بتساؤلاتي، فقد أسهمت مراسلاتي معها، على قلتها، في إيضاح وتعميق استيعابي لبعض المفاهيم المحورية، كما أن كتابها كان حجر الزاوية لهذا البحث.

كما أود أن أشكر الأصدقاء أوّاب أحمد المصباح، صدّيق صابر صدّيق، شمس العلا كمال الميشاوي، أحمد الفضل محجوب، صلاح غازي صلاح الدين، وأكرم محمود حميدة، فاطلاع بعضهم المستمر على المادة، وتعليقات ومشاورات البعض الآخر، كانت ذات أثر بالغ في هذا الكتاب، كما أن حواراتي المستمرة معهم وأسئلتهم لي عن بعض المفاهيم كانت باستمرار أفضل اختبار لمدى استيعابي أدوات النقد وأفضل معين لاختيار طريقة تقديمها. ولا أنسى أن أشكر صديقيّ وزميليّ الدراسة المدثر محمد عثمان وعبد الله محمد عبد الله لاهتمامهما الدائم وإهدائهما لي عدداً من المراجع التي اعتمدت عليها. وأحب أيضاً أن أقف على دور مدير مشروع هذا الكتاب، الأخ جمال حميد المليكي. وذلك على متابعته اللصيقة وملاحقته الدائمة لي وصبره على التأجيل المستمر طوال فترة البحث. وأخيراً، أتوجه بالشكر إلى كل من أسهم بتعليقاته في الإضافة إلى هذا البحث أو قدم لي أي شكل من التوجيه أو الدعم.

جاء هذا البحث في فترة دقيقة من حياتي كابدت فيها صعوبة الانتقال من الطب إلى الدراسات الإنسانية بعد وفاة والدي الطبيب البروفسور صالح يس، حيث كانت أسرتي الكبيرة والممتدة من الأخوال والأعمام والأصهار وأصدقاء أبي، تتمنى أن أمضي في الطب لأحمل ميراثه، وأكمل ما بدأ من مؤلفات ومشاريع، وقد كابدت معي صعاب هذا التحول أمي الحبيبة آمال إبراهيم أحمد عمر. فقد كانت من أكثر الداعمين لهذا الانتقال وظلت تتابع معي سير هذا البحث لحظة بلحظة وتترقب صدوره بفارغ صبرها. وهنا، لا بد من أن أقف على ركني الشديد في الحياة، أخي الأكبر شهاب صالح يس، فقد تحمل شهاب عني من المسؤوليات ما لو وقع على كاهلي ما وجدت عشر الزمن الذي تمكنت فيه من إنجاز هذا الكتاب. وهكذا أيضاً كل الشكر لأختي هند صالح يس التي ظلت تشجعني وتزودني باستمرار بمراجع هذا البحث. وأخيراً، وبالضرورة ليس آخراً، وقع عبء التحول والتأليف أكثر ما وقع على زوجتي؛ إيمان يحيى علي الشيخ، فقد تحمّلت إيمان صعاب الحياة معي في كنف الفكر ودروبه، وأكثر من ذلك، فقد قرأت معي هذا الكتاب سطراً بسطر، وكُنتُ ما كتبت فقرة إلا وأعادت قراءتها ودققتها، فقد جاءت آراؤها، وبالذات في تجسير المفاهيم وتبسيطها، خلف الأغلبية العظمى من فقرات هذا الكتاب.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الكتاب، لكني أحب أن أهديه بصفة خاصة إلى روح والدي العزيز الذي همس في أذني في أثناء حوار معه ذات يوم، وفي سن باكرة، بعبارة لن أنساها؛ حين قال لي: «مهما يكن يا عمرو لا تجعل لعقلك سقفاً أو لفكرك حداً». فقد ظلت هذه العبارة ما يحدو فكري ويوجهه خلال ما مضى من عمري إلى أن أوصلتني إلى هذه المحطة، ولا أدري إلى أين قد تنتهي بي، كما وأن هذا الكتاب حولها يُدَنْدِن.

عمرو صالح يس

كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

قبل الإقلاع


صفحة فارغة

هذا الكتاب

كم أنا سعيد يا دكتور بصحبتك في هذه الرحلة إلى السودان.

وأنا أكثر سعادة منك. سَلِمْتَ يا أحمد!

ها! هل ستنجز لي وعدك يا دكتور؟

كيف لا! فقد أتيتك مستعداً.

جَهّزت مُعدات العمل، وها هو (الآيباد) في يدي!

لكن لم أرك قد أتيت بالمدونة والقلم، فالأمور ستتعقد بغيرهما!

القلم هنا في جيبي، والمدونة في حقيبة اليد، وهاتفي جاهز لتسجيل ما سيدور بيننا.

تمام! هكذا إذاً، ستسير الأمور على قدم وساق.

حينما كنا في قطر كنت متردداً، نتيجة لارتباطات كثيرة، من فكرة السفر معك إلى السودان، لكن ما إن وعدتني بأنه في حال تيسّر سفري معك فسوف تستغل أوقات الفراغ لتشرح لي مقدمة عن التفكير النقدي، انقلبت الأمور والتراتيب رأساً على عقب، وقررت السفر.

بوركت يا فتى.

ممتاز! وأنا، كما تعلم، من المفترض أن

أقدم دورة عن الموضوع في الدوحة بعد هذه الرحلة. لأجلها، جهّزت بعض الأمثلة، فلا بأس أن أستغلها هنا، وأكون حينها قد تدربت معك.

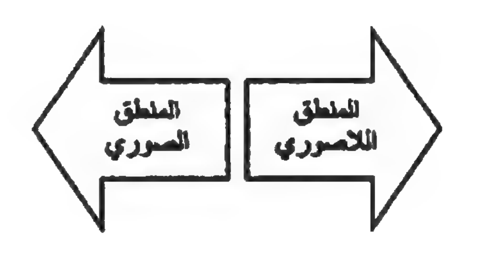
فالرحلة اليوم مع المنطق إذاً؟

نعم! وهي تحديداً مع فرع مُعين من المنطق يسمى المنطق اللاصُوري (Informal Logic)؛ وهو، إن لم أخل بالاختصار، الفرع من المنطق الذي يهتم بتمليكنا أدوات منهجية تعيننا على التفكير النقدي (Critical Thinking).

وكأن الكلام يعني أن هناك منطقاً آخر يسمى المنطق الصوري، لن يصاحبنا في هذه الرحلة!

نعم! بالفعل، هناك فرع آخر من المنطق يسمى المنطق الصوري (Formal Logic)، لكنه لن يكون محور اهتمامنا في هذه الرحلة. هذا، وإن كُنا سنحاول التعرف إلى قدر يسير منه في أوقات مُتقدمة من الرحلة.

تمام! فما الفرق بين المنطق الصوري والمنطق اللاصوري؟



دعنا نؤجل هذا السؤال يا أحمد! لأنه بصراحة، محاولة الإجابة عنه في هذه اللحظة ستذهب بنا إلى تعقيدات، أخشى إن دخلنا فيها، أن تقرر النزول من الطائرة.

هاهاها! إذاً دعنا منه.

والآن إليك سؤال بديل! وهو: ماذا سنستعرض في هذه الرحلة؟ أو بمعنى آخر، من

أين سيبدأ بنا الطريق وبماذا سيمر، وأين سينتهي في محاولتنا لتملُّك أدوات تعيننا على التفكير النقدي؟ أعتقد أن هذا هو السؤال الذي دعاك إلى أن تترك التزاماتك وتأتي معي في هذه الرحلة. أليس كذلك؟

نعم! هو كذلك!

ممتاز! ولكن قبل محاولة الإجابة، دعني أتوجه إليك بسؤال يا أحمد: ما الذي تتوقعه، بشكل عام، من دورة تدريبية تحت مُسمّى «المنطق» أو «التفكير النقدي»؟

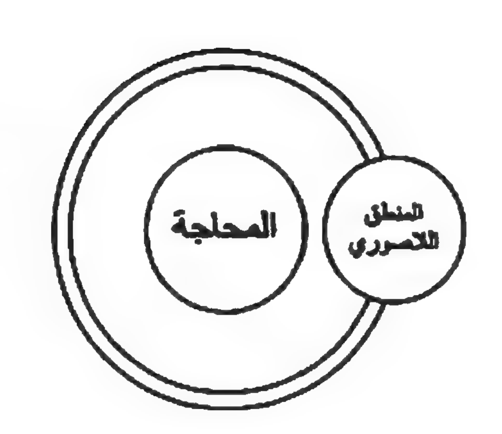
امممم! يعني! قدرة على نقد الأفكار، أساليب جيدة للتفكير، مهارات في إدارة الحوارات والنقاشات والاستفادة منها، قدرة على تقييم مواقف الناس وآرائهم، قدرة على ملاحظة الأخطاء المنطقية في كلام الناس، قدرة على إقناعهم وهكذا.

ممتاز! توقعاتك ليست بعيدة عما سنتناوله. وإن كانت بالضرورة ستحتاج إلى شيء من التدقيق في بعض المفاهيم حتى لا يرتفع سقفها.

هاهاها! تمام!

الآن إسمع مني يا أحمد!

جل ما سنتناوله من أدوات في حديثنا ـ تحت ما يمكن أن نسميه مدخل إلى المنطق اللاصوري ـ يتعلق بالدراسة المُعَمّقة لقطعة مُعينة من الكلام، أو يمكن أن نقول، وحدة معينة من التفكير يمكن أن يعبّر عنها كلامياً،



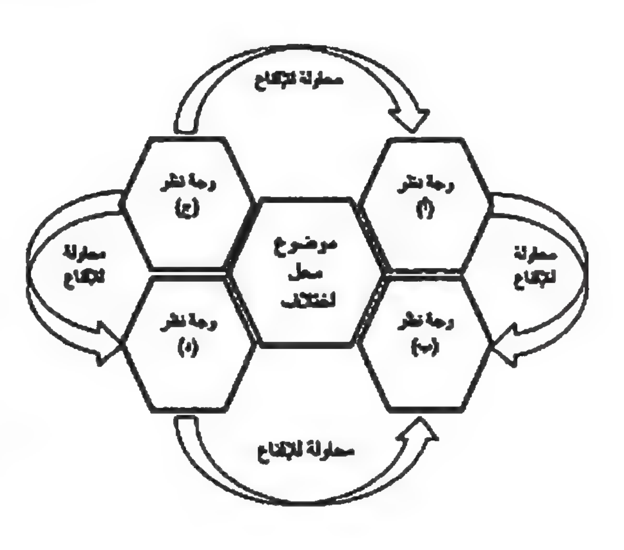
تسمى المحاجّة (Argument)؛ حيث إن هذه القطعة هي محور البحث في المنطق اللاصوري.

اسمم! فما المحاجّة يا دكتور!

تمام! بالطبع لن أعرّفها لك بتفصيل الآن، فسنأتي على تفصيل ذلك فيما بعد أو بالأحرى بعد قليل. ولكن سأحاول هنا، وعلى عجل، أن أضعك على مقربة من مفهومها حتى تعرف حول أي فلك سيدور كلامنا وأي أدوات مُناط بك أن تمتلك.

قل لي يا أحمد! كم مرة في حياتك اختلفت مع أحدهم في نقاش حول موضوعٍ ما؟

اييك! كثير جداً جداً!



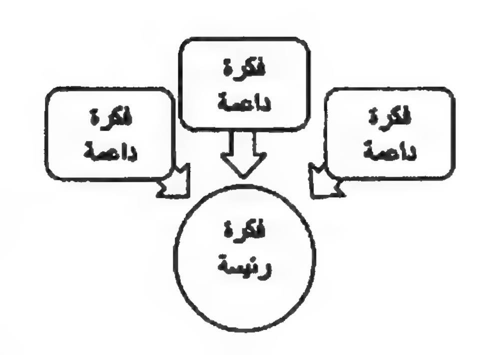
بالطبع! ففي كثير من نواحي حياتنا نحن دائماً نُواجه الحالة الفكرية الآتية: أن يكون لدينا وُجهة نظر في موضوعٍ ما محل اختلاف، بحيث تُعبّر وجهةُ نظرنا عن موقف واحد من مجموعة من المواقف المختلفة تجاه الموضوع، ومن ثَمّ، نجد أنفسَنا إما في محل نحاول فيه إقناع الآخرين بوجهة نظرنا وإما في محل يحاول فيه الآخرون إقناعنا بوجهة نظرهم؟

بالفعل! فهذه حالة متكررة وفي نقاشات لا حصر لها.

وفي موضوعات متعددة أيضاً! فستجد مثلاً، تلميذاً في المرحلة الثانوية يجادل أباه في مسألة

منْعِه من شراء هاتف نقال، وشخصاً يجادل زميله في العمل حول صحة *معلومة* أُرسلت إليه في الواتساب تقول باكتشاف علاج جذري لمرض السكري، وآخراً يريد أن يقنع شريكه بـ *قرار* تحويل مقر شركتهما، وسياسياً مستضافاً في برنامج إعلامي يريد أن يقنعنا *برأي* مفاده أن الثورات العربية لم تعد بفوائد سياسية على مجتمعاتها، ومفكراً إسلامياً يريد أن يقنع مستمعيه بمراجعة *الاعتقاد* القائل بظهور المسيح الدجال في آخر الزمان، وفيزيائيين يحاولون أن يبرروا *مواقفهم العلمية* القائلة بوجود مادة سوداء وطاقة سوداء في فضاء الكون، وفيلسوفاً من فلاسفة اللغة يريد أن يقنعنا بتصور معين عن علاقة اللغة بالعالم، وهكذا.

ففي كل هذه الحالات من النقاشات، بتنوعها في مستوياتها، من حيث كونها أموراً متعلقة بنقاشات اليوم والليلة، أو كونها قضايا عامة متعلقة بأحداث اجتماعية، سياسية، اقتصادية أو إعلامية، أو كونها مباحث معرفية جادة في أي من فروع العلوم أو الفكر الإنساني، وكذلك بتنوعها في طبيعتها من حيث كونها معتقدات، آراء، أهدافاً، قيماً أو قرارات؛ ستلحظ ما يأتي: أنه في كل هذه الحالات يُتقدم بوجهة نظرٍ ما، ثم سيؤتى بمجموعة من الأفكار الأخرى كمبررات منطقية لها، وذلك في محاولة عقلانية لإقناع الآخرين.



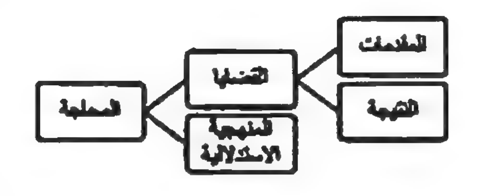
صحيح!

فهذه القطعة من كلام الناس، والتي تتكون من الفكرة الرئيسة المُراد دعمها، مصحوبة بمجموعة من الحِجَج - المبررات المنطقية - الداعمة لها؛ هي ما يُسمى المُحاجّة (Argument).

أها!!! وحول هذه القطعة من الكلام إذاً، يدور مدار المنطق اللاصوري.

تماماً! فالمحاجة يا أحمد، تتكون من وحدتين أساستين وهما:

- **القضايا (Statements)**
- **المنهجية الاستدلالية (Reasoning Methodology)**



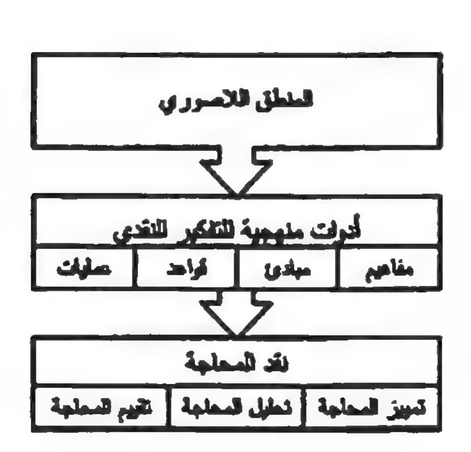
القضايا، لو جاز لي التعبير، عبارة عن مجموع الأفكار المُقدَّمة في الحجاج (Argumentation)، وهي تتكون من الفكرة الرئيسة المراد دعمها وتسمى النتيجة (Conclusion)، والمبررات المنطقية المُقدمة في سندِها والتي تسمى المُقدِّمات (Premises)، أما المنهجية الاستدلالية فهي طبيعة الاستدلال التي أمكن بها استنتاج النتيجة أو النتائج من المقدمات.

وعليه، فإن الأدوات المنهجية التي يقدمها المنطق اللاصوري، متعلقة أساساً بـ الدراسة النقدية لهذه القطعة من الكلام وعناصرها من القضايا والمنهجيات الاستدلالية. فهذه الأدوات التي هي عبارة عن مجموعة من

المحاجة هي قطعة من الكلام أو وحدة من التفكير يمكن أن يعبر عنها كلامياً تتكون من عناصر جلية هي القضايا. والتي تضم فكرة رئيسة تسمى النتيجة ومجموعة من الأفكار المُقدمة في سندها تسمى المقدمات. أما العنصر الخفي في المحاجات فهو المنهجية الاستدلالية التي تربط بين المقدمات والنتائج.

المفاهيم، المبادئ، القواعد والعمليات، مناط بها اكسابنا قدرات فكرية في تمييز المحاجة (Argument Identification)، تحليل المحاجة (Argument Analysis) وتقييم المحاجة (Argument Evaluation).

اممم!



والمقصود بتمييز المحاجّة هنا، هو تمييزها عما عداها من الكلام، كالتفسير والوصف والسرد وغيرها. أما التحليل، فيُقصد به استقصاء عناصر المحاجة من القضايا والمناهج الاستدلالية. وذلك باستجلاء هذه العناصر أولاً، ومن ثم تصنيفها إلى أنواعها المختلفة. وأخيراً، يقصد بالتقييم امتلاك قدرة على فحص الاستدلالات من حيث القوة والضعف وفقاً لمعايير تقييمية عامة.

وعليه باختصار يا دكتور! مفهوم نقد المحاجة يرتكز على تمييزها، تحليلها وتقييمها، وأصحابنا في المنطق اللاصوري منشغلون بتمليكنا أدوات لإنجاز هذه العمليات.

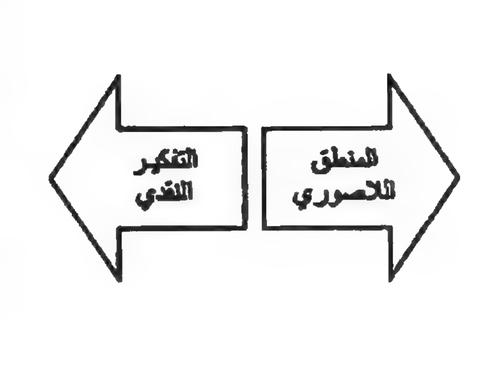
بالضاااابط!

والمهم هنا، هو أن تدرك أنهم بتمليكنا هذه الأدوات، يعينونا، ليس فقط في نقد محاجات الآخرين، ولكن في نقد محاجاتنا الخاصة. وهو ما يساعدنا في تركيبها - أو تقديمها - بطريقة نقدية؛ أي، بما يساعد الآخرين على تمييز محاجاتنا وتحليلها وتقييمها.

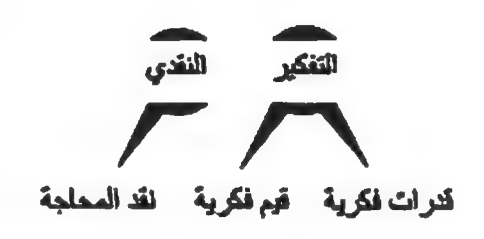
أدوات التمييز، التحليل والتقويم التي يُقدّمها المنطق اللاصوري مفيدة في نقد محاجات الآخرين بقدر فائدتها في نقد وتركيب محاجاتنا الخاصة.

اممم! لكن أين ذلك من التفكير النقدي؟

سؤال جميل! التفكير النقدي يعني ما يأتي: عنصر الفكر في كلمة «تفكير» يشير إلى أمرين: اكتساب قدرات فكرية من جهة والتزام بعض المبادئ أو القيم الفكرية من جهة أخرى، أما عنصر النقد (Criticism) في كلمة «نقدي» فيشير إلى نقد المحاجة؛ أي تمييزها، وتحليلها وتقييمها، وعليه، فالمصطلح كما أفهمه أنا، وكما سأستخدمه في أثناء حديثي، يفيد اكتساب القدرات الفكرية المتعلقة بنقد المحاجة والتزام أو تبنّي بعض القيم الفكرية في إجراء عملية النقد ذاتها.



أعلم أننا لسنا بصدد تفصيل هنا، لكن ماذا تعني بقولك: «قيم فكرية»؟



أقصد بها بعض المُوَجِّهات القيمية كالانفتاح أو الاستقلالية الفكرية مثلاً، وتوفر نزعات (Dispositions) أو قابليات معينة كالنزعة للمساءلة الجذرية والقابلية لمراجعة القناعات. فهذه القيم، مما سنأتي على تفصيله من بعد، تضمن أننا نمارس النقد بما يُضيف إلى تكويننا الفكري وليس كعملية ميكانيكية.

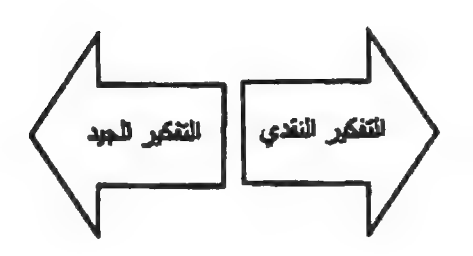
تمام! واضح!

والآن يا أحمد، هناك بعض النقاط التي أريد أن أركّز عليها قبل البداية في حديثنا وحتى لا يرتفع سقف توقعاتك عما سنقدّم له من أدوات!

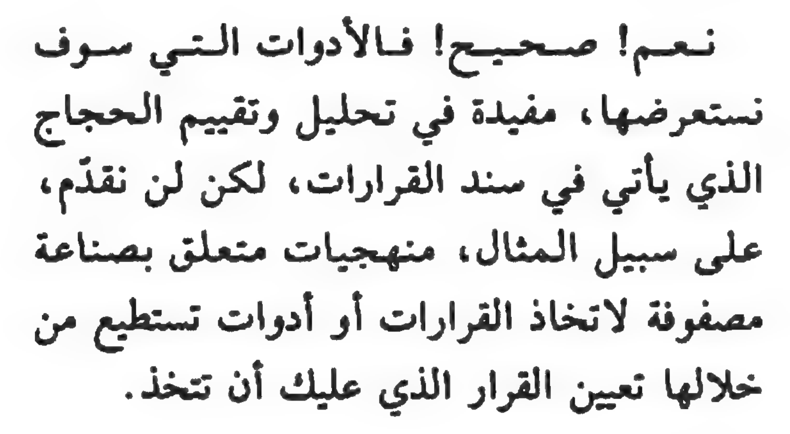
وما هي؟

أولاً: التفكير النقدي، *كما سأقدم له في*

حديثي *معك*، لا يعني، أو قل، ليس مرادفاً لـ **التفكير الجيد** (Good Thinking)؛ فالأدوات التي سنحاول التدرُّب عليها، لا تختص بأنواع أخرى من التفكير الجيد كالقدرة على حل المشكلات (Problem Solving) أو ما يعرف بـ **التفكير الجانبي** (Collateral Thinking)، مثلاً. كذلك، ما سنتناوله من أدوات ليس متعلقاً بما يعرف بـ **التفكير الإبداعي** (Creative Thinking) أو **منهجية اتخاذ القرارات** (Decision Making).



ولكن كأنك ذكرت قبل قليل، إن لم أكن مخطئاً، أن الحجاج يشمل منطقنا خلف اتخاذ القرارات!


نعم! صحيح! فالأدوات التي سوف نستعرضها، مفيدة في تحليل وتقييم الحجاج الذي يأتي في سند القرارات، لكن لن نقدّم، على سبيل المثال، منهجيات متعلق بصناعة مصفوفة لاتخاذ القرارات أو أدوات تستطيع من خلالها تعيين القرار الذي عليك أن تتخذ.

أهاااا!

كذلك يا أحمد، محاور النقد التي ذكرناها، وبالأخص فيما يتعلق بمحوري التحليل أو التقييم، قد تكون فاعلة في نواحٍ متعددة. فمثلاً، أنت قد تحلل بيانات إحصائيّة وتصنفها إلى مجموعات مختلفة أو، بالمثل، قد تُقيِّم نصاً أدبياً، لوحة فنية، أداء طالب في امتحان ما، مباراة رياضية أو غيرها من أشكال التقييم.

فهنا، يجب أن ننتبه إلى أن التحليل والتقييم المقصود في عبارة «نقد» من مصطلح التفكير النقدي يتعلق بنقد المحاجة تحديداً.

واضح!

وهنا نقطة يا أحمد! بالضرورة، في هذه النواحي المختلفة للتحليل أو التقييم، وكيفما تنوع واختلف استخدام هذين المصطلحين، قد يحاول البعض أن يقنعنا أو أن يُحَاجِج بأن تحليل الشخص (أ) لبياناتٍ ما أفضل من تحليل الشخص (ب)، أو أن القصيدة (ج) أفضل من القصيدة (د)، أو أن الطالب فلاناً يستحق التقييم (هـ). فهنا، حين نبدأ في تحليل أو تقييم هذه المحاولات للإقناع، بالطرق المنهجية التي سوف نتناولها؛ يكون الأمر قد عاد من جديد إلى فضاء النقد الذي نعنيه؛ نقد المحاجة[1].

---

(١) تحديد مفهوم التفكير النقدي بحصره من دون أن يشمل أنواعاً أخرى من التفكير الجيد، أو حصر معنى النقد فيه فيما يتعلق فقط بنقد المحاجة، أو حتى النظر إليه باعتباره مركباً من القدرات الفكرية والنزعات الفكرية، ليس مما هو متفق عليه وشائع بين منظرو المجال. فللتفكير النقدي تعريفات متعددة ومفاهيم مختلفة تكاد من طبيعة اختلافها أن تكون متضاربة مع بعضها البعض. فالبعض مثلاً، يرى أنه مجرد قدرات أو مهارات من دون أن يتضمن بعض النزعات. لكن الاختلاف الأهم فيما يلينا ههنا، هو اختلاف التصور عنه باعتبار هل هو مصطلح يشير إلى علم ذي منهج وموضوع، أم أنه مصطلح يشير إلى نمط من أنماط التفكير. فريتشارد باول مثلاً، يتبنى مفهوماً للتفكير النقدي يجعل منه عِلْماً ذا منهج واضح وموضوعاً يتعدد ويتنوع عبر التخصصات. ففي الجزء الأول من مقال نُشِر له في مجلة إنكويري (INQUIRY) في خريف عام ٢٠١١، تحت عنوان: تأملات في طبيعة، تاريخ، سياسيّة وعوائق التفكير النقدي، ووضعه في مناهج الجامعات والكليات، ذكر باول أن قارئ مقاله إذا ما أدرك الأطر الأساسية للتفكير النقدي، فإنه سيكون قادراً على إدراك تنزلاتها في سياقات معرفية مختلفة، ثم ذكر مجموعة من المواد المتنوعة التي يرى أنها تقع ضمن الإطار الذي حدده لمفهوم التفكير النقدي. منها على سبيل المثال، ما سمّاه التفكير الطبي أو السريري (Clinical Reasoning)؛ التفكير الهندسي (Engineering Reasoning)؛ التفكير العلمي (Scientific Reasoning)؛ الأسئلة المحورية (Essential Questions)؛ التساؤل السقراطي (Socratic Questioning)؛ التفكير

تحليل وتقييم المحاجة

تحليل وتقييم بنيات فكرية أخرى

تمام؟

تمام التمام!

لكن يبدو يا دكتور أن الحجاج موجود في كل مكان!

هاهاها! اللّهم لا حسد!

لكن السؤال الذي لم تجبني عنه بعد يا أحمد، إذا كانت المحاجة محورية لهذه الدرجة في نقاشاتنا واستدلالاتنا في الحياة، أو كما

= الإبداعي (Creative Thinking)! القراءة النقدية (Critical Reading)! الكتابة النقدية (Critical Writing)! أسس التفكير الأخلاقي (Foundation of Ethical Reasoning)! العقل الإنساني (The Human Mind) وغيرها كثير.

بالمقابل، ترى دائرة ويندسور بقيادة رالف جونسون وأنتوني بلير، وهي الجماعة التي تأسس على يدها المنطق اللاصوري، أن التفكير النقدي ليس اسما لعلم كما يرى باول. فالتفكير النقدي لديهم، كما ذكر جونسون في مقال نشرته له المجلة ذاتها في خريف ٢٠١٢، تحت عنوان حين التقى المنطق اللاصوري بالتفكير النقدي، يُشير إلى نمط أو توجه فكري وممارسة فكرية (An Intellectual Orientation and Practice)، لكنه ليس عِلْماً له موضوعه ومناهجه. وذلك على خلاف المنطق اللاصوري والذي بنظره هو فرع من علم المنطق. وهنا يقول جونسون إنه لا يدّعي أن دراسة مناهج المنطق اللاصوري كافية لتوليد ملكة التفكير النقدي. فالتفكير النقدي، كما ذكر يتطلب مهارات أخرى متعلقة بجمع المعلومات بالإضافة إلى توافر نزعات قيمية معينة كالعدلية في إطلاق الأحكام (Fair-mindedness) وحب البحث عن الحقيقة (Truth-seeking)! بالإضافة إلى تطلُّبه قدراً من المعلومات والمعرفة، وغيرها من ما هو خارج عن ما تقدمه مناهج المنطق اللاصوري. فالمنطق اللاصوري لديه، يضيف إلى التفكير النقدي بقدر ما يتطلب التفكير نقدياً التعامل مع المحاجات تحليلاً وتقييماً.

وهنا نود أن ننبه القارئ إلى أن هذا الكتاب، يتبنّى موقف دائرة ويندسور ويقدم أدواتها اعتماداً على مراجع ومؤلفات أغلبها من إنتاج هذه الدائرة. كما أن مصطلح «التفكير النقدي» كما جاء في الفقرات السابقة وكما سنعرفه في الفصل الأول من الكتاب يشير إلى ذلك القدر من القدرات والنزعات الفكرية المرتبطة بالحجاج والاستدلال.

لمزيد من التفصيل حول هذه الآراء المتباينة في الموضوع يمكنك الرجوع إلى:

(INQUIRY, Paul, "Reflection on the Nature of Critical Thinking, Its History, Politics and Barriers, and on Its Status across The College/University", Fall 2011).

(INQUIRY, Johnson, "When Informal Logic Met Critical Thinking", Fall 2012).

قلت موجودة في كل مكان. وأهم من ذلك هي تمثل البنية الفكرية التي تأتي خلف تكويننا للمواقف والقناعات. وإذا كان المنطق اللاصوري مبحثاً يهتم بهذه القطعة من الكلام، أو الوحدة من التفكير، فقط ولا شيء غيرها، يُفنِّدها ويدرس طبيعتها، أشكال بنيتها، أنواعها، مناهج استدلالها والإشكالات المنطقية التي تعتريها؛ ألا ترى معي أن قدراً ليس باليسير من عمرك قد ضاع وأنت لا تعرف عن هذا المجال؟

هاهاها! بل يبدو يا دكتور، أن حياتي ستبدأ على متن هذه الطائرة!

هاهاها! صدقني، ربما تنزل من الطائرة وأنت ترى أن ما قلت به، هو من أسلم القناعات التي حملتها في حياتك حتى الآن.

هاهاها! ننظر ونرى!

والآن، دعنا نرسم المسار العريض الذي سنسلكه في هذه الرحلة للتعامل مع هذا الحجاج المنتشر.

مئة في المئة!

سنستعرض أدواتنا على مرحلتين: الجزء الأول منها يمكن أن نسميه **أدوات أساسية في التفكير النقدي**. والجزء الثاني: **أدوات متقدمة في التفكير النقدي**.

تمام!

دعنا نبدأ بمسار الجزء الأول:

أولاً، كما قلت لك فإن المحاجة ستكون

محور ما سنتناوله في حديثنا كله . سنبدأ أولاً بمحاولة التعرف الدقيق إلى العناصر الكلامية الأساسية التي تتكون منها هذه القطعة، ألا وهي **القضايا**. وبعد أن نتعرف على القضية وأنواعها سنكون في محل أفضل بحيث نتعرف أكثر إلى المحاجة ونميزها عما عداها من سائر الكلام. كذلك، ولأن المحاجة شكل من أشكال الإقناع، سنتناول في هذا الفصل حديثاً عما يميز المحاجة عن أساليب أخرى للإقناع لا تحتكم إلى الدليل. ثم أخيراً، وبناء على ما قدمنا، سنتعرف في نهاية هذا الفصل إلى قيم أو مبادئ أو نزعات المفكر النقدي في تكوينه للقناعات وتفاعله مع الحجاج.

الجزء الأول

الفصل الأول

القضية، المحاجة والتفكير النقدي

كلام «زي الورد» يا دكتور!

هاهاها!

وبعد أن نكون قد تعرفنا إلى أهم الأدوات في تمييز المحاجة، سنبدأ في محاولة التعرف إلى أدوات تعيننا على تحليل بنائها من القضايا. ففي الفصل الثاني بعنوان **بيّنة المحاجة**، سنتناول الأشكال المختلفة التي تنتظمها القضايا داخل المحاجات، وسنقدم لمجموعة من المفاهيم والعمليات بحيث تمكننا من تحويل المحاجة من هيئة القطعة الكلامية ـ الهيئة التي تظهر في اللغة الحوارية ـ إلى هيئة من السطور المرقمة المُكونة من قضايا واضحة محددة ومكتملة. في هذا الفصل سنستعرض **العناصر غير المنصوصة في المحاجات**

الفصل الثاني

بنية المحاجة

وعلاقتها بـ السياق الذي ظهرت فيه المحاجة ومحورية كل ذلك في عملية التحليل. وبعد ذلك، سنستعرض أنواع القضايا من حيث طبيعة ادعائها عن العالم، وانقسامها بناء على ذلك إلى قضايا وصفية وقضايا معيارية أو تقييمية، لنتّخذ من ذلك مدخلاً لتحليل عناصر المحاجة القيمية والتعرف إلى طبيعة الحجاج الذي ينشأ حول القيم. فالحجاج القيمي الذي يدور حول ما يجب أن نفعل وما يجب أن لا نفعل أو حول كيف يجب أن نُقيِّم الأشياء؛ حجاج مركزي في حياتنا ويحتل قدراً كبيراً في حواراتنا اليومية. بعد ذلك سنتناول عنصراً مهماً من عناصر الحجاج يعرف بـ محددات السياق أو الافتراضات الأولية. ومن ثَم في نهاية هذا الفصل، سنتحدث عن أهمية استصحاب أدوات التحليل في تركيب محاجاتنا الخاصة.

تمام!

لو انتهينا من هذين الفصلين على متن الطائرة وقبل أن تحُط رِحالنا بمطار الخرطوم نكون قد أنجزنا عملاً عظيماً يا أحمد.

أتمنى ذلك! بصراحة بتُّ متشوقاً أن ينتهي الأمر برمته في الطائرة.

هاهاها! لدينا الكثير لنقوله في السودان، وربما، يظل باقٍ من الكلام نرجع به إلى قطر!

والله كلام! فما المُنتظر بعد الحديث عن بنية المحاجة؟

الفصل الثالث

اللغة والتفكير النقدي

في الفصل الثالث عن **اللغة والتفكير النقدي**، سنتقدم أكثر في محاولة لصقل أدوات التحليل، فالمحاجة يا أحمد تُقدّم باستمرار في وعاء لغوي. واللغات الطبيعية كاللغة العربية واللغة الإنكليزية مثلاً، كما تظهر في الحوارات الحجاجية، تشتمل على كثير من التعقيدات الناتجة من عدم الوضوح، الإيحاءات التخاطبية والحمولات العاطفية. الشيء الذي يعيق سير المحاجة بالرصيد المعلوماتي ذاته أو الخبري من ذهن إلى ذهن، كما ويفتح الباب أمام كثير من الأخطاء المنطقية والأساليب غير المنطقية في الإقناع. فعند هذا الفصل، سنحاول التعرف من قرب إلى هذه **الإشكالات التي تعتري اللغة في الحجاج** والأخطاء المنطقية الناجمة عن ذلك، بما يضعنا على التماس بين التحليل والتقييم. وكذلك سنتناول أدوات مفاهيمية وتصنيفات تعيننا في **تحليل اللغة الحجاجية**. كما وسنقدم في هذا الفصل لمبحث **التعريفات**؛ مبحثاً محورياً في ضمان سلامة التواصل النقدي بين مُقدم المحاجة ومتلقّيها، سنتناول فيه الأنواع المختلفة للتعريفات وطبيعة الحجاج الذي ينشأ حولها.

هااا! كيف تسير الأمور إلى هنا!

ممتازة! كلام أفهمه وكلام لا أفهمه!

الفصل الرابع

تقييم المحاجة

بعد الحديث عن أدوات التحليل المتعلقة ببنية المحاجة واللغة الحجاجية سنكون أكثر جاهزية لبداية الحديث عن فصلنا الرابع: تقييم

المحاجة. ففي هذا الفصل سنبدأ باستعراض مفاهيم ومبادئ عامة عن تقييم المحاجات، ثم سنذهب للتفصيل في مباحث التقييم اللاصورية الثلاثة: **مبحث المقبولية ومبحث الدلالة ومبحث الكفاية**، ثم سنذهب في تفصيل مبحث المقبولية الذي يناقش ضوابط عامة لتقييم مقبولية المقدمات، ومبحث الدلالة الذي يناقش مدى توافر المقدمات على أدلة منطقية لدعم نتائجها. وفي كل من المبحثين سنتناول مبادئ عامة للتقييم وأنماطاً من الاستدلالات الخاطئة أو **المغالطات المنطقية** الشائعة التي تعتريهما. سنتناول في هذا الفصل أيضاً ما يعرف بـ **الحجج الخطابية** أو أساليب الإقناع بغير محاجة، وفيما يتعلق بالتحليل، أو بالتصنيف تحديداً، سنقدم لأفكار مهمة متعلقة بـ **التمييز بين القضايا التي مسألتها في الرأي والقضايا التي مسألتها في الوقائع**، بين **الوقائع التجريبية والوقائع المفاهيمية** وكذلك بين **القضايا المُدركة ما قبلياً والقضايا المدركة ما بعدياً**، وبين **القضايا الضرورية والقضايا الممكنة**.

كلام كبيييير يا دكتور!

هاهاها! كبير جداً!

الفصل الخامس

أنواع الاستدلال وأنواع المحاجات

وبنهاية الحديث عن فصل تقييم المحاجة سنرجع من جديد إلى أدوات التحليل، في الفصل الخامس من حديثنا عن: **أنواع الاستدلال وأنواع المحاجات**. ففي هذا الفصل

المحوري القصير سنستعرض واحدة من أهم أدوات التصنيفات التحليلية في التعامل مع الحجاج، ألا وهي: التمييز بين الاستدلال الاستنباطي والاستدلال الاستقرائي، كذلك سنتحدث عن أنواع المحاجات بحسب منهجياتها الاستدلالية. وهنا، سنتقدم بأفكار عامة لكل من المحاجة الاستنباطية، المحاجة الاستقرائية، المحاجة بالمثال، والمحاجة الإفضائية.

يبدو أن هذا عالم جديد علي تماماً يا دكتور!

لا تخف يا أحمد! شيئاً فشيئاً ستصبح من قاطنيه.

وهل عند هذا الحد سينتهي مدخلنا عن المنطق اللاصوري أم للحديث بقية.

بنهاية الحديث عن أنواع الاستدلال وأنواع المحاجات، نكون قد انتهينا مما أعتبره تقديماً لـ الأدوات الأساسية للتفكير النقدي. بالتقديم لها نكون قد نجحنا في توليد مجموعة من المفاهيم والمبادئ والمنهجيات قادرة على صناعة نمط نقدي من التفكير عند مقاربة المحاجات التي تعرض علينا في الحياة اليومية. بالإضافة إلى أننا سنكون بذلك قد صنعنا أرضية ثابتة تمهد لنا الطريق لبداية التقديم لما أعدّه أدوات متقدمة في التفكير النقدي.

امممم! وما طبيعة هذه الأدوات المتقدمة؟ هل هي أدوات إضافية؟

«متقدمة» هنا لا تعني بحال ما يأتي على نحو معنى كلمة «إضافية»، فهذه الأدوات غاية في الأهمية لتحليل وتقييم المحاجات التي نجدها في اللغة الطبيعية في حواراتنا العامة تماماً كالأدوات الأساسية.

فما المقصود بتقدُّم هذه الأدوات؟

هذه الأدوات هي ذاتها أدوات التحليل والتقييم، ولكننا سنتناولها بدرجة أدق من التفصيل فيما يتعلق بأنواع المحاجات المختلفة. مستصحبين في ذلك الأدوات الأساسية كلّها التي سنكون قد امتلكناها بهذه المرحلة.

نقصد بأنواع المحاجات: المحاجات الأربع التي ذكرتها قبل قليل؟

نعم!

الجزء الثاني

الفصل الأول

المحاجة الاستنباطية

سنبدأ في الفصل الأول من هذا الجزء الثاني بالتقديم لـ **المحاجة الاستنباطية**، وعند هذه المحطة من رحلتنا سنلتقي بـ **المنطق الصوري**. في هذا الفصل سنتعامل مع لغة رمزية صناعية وسنبدو كأننا نتعامل مع مسائل رياضية وبعيدين كل البعد عن الحجاج كما يظهر في اللغة الطبيعية اليومية. وإن كانت، بالتأكيد، الدُربة على المنطق الصوري ذات فوائد جمة في رفع حساسيتنا لمِعْيارَي الدقة والوضوح وقدرتنا على تحري تتابع الاستدلال في المحاجات بشكل عام. سنتناول في هذا الفصل التقديم لـ **منطق الفئات** ومنطق

التصديقات، وأفكار أولية عن منطق الدرجة الأولى. وفي هذا الفصل أيضاً سنتناول التقديم بصورة أولية لطبيعة المحاجة الرياضية. التي تعتبر النموذج الأعلى للحجاج. ولنرى إسقاطات الجدل الفلسفي الذي دار حول هذه المحاجة في القرن العشرين على فهمنا وتعاملنا مع الحجاج في اللغة الطبيعية.

والله كلام!

الفصل الثاني

المحاجة الاستقرائية

هاهاها! في الفصل الثاني سنستعرض المحاجة الاستقرائية، وهنا سنقف على دراسة التعميمات الاستقرائية، وبعض المفاهيم الإحصائية. كما سنأتي على دراسة المحاجات الاستقرائية في السببية؛ حيث سنتحدث عن التفسير السببي وما يعرف بـ الاستدلال بالأفضلية التفسيرية. وهنا سنقف على مفاهيم متعلقة بـ المنهجية العلمية كـ السببية، الكفاية التجريبية، القابلية للتحقق، القابلية للتكذيب، الاستدلال التصديقي، الاستدلال التكذيبي ونقص إثبات النظرية العلمية بالوقائع التكذيبية وغيرها.

الفصل الثالث

المحاجة بالمثال

بعد هذين الفصلين الطويلين، سنذهب إلى فصول أقصر. ففي الفصل الثالث سنتناول المحاجة بالمثال، وهي المحاجة التي يبرر فيها حكم ما أو صفة على حالة معينة من واقع مماثلتها لحالة أخرى. سنتناول في هذه المحاجة تحليل وتقييم كل من قياس التمثيل الاستقرائي وقياس التمثيل الاستنباطي أو الماقبلي.

الفصل الرابع

المحاجة الإفضائية

ومن بعد ذلك ستتوجه إلى الفصل الرابع عن محاجة مركزية، هي **المحاجة الإفضائية** أو المحاجة بتراكم الاعتبارات وأحياناً تسمى المحاجة بترجيح الاعتبارات. وهي المحاجة التي يصل فيها المحاجج إلى نتيجة بناء على تضافر الأدلة أو الترجيح بين **اعتبارات موافقة واعتبارات مخالفة**. هذه المحاجة فاعلة خلف اتخاذنا القرارات ومحورية في تكويننا القناعات، فهي تأتي وراء كثير من أحكامنا القيمية وتعريفنا للمفاهيم.

امممم! كلام على أعلى مستوى!

الفصل الخامس

المقالات الحجاجية والكتابة النقدية.

وأخيراً، بعد التقديم لهذه المحاجات الأربع وتناولها من حيث التحليل والتقييم والمغالطات المنطقية المتعلقة بها، سنحاول تطبيق ما تعلمناه من أدوات في الحجاج المطول أو **المقالات الحجاجية**، كما أننا سنتحدث عن بعض القواعد المهمة في **الكتابة النقدية**. لتجد في هذا ما يعينك على تحليل وتقييم الحجاج المطول من جهة، وما يعينك على تركيبه من جهة أخرى، متى ما تطلب الأمر التعامل مع مباحث معرفية وفكرية جادة.

والله يا دكتور لا تدري حجم شوقي لمعرفة هذه الأمور! يبدو أن هذه معرفة تأخرت في اكتسابها.

أجمل ما في الموضوع هو أنك ستبدأ التعرف إليها على متن طائرة وبين طيات السحاب، فامتلاك أدوات التفكير النقدي يحتاج إلى عزلة مؤقتة عن الأرض.

هاهاها! هاهاها!

والآن يا أحمد، وقبل أن نبدأ في التقديم لهذه الأدوات، أريد أن أنبهك إلى مسألة ما!

وما هي؟

الموضوعات التي سنناقشها مرتبطة غاية الارتباط ببعضها، الشيء الذي يجعل التخطيط للتقديم لها مسألة غاية في الصعوبة. لا تتخيل يا أحمد، كم احتار عقلي في اختيار التتابع الأمثل لعرض هذه الدورة على الترتيب الذي ستراه. وبالذات في اختيار ما يجب أن يُعجّل الحديث عنه في مقام ما وما يجب أن يُؤجّل إلى مقام آخر. لهذا فإن بعض المفاهيم التي سأقدم لها ستبدو وكأنها مبتورة، لأننا سنُمرحِل الحديث عنها، بحيث لن تكتمل صورة بعض المفاهيم ربما إلا بعد وصول فصول متقدمة من حديثنا.

وهنا أريد منك أن تلتزم لي بقاعدة معينة قبل البداية!

وما هي؟

دعنا نصطلح على تسميتها قاعدة: «دع القيادة لي وتمتع بالرحلة!».

فهذه القاعدة تعني أن تصبر على عدم السؤال عن بعض المفاهيم التي سنأتي عليها في حين، ولكن لن نفصلها إلا في حين آخر.

هاهاها! أنا سلمت أمري لك يا دكتور، اعتبرني تحت تصرفك بالكامل!

هاهاها! لا تغرنك حماستك الآن للتعرف

إلى ما ذكرنا من مصطلحات! فهناك فرق بين أن تستمع بالرحلة عموماً وأن تستمتع بها على طريقتي. أخشى أنك لن تستطيع معي صبراً!

هاهاها! لا ضمانة! كما أنه بالتأكيد لن تأتي لحظة أقول لك فيها: إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني قد بلغت من لدني عذراً!

هاهاها! بحق يا أحمد، أريد منك التزاماً بهذه القاعدة!

«حاضر» يا دكتور!

إذاً، اتفقنا!

هاا! جاهز؟

جاهز يا دكتور! وهذه هي المدونة، سأكتب عليها:

التفكير النقدي على متن طائرة

الفصل الأول:

القضية: المحاجة والتفكير النقدي

والآن يا أحمد دعنا نربط حزام المقعد، في انتظار الإقلاع، لنبدأ بعدها بالقضية.

وأنا معك!

التفكير النقدي:

حارس على باب العقول،

يطالب القضايا بالدليل

والمفاهيم بالتعريف


صفحة فارغة

من الدوحة
إلى الخرطوم


صفحة فارغة

الفصل الأول

القضية، المُحاجّة والتفكير النقدي

«ما الذي في عقولنا؟»



■ القَضِيّة

هاااا! قد أقلعت الطائرة بحمد الله. فما هي القضية يا دكتور؟

لقد أتيت بها من توّك!

كيف؟

ألم تقل: أقلعت الطائرة؟

نعم!

لقد أتيت يا أحمد بجملة خبرية مكتملة تحتمل الصدق أو الكذب وذلك لأنك أسندت فيها خبراً عن «الطائرة» بأنها «أقلعت». هذا الخبر المُسند يحتمل أن يكون صادقاً أو كاذباً؛ أليس كذلك؟

صحيح!

هذه هي القضية (Statetment) يا أحمد. فهي: الجملة الخبرية المكتملة التي تحتمل الصدق (Truth) أو الكذب (Falsity)، أو التي تحتمل درجات متفاوتة من المقبولية (Various Degree of Acceptability) أو عدمها.

القضية هي الجملة الخبرية المكتملة التي تحتمل الصدق أو الكذب و/أو درجات متفاوتة من المقبولية أو عدمها.

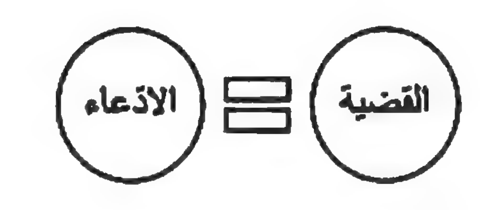
أهاااا!

إذاً يا أحمد، أي جملة تحتمل الصدق أو الكذب هي قضية؛ أحمد نام، أحمد سافر، الدكتور يتحدث، المدونة في يد أحمد؛ حيث من «الممكن» أن تكون مستيقظاً أو نائماً، مسافراً أو مقيماً.

وهذه الجمل التي تحتمل الصدق أو الكذب والمقبولية أو عدمها، دائماً ما نتقدم بها باعتبارها صادقة أو ذات مقبولية، فنحن ندّعي صدق أو مقبولية ما أسندناه من الأحكام في القضايا التي نتقدّم بها. فحين تقول مثلاً: أقلعت الطائرة؛ أنت هنا تدّعي صدق قضيّتك، بمعنى، صدق إسناد خبر «الإقلاع» إلى «الطائرة». ومن هنا يا أحمد فإن القضية تسمى أيضاً ادّعاء (Claim)[1].

فمتى احتملت قضية الصدق أو عدمه، والمقبولية أو عدمها كانت ادعاء[2].

والآن يا أحمد، أريد منك مثالاً على قضية أو ادعاء.



امممم . . .

---

(١) في هذا الكتاب نستخدم مصطلح «الصدق» في ما يقابل مصطلح (True) في اللغة الإنكليزية. ونستخدم مصطلح «الكذب» في ما يقابل مصطلح (False). بينما في موضوعات الحجاج القيمية (Value Arguments) كما في الفصل الثاني، نستخدم مصطلح «صواب» في ما يقابل (Right) بالإنكليزية، و«خطأ» في ما يقابل (Wrong).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الصدق في ما يتعلق بالقضايا يشير، بشكل عام، إلى مطابقتها للوقائع، بينما يشير كذب القضية إلى مخالفتها للوقائع من دون أي حُمولة أخلاقية يتعلق بجانب المتقدم بالقضية أو مدّعيها.

كما أن، معنى الصدق (Truth)، في سياق هذا الكتاب، يختلف عن مدلول المعنى المراد لمصطلح المقبولية (Acceptability)؛ حيث إن هناك فرقاً جوهرياً بين أن نصف ادّعاء ما بأنه صادق وبين أن نصفه بأنه مقبول، فرق سنأتي عليه في ما بعد في فصل تقييم المحاجة.

(٢) للمتخصص: في هذا الكتاب عموماً، هناك مُساواة مفهُومية بين مفهوم القضية ومفهوم الادّعاء، لكن يُمكن أن يُرى في مفهوم الادّعاء صفة إضافية عن مفهوم القضية، وهي أن الادّعاء هو القضية القابلة، في سياق ما، للتدليل عليها توسلاً بقضايا أخرى (Arguable Statement)، بهذا المعنى على سبيل المثال، سيكون من التعقيد في سياق الفهم العام، أن نصف القضية القائلة: «الكل أكبر من الجزء»، بأنها ادّعاء.

الإقلاع كان في تمام الثامنة صباحاً.

ممتاز! والآن ما الحكم الذي أسندته في هذه القضية إلى الإقلاع؟

أنه كان في تمام الثامنة صباحاً.

إذاً، في المرة الأولى جئنا بـ «الطائرة» كـ موضوع (Subject) أسندنا إليه حكماً، هو «الإقلاع». هذا الحكم المُسند يسمى المحمول (Predicate)[1].

وفي المرة الثانية كان الموضوع «الإقلاع»، والمحمول هو «أنه كان في تمام الثامنة صباحاً». أليس كذلك؟

نعم!

فـ القضايا البسيطة يا أحمد (Simple Statements)، هي القضايا التي تتكون من موضوع ومحمول. وتسمى القضية البسيطة أيضاً القضية الحملية، لأننا نحمل فيها حكماً ما على موضوع ما.

القضية البسيطة هي القضية التي تتكون من موضوع ومحمول.

والآن، إليك هذه الجملة:

الحكومة ما هي إلا آلة اجتماعية تتغير تبعاً للوسط الذي تعيش فيه.

كيف تجدها؟

«قضية».

---

(١) للمتخصص: لغرض التحليل اللاصوري (Informal Analysis) في اللغة الطبيعية، تعاملنا مع مفهوم المحمول هنا بمعناه النحوي (Grammatical Predicate)! الذي يماثل مفهوم الخبر، الجملة منه وشبه الجملة. وليس بمعناه المنطقي (Logical Predicate) الذي يفيد كل ما عدا الثوابت الفردية (Individual Constants) في الجملة بما يشمل الصفات (Properties) والعلاقات (Relations)! كما هو الحال في لغة منطق الدرجة الأولى (Language of First Order Logic).

فما موضوعها؟

«الحكومة».

وما محمولها؟

«آلة اجتماعية تتغير تبعاً للوسط الذي تعيش فيه».

ممتاز!

أوباما ليس أول رئيس أمريكي من أصول أفريقية.

هذه قضية، موضوعها «أوباما»، ومحمولها «ليس أول رئيس أمريكي من أصول أفريقية».

إذاً، تأمل الجملة الآتية جيداً:

هناك ثقافة الخوف من المعرفة، فما سر وجودها وانتشارها في بيئتنا؟

اممم ... هذه الجملة مركبة؛ الشق الأول منها قضية وهي: «توجد ثقافة خوف من المعرفة في بيئتنا». أما الشق الثاني منها باعتقادي فهو سؤال: «ما سر وجود ثقافة الخوف من المعرفة وانتشارها في بيئتنا؟».

ممتاز! أحسنت يا أحمد. فالسؤال والتعجب لا نعدّهم كقضايا، لأنه *غالباً* ما لا يكون في مدلولاتهم ما يحتمل الصدق أو الكذب[1].

لكن ما موضوع ومحمول القضية التي ذكرتها؟

أعتقد أن الموضوع هو: «ثقافة الخوف من

---

(١) باستثناء بعض الحالات، التي سنأتي على ذكرها لاحقاً في فصل بنية المحاجة، حالات يتمّ فيها السؤال أو التعجب عن قضايا ـ مدلولات تحتمل الصدق أو الكذب ـ.

المعرفة»، والمحمول هو: أنها «موجودة في بيئتنا».

تمام التمام!

فما رأيك في هذه الجملة:

على الركاب أن يربطوا أحزمة الأمان قبل إقلاع الطائرة.

اممم . . . هل هذه قضية يا دكتور؟

نعم هي قضية يا أحمد.

عموماً، الجمل التي تطالبنا بفعل شيء ما أو عدم فعل آخر وجوباً، كـ «عليك أن تفعل كذا، ينبغي أن نفعل كذا، هم يجب أن لا يفعلوا كذا»؛ هي قضايا مُميزة سنأتي على تفصيلها في ما بعد. لكن إلى أن نفعل ذلك، سنُعامل هذه القضايا كادّعاءات وذلك لأنها تحتمل أن نقبل بها أو أن نرفضها؛ أن نتفق حول هذا الوجوب الذي تطالبنا به أو أن نختلف عليه.

والآن، ما يهمُني هنا هو أن تحدد لي موضوع ومحمول الجملة في المثال؟

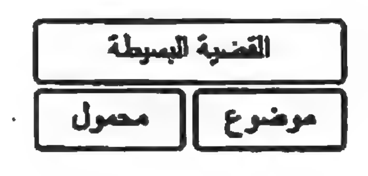
الموضوع هو «الركاب»، والمحمول هو «يجب أن يربطوا أحزمة الأمان قبل إقلاع الطائرة».

ممتاز! فما المحمول والموضوع في القضية الآتية؟

يجب أن تُعامل الجمل التي تحمل معنى الوجوب كقضايا.

هاهاها! الموضوع هو «الجمل التي تحمل معنى الوجوب»، والمحمول هو «يجب أن نُعامل كقضايا».

ممتاز! إذاً، هذه القضايا التي تعاملنا معها في الأمثلة السابقة، تعتبر كلها قضايا بسيطة وذلك لأنها تكونت *فقط* من موضوع *واحد* ومحمول *واحد*.



لكن يا أحمد، حين نصف شيئاً ما بالبساطة ألا يعني ذلك أن تعقيداً ما يلوح في الأفق؟

أنا بانتظاره.

إذاً، مرحباً بك في القضايا المركبة (Complex Statements) أو (Compound Statements)!

مرحباً بها يا دكتور!

القضايا

قضايا بسيطة | قضايا مركبة

أظنك تعرف يا أحمد أن لحظات الإقلاع هي أصعب لحظات الطيران وأكثرها استهلاكاً لطاقة الطائرة.

أكيد!

كذلك، إقلاع طائرة التفكير النقدي سوف يكون فيه قدر من العسر، لكن أعدك أنه سيكون سريعاً.

كنا نريد للبدايات أن تكون خفيفة يا دكتور.

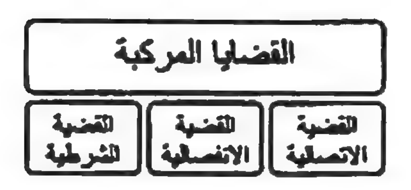
مع القضايا المركبة الأمور *غالباً* لن تكون خفيفة. كان يُمكن تفادي الحديث عنها، لكني فضلت أن تدرك كل أنواع القضايا قبل أن ندخل على المحاجة وذلك لأن «القضايا» وحدة أساسية في ما سنتحدث عنه.

أنا جاهز يا دكتور.

القضايا المركبة هي أيضاً قضايا تحتمل الصدق أو الكذب، أو درجات متفاوتة من المقبولية أو عدمها. ونصفها بالتركيب لأنها تتركب من قضايا بسيطة، وذلك باستخدام أدوات «كلمات أو حروف» تربط بين قضيتين بسيطتين أو أكثر.

والقضايا المركبة هي:

- **القضية الاتصالية (Conjunctive Statement)**
- **القضية الانفصالية (Disjunctive Statement)**
- **القضية الشرطية (Conditional Statement)**[1].



---

(١) للمتخصص:

لم نتناول في هذا الفصل القضايا المركبة من حيث مدلولها في اللغة الصناعية (Artificial Language)؛ لغة منطق الدرجة الأولى، كما هو الحال في منطق التصديقات (Propositional Logic) مثلاً، ولكن من حيث مدلولها كما تظهر في اللغة العربية كإحدى اللغات الطبيعية (Natural Languages). لذلك لم نترجم القضايا المقصودة هنا إلى المصطلحات الإنكليزية المُتعارف عليها في منطق التصديقات بما يفيد الدلالة في الصدق (Truth-Functionality)؛ فلم نترجم القضية الاتصالية إلى (Conjunction)ا القضية الانفصالية إلى (Disjunction) والقضية الشرطية إلى (Conditional).

وفقاً لهذا التناول، فإن القضايا البسيطة من هذه القضايا قد تشمل القضايا الوصفية (Descriptive Statements) والقضايا المعيارية (Prescriptive or Normative Statements) على حد سواء. كما أنه ليس بالضرورة أن تُعيَّن قيم الصدق للقضايا في هذا التناول على أنها إما صادقة أو كاذبة، ولكن يمكن تقييمها من خلال تعيين درجات متفاوتة من المقبولية أو عدمها. وعليه، ليس بالضرورة في هذا التناول أن يُستنتج صدق القضية البسيطة من كذب نفيها (Negation) أو استنتاج صدق القضية النافية من كذب القضية البسيطة منها.

كذلك لغرض اللغة الطبيعية، لم نعتبر القضية النافية قضية مركبة، ولكننا تناولناها باعتبارها قضايا بسيطة معبّراً عن محمولها بالنفي.

كان الغرض من هذا التناول توسيع مجال نظر دارس التفكير النقدي منذ البداية لجميع أنواع القضايا التي تصادفه في اللغة الطبيعية كادعاءات (Claims) قابلة للتقييم من حيث الصدق والكذب

كلام!

الآن يا أحمد، لنذهب إلى النوع الأول من القضايا المركبة؛ التي تسمى **القضية الاتصالية** وذلك لأنها تصل بين قضيتين بسيطتين أو أكثر بأداة وصل.

مثل ماذا يا دكتور؟

لو كان لدينا قضيتان بسيطتان؛ القضية الأولى هي: «أقلعت الطائرة»، والقضية الثانية هي: «الإقلاع كان في تمام الثامنة». فإن القضية الاتصالية المُكونة من وصل هاتين القضيتين البسيطتين ستأتي كما يلي:

أقلعت الطائرة وكان الإقلاع في تمام الساعة الثامنة.

فنحن قد وصلنا بين قضيتين بسيطتين وهما: («الطائرة» أقلعت) و(«الإقلاع» كان في تمام الساعة الثامنة). وكان يمكن أن نصل عدداً أكثر من القضايا كأن نقول مثلاً: و«كانت الطائرة مُتجهة من قطر إلى السودان».

المتقدم بقضية اتصالية يدعي صدق أو مقبولية كل القضايا الموصولة فيها.

من هنا يا أحمد، فإن المُتقدم بقضية اتصالية، يدّعي صدق أو مقبولية كل القضايا

= أو بتعيين درجات متفاوتة من مقبوليتها. وكذلك إكسابه قدرة أكبر على تمييز المحاجة حينما يتعلق الأمر بـ تمييز المحاجة عن الادعاءات. وأخيراً، زيادة قدرته على تحري الدقة في تحرير محل النزاع (Identifying the Issue of Contention) وتحديد نطاق الادعاء (The Scope of Claim) عند التعامل مع محاجات نتائجها عبارة عن قضايا مركبة، لما لذلك من أثر في تقدير حجم الاستدلال المطلوب لإسنادها ونوعه.

مزيد من التفصيل عن القضايا المركبة كما تظهر في اللغة الصناعية سيأتي في قسم منطق التصديقات في باب المحاجة الاستنباطية (Deductive Argument).

البسيطة التي وصل بينها، أي يدعي صدق إقلاع الطائرة، وصدق أن إقلاعها كان في تمام الساعة الثامنة. فالقضية الاتصالية لن تكون صادقة أو مقبولة إلا إذا كانت كل القضايا الموصولة فيها صادقة أو مقبولة. واضح؟

واضح!

إذاً، إليك هذا المثال:

إن ربط مفهوم النهضة في العالم الإسلامي بالنموذج الغربي للدولة الحديثة خطأ تاريخي وعلمي فادح.

كم قضية بسيطة ذُكرت هنا؟

قضيتان: وهما أن هذا الربط لمفهوم النهضة في العالم الإسلامي بالنموذج الغربي للدولة الحديثة هو «خطأ علمي»، وكذلك هو «خطأ تاريخي».

ممتاز! فهذا الشخص يدّعي مقبولية قضيتين بسيطتين متعلقتين بربط مفهوم النهضة في العالم الإسلامي بالنموذج الغربي للدولة الحديثة، كما يأتي:

لاحظ موضوع ومحمول كل قضية!

١ ـ «ربط مفهوم النهضة في العالم الإسلامي بالنموذج الغربي للدولة الحديثة» خطأ تاريخي فادح.

٢ ـ «ربط مفهوم النهضة في العالم الإسلامي بالنموذج الغربي للدولة الحديثة» خطأ علمي فادح.

فهذا الشخص يا أحمد، يدّعي هاتين

القضيتين البسيطتين. وعدم اتفاقك معه في أيّ منهما سيجعل القضية الاتصالية كلها المكونة من وصلِهما، قضية غير مقبولة بالنسبة إليك. تمام؟

تمام!

لاحظ هذه الجملة يا أحمد:

شعوب الشرق الأوسط قادرة على النهوض لكن ذلك يحتاج إلى قدر ليس باليسير من الجهد والوقت.

ما رأيك بها؟

اممم!

هذه قضية اتصالية يا أحمد. الأداة الواصلة فيها هي «لكن»، وجاءت بما يفيد المقابلة بين ما بعدها وما قبلها.

أهااا!

لكن برأيك كم قضية ذكرت هنا؟

قضيتان.

بالأصح يا أحمد، صاحب هذا الادّعاء يدّعي ثلاث قضايا. كما يأتي:

١ ـ شعوب الشرق الأوسط قادرة على النهوض.

٢ ـ نهوض شعوب الشرق الأوسط يحتاج إلى قدر ليس باليسير من الجهد.

٣ ـ نهوض شعوب الشرق الأوسط يحتاج إلى قدر ليس باليسير من الوقت.

هاهاها! «زودتها شوية» يا دكتور!

هاهاها! أبداً! فالأمور عندنا تسري على هذا النسق، الدقة لدينا بالغة والناس عندنا يعنون ما يقولون!

هاهاها! يا مُعين!

على أي حال يا أحمد، الأدوات التي تفيد الوصل كثيرة منها: بالرغم وبالمثل وغيرها. لكن جوهر المسألة أن المتقدم بالقضية الاتصالية يدّعي صدق أو مقبولية القضايا الموصولة كلها.

تمام!

إذاً، هيا بنا على القضية الانفصالية (Disjunctive Statement).

القضية الانفصالية يا أحمد، هي قضية تَفصِل بين قضيتين بسيطتين أو أكثر بأداة فاصلة، ولدينا نوعين من القضايا الانفصالية، هما:

- القضية الانفصالية الجامعة (Inclusive Disjunctive Statement)
- القضية الانفصالية المانعة (Exclusive Disjunctive Statement)

القضية الانفصالية

قضية انفصالية جامعة

قضية انفصالية مانعة

دعنا نبدأ بـ القضية الانفصالية الجامعة.

تفضل يا دكتور!

حين تأتي مطعم فيقول لك الغرسون:

يمكنك تناول طبق من اللحم أو طبق من السمك أو طبق من الدجاج.

هنا، هو يطرح لك قائمة من الأطباق كـ خيارات، أليس كذلك؟

نعم!

فهو قد ربط بـ (أو) بين ثلاث قضايا بسيطة كخيارات أو بدائل (Alternatives): («أنت» يمكنك تناول طبق من اللحم)، («أنت» يمكنك تناول طبق من الدجاج)، («أنت» يمكنك تناول طبق من السمك)؛ بحيث يمكنك أن تختار من بينها الذي تريد.

امممم!

كما أنك لو لاحظت عرضه، وجدت أنه لا يمنعك من اختيار أكثر من طبق من هذه الأطباق. صحيح؟

نعم، فمن الممكن أن أطلب الأطباق الثلاثة مجتمعة.

بالضاااابط! هذا النوع من القضايا الانفصالية يا أحمد، يسمى القضية الانفصالية الجامعة، لأن ادّعاءها لا يمنع *احتمالية اجتماع* صدق كل القضايا البسيطة المفصولة فيها.

وهذه القضية لا تكون كاذبة إلا إذا، وفقط إذا، ثبت أنه لا يمكنك تناول أي طبق من الأطباق الثلاثة.

> **المتقدم بقضية انفصالية جامعة يدعي أن إحدى أو كل القضايا البسيطة المفصولة فيها صادقة أو مقبولة. بحيث يمكن اجتماع صدق أو مقبولية أكثر من قضية من القضايا المفصولة فيها. فهو يتقدم بالقضايا البسيطة المفصولة كخيارات أو بدائل.**

هذا يعني يا دكتور أن هذه القضية لن تكون كاذبة إلا إذا لم يكن بإمكاني تناول أو طلب الأطباق الثلاثة مجتمعة، وتكون صادقة ما سوى ذلك.

هو كذلك!

الآن يا أحمد، دعك من الغرسون وهيا بنا إلى المُضيفة، لنتعرف معها إلى القضية الانفصالية المانعة.

لو جاءتك المضيفة بعد قليل فقالت لك:

يمكنك أن تتناول *إما* طبقاً من السمك *أو* طبقاً من اللحم.

ماذا ستفهم من كلامها أو طريقة عرضها؟

أفهم أنه يمكنني تناول طبق من السمك أو يمكنني تناول طبق من اللحم.

ممتاز! لكن هل يمكنك من طريقة عرض المضيفة هذه، أن تفهم أنه بإمكانك *تناول الطبقين معاً*؟

لا! للأسف يا دكتور. وهذه هي مشكلتي مع أكل الطائرة، فهو لذيذ وكميته بسيطة، لكنه يعرض بطريقة تضع الواحد منا أمام خيارين يصعب عليه أن يختار بينهما، كما وأنها تُشعر الإنسان بعدم الذوق لو طلب الطبقين معاً.

هاهاها!هاهاها! هذا الشعور يا أحمد، ناتج من استخدام الأداتين؛ (إما) و(أو)، الذي يأتي أحياناً بحيث يمنع احتمال أن تكون كلتا القضيتين البسيطتين في القضية الانفصالية صادقة. فالمضيفة تقول لك: يمكنك أن تتناول طبقاً من السمك *أو* طبقاً من اللحم، ولكن لا يمكنك تناول الطبقين *معاً*. وذلك بعكس طريقة تقديم الغرسون التي تحتمل إمكانية أن تتناول الطبقين معاً.

واضح يا دكتور! بهذه الطريقة في العرض صاحب المطعم يستفيد بزيادة الأرباح، وخطوط الطيران تستفيد بحصر الطلبات وتقليل التكلفة. الخطة أصبحت واضحة فالمسألة كلها في الجمع والمنع.

هاهاها!هاهاها! نعم! فالمتقدم بقضية انفصالية مانعة يمنع *احتمال اجتماع صدق* القضايا المفصولة فيها. تمام؟

تمام التمام! جميل أن ببدأ التفكير النقدي بإكسابي قدرة على إدارة الحوار بطريقة منطقية في المطاعم والطائرات مع الغرسون والمضيفات.

> **المتقدم بقضية انفصالية مانعة يدعي أن إحدى القضايا البسيطة المفصولة فيها صادقة أو مقبولة من دون إمكانية أن يجتمع صدق أو مقبولية أكثر من قضية من القضايا المفصولة فيها.**

هاهاها!هاهاها!

إذاً، إليك هذا المثال:

المفاوضات الجارية بين القوى السياسية قد تؤدي إلى استقرار حقيقي في البلاد، أو قد تنتهي بائتلافات ثنائية بين بعض أطرافها، سرعان ما ستعود بالبلاد إلى المربع الأول.

الآن يا أحمد، هذه القضية الانفصالية فصلت بين قضيتين بسيطتين؛ «المفاوضات الجارية بين القوى السياسية» ستؤدي إلى استقرار حقيقي في البلاد، و«المفاوضات الجارية بين القوى السياسية» ستنتهي بائتلافات ثنائية بين بعض أطرافها سرعان ما ستعود بالبلاد إلى المربع الأول. تمام؟

تمام!

برأيك هل هذه القضية الانفصالية جامعة أم مانعة؟

اعتقد أنها مانعة.

لماذا؟

باعتقادي لأنها تمنع إمكانية اجتماع مقبولية القضيتين البسيطتين المفصولتين فيها، فلا يمكن أن نقبل القضية القائلة إن: المفاوضات ستؤدي إلى استقرار حقيقي، ونقبل في الوقت ذاته القضية القائلة إن: المفاوضات ستنتهي بائتلافات ثنائية بين الأطراف سرعان ما سترجع بالبلاد إلى المربع الأول.

تمام التمام يا أحمد!

إذاً، ما رأيك بالقضية الآتية؟

القضية هي جملة خبرية تحتمل الصدق أو الكذب أو درجات متفاوتة من المقبولية أو عدمها.

اممم ... هل هي انفصالية جامعة؟

أعد النظر إليها مرة أخرى!

افترض مثلاً، أنك قرأت عن تعريف القضية في مراجع أخرى، فلم تجد أن تعريفها يضمن أنها تحتمل درجات متفاوتة من المقبولية أو عدمها؛ كيف ستُؤثِّر هذه المعلومة في مقبولية هذه القضية المركبة ككل؟

لن أعدّها مقبولة!

قضية مركبة تتأثر مقبوليتها بثبات كذب أو

عدم مقبولية إحدى القضايا البسيطة فيها؛ فما هي؟

أهاااا! هذه قضية اتصالية إذاً!

ممتاز يا أحمد! فهنا مُدّعي هذه القضية يدّعي مقبولية أربع قضايا:

١ ـ القضية هي جملة خبرية تحتمل الصدق.

٢ ـ القضية هي جملة خبرية تحتمل الكذب.

٣ ـ القضية هي جملة خبرية تحتمل درجات متفاوتة من المقبولية.

٤ ـ القضية هي جملة خبرية تحتمل درجات متفاوتة من عدم المقبولية.

فاستخدام «أو» هنا جاء بمعنى اتصالي لتُعبِّر عن ثبوت حكم ما في عدة حالات، بطريقة تمنع إمكانية مقبولية هذه القضية ككل، في حال عدم مقبولية أيّ من هذه القضايا البسيطة الأربع.

امممم! هل لك مثال آخر يا دكتور!

القتل أو التحريض عليه جريمة لا تغتفر.

فهنا صاحبنا استخدم «أو» لتفيد إثبات حكم الجُرم الذي لا يغتفر على حالتين: حالة القتل وحالة التحريض على القتل. جاء ادّعاء هذه القضية بطريقة تدّعي مقبولية كل من القضيتين البسيطتين: القتل جريمة لا تغتفر والتحريض على القتل جريمة لا تغتفر؛ وتمنع إمكانية مقبولية هذه القضية ككل في حال عدم مقبولية أي من هاتين القضيتين البسيطتين.

فانتبه يا أحمد، إلى أن «أو»، تستخدم أحياناً في اللغة العربية بما يفيد الاتصال.

تمام!

كذلك بالمقابل يا أحمد، في اللغة العربية، «و» تستخدم أحياناً مع «قد»، بما يفيد الانفصال.

كيف؟

لاحظ القضية الآتية:

أحمد قد يفهم الأدوات المنهجية للتفكير النقدي وقد لا يفهمها.

فهذه قضية انفصالية يا أحمد! لماذا؟ لأنها صيغت بحيث لا تمنع إمكانية عدم صدق إحدى القضايا البسيطة فيها. فاستعمال («قد»، «و»، و«قد لا»)، جاء هنا وكأنه يعبر عن القضية بهذا الشكل: أحمد سوف يفهم الأدوات المنهجية في التفكير النقدي أو أحمد لن يفهم الأدوات المنهجية في التفكير النقدي.

اممممم!

لكن هل هذه القضية الانفصالية، جامعة أم مانعة؟

مانعة، لأنه لا يمكن الجمع بين صدق فهمي لهذه الأدوات وعدم فهمي لها.

تمام التمام! وحتى نغادر القضية الانفصالية دعنا نقف على هذا المثال.

تستخدم "أو" بمعنى انفصالي، حينما يريد المدعي التعبير عن إمكانية وقوع أو صدق أو معقولية القضايا البسيطة المفصولة بينها كخيارات أو بدائل. وكذلك، تستخدم "أو" أحيانًا بمعنى اتصالي، وذلك عندما يريد المدعي إثبات حكم ما أو صفة على عدة حالات.

قد يأتي الدكتور أو أحمد.

والآن يا أحمد، غرض هذا المثال أن أوضح أهمية السياق (Context) في بيان الجمع والمنع في القضايا الانفصالية.

كيف؟

أولاً، كم قضية بسيطة ذكرت هنا!

اثنان:

١ ـ الدكتور قد يأتي.

٢ ـ أحمد قد يأتي.

لو دعانا صديق إلى حفل عشاء يا أحمد، فتأخرنا عليه. فسأله أحدهم أين ضيفاك؟ فقال: قريباً، قد يأتي الدكتور أو أحمد. وفق هذا السياق، هذه القضية لا تمنع إمكانية اجتماع صدق كلتا القضيتين البسيطتين المفصولتين فيها.

بينما لو دعاني أحدهم إلى حضور منشط، فأجبته بـ: «أنا مشغول ذلك اليوم»، لكني سأحاول الإتيان قدر المستطاع، وإن لم أستطع فسأبعث أحمد بالإنابة عني؛ هنا قضية: قد يأتي الدكتور أو أحمد؛ ستفهم بمعنى انفصالي يمنع إمكانية اجتماع صدق القضايا البسيطة المفصولة فيها.

فمثلاً، بشكل عام، في سياق العروض المجانية، كعرض الأكل في الطائرة؛ يمكن أن نفهم القضايا الانفصالية باعتبارها مانعة[1].

- في حال تقدّم مدّعٍ بقضية مركبة، يُفهم من ادّعائها صدق أو مقبولية كل القضايا البسيطة فيها، وعدم إمكانية كذب أو عدم مقبولية أي منها؛ فإن القضية المركبة هنا قضية اتصالية.
- في حال تقدّم مدّعٍ بقضية مركبة، يُفهم من ادّعائها إمكانية كذب (عدم تحقق) أو عدم مقبولية إحدى القضايا البسيطة فيها؛ فإن القضية المركبة هنا قضية انفصالية.
- في حال تقدّم مدّعٍ بقضية انفصالية، جاء ادّعاؤها بحيث لا يمنع إمكانية اجتماع صدق أو مقبولية أكثر من قضية من القضايا البسيطة المفصولة فيها؛ فإن القضية الانفصالية هنا قضية انفصالية جامعة.
- في حال تقدّم مدّعٍ بقضية انفصالية، جاء ادّعاؤها بحيث يمنع إمكانية اجتماع صدق أو مقبولية أكثر من قضية من القضايا البسيطة المفصولة فيها؛ فإن القضية الانفصالية هنا قضية انفصالية مانعة.
- تشترك القضية الانفصالية الجامعة مع القضية الاتصالية، في أن كلاً منهما تكون صادقة أو مقبولة في حال كانت كل القضايا البسيطة فيهما صادقة أو مقبولة. وما يميزهما عن بعض، هو أن القضية الانفصالية الجامعة يحتمل صدقها أو مقبوليتها، كذب أو عدم مقبولية إحدى القضايا البسيطة المفصولة فيها؛ بينما لا يحتمل صدق أو مقبولية القضية الاتصالية كذب أو عدم مقبولية إحدى القضايا البسيطة الموصولة فيها.
- في بعض الأحيان، قد يعتمد تمييز القضية الانفصالية الجامعة عن القضية الانفصالية المانعة على السياق.

(١) عن: (Govier, 2010: 219, 233) في سياق الحديث عن الترجمة من اللغة الطبيعية إلى اللغة الصورية في منطق التصديقات.

العجيب في الأمر يا دكتور، أن أكل الطائرة ليس مجانياً، فسعره مدفوع في التذكرة!

هاهاها! هاهاها! يا أخي! ربما يكون بإمكانك تناول أكثر من طبق، لماذا الأحكام المُسبَقة!

هاهاها! هذا الأمر لن يحسمه إلا الضغط على هذا الزر، حتى نسأل المضيفة عن مدلول «أو» من حيث الجمع والمنع في القضايا الانفصالية التي يعرضون بها الأكل؟

يبدو كذلك! هاهاها!

والآن، ما قلت به يا أحمد، أوقفنا على باب القضية الشرطية (Conditional Statement).

كيف؟

فهي قد استقبلتنا بهذه القضية:

إذا (ضغطت على هذا الزر)، فـ(ستأتي المضيفة).

فالسؤال: كم قضية بسيطة ذُكرت هنا؟ وماذا يفيد ادّعاء هذه القضية برأيك يا أحمد؟

ذُكرت قضيتان بسيطتان؛ الأولى: («أنت» ضغطت هذا الزر)، والثانية: («المضيفة» ستأتي)، وأعتقد أنها تدّعي أنه في حال تحققت القضية الأولى فسوف تتحقق القضية الثانية.

ممتاز!

في القضية الشرطية، يتقدم المدعي على الأقل بقضيتين بسيطتين، ومن ثم يدّعي لزوماً

بينهما. فهنا هو يدّعي أنه إذا ثبت صدق القضية البسيطة القائلة: («أنت» ضغطت على هذا الزر)، وذلك في حال أنك فعلاً قد ضغطت عليه، فسيثبُت صدق القضية البسيطة القائلة: («المضيفة» أتت).

القضية الشرطية	
مقدّم	تالٍ

نُسمي القضية الأولى ـ الشرط ـ بـ المُقدّم (Antecedent)، ونُسمي القضية الثانية ـ المشروط ـ بـ التالي (Consequent).

تمام!

المتقدِّم بهذه القضية يا أحمد، لا يدّعي صدق مُقدِّمها أو صدق تاليها. هو *فقط* يدّعي أنه إذا وقع المقدّم سيقع التالي، أو أنه يلزم عن قبول المقدّم قبول التالي. فالقضية الشرطية لن تكون كاذبة أو غير مقبولة إلا في حالة واحدة؛ إذا وقع مقدّمها ولم يقع تاليها، أو قبل مقدماً ولم يقبل تاليها.

أي إن القضية في المثال لن تكون خاطئة إلا إذا ضغطتُ على الزر ولم تأتِ المضيفة.

المتقدّم بقضية شرطية يدعي أن صواب أو مقبولية مقدمها يلزم عنه صدق أو مقبولية تاليها.

بالضاااابط!

والآن، لاحظ هذه القضية يا أحمد:

إذا ازداد سعر الصرف، فسيزداد التضخم وستزداد معدلات البطالة.

كم قضية بسيطة ذكرت في هذا الادعاء؟

اممم . . . ثلاث قضايا.

صِغها لي بتقديم موضوعها على محمولها.

١ ـ «سعر الصرف» ازداد.

٢ ـ «التضخم» سيزداد.

٣ ـ «معدلات البطالة» ستزداد.

هنا لو لاحظت، مُقدَّم هذه القضية الشرطية جاء من قضية بسيطة هي: سعر الصرف ازداد؛ وتاليها جاء من قضية اتصالية هي: سيزداد التضخم وستزداد معدلات البطالة. فانتبه باستمرار إلى أن مقدم أو تالي القضية الشرطية قد يكون قضية مركبة.

تمام!

وأخيراً، إليك هذا المثال:

إذا أردنا أن نفهم المحاجّة جيداً، فيجب أن نتعرف أولاً إلى أنواع القضايا.

أتمنى أن تكون هذه القضية مقبولة مبدئياً بالنسبة إليك، على الأقل حتى تبرر لك هذه المَغْمَغَة التي دخلنا فيها منذ البدايات؛ موضوعات ومحاميل واتصال وانفصال واشتراط.

هاهاها! هذا ما ستكشف عنه قادم اللحظات.

هاهاها! هذه القضايا التي تناولناها مجتمعة يا أحمد، تسمى القضايا المركبة. وكما لاحظت، فهي تتركب من قضايا بسيطة عبر الوصل أو الفصل أو الشرط. والذي يجمع بينها جميعاً هو أنها جمل خبرية مكتملة تحتمل الصدق أو الكذب أو درجات متفاوتة من المقبولية أو عدمها. وبشكل عام يا أحمد، القضايا المركبة قد تأتي بأشكال معقدة بحيث

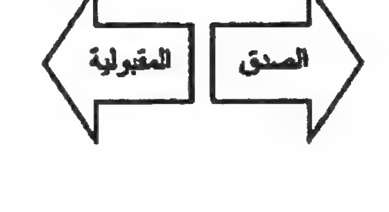
تكون موصولاتها أو مفصولاتها أو مقدمها أو تاليها؛ هي ذاتها قضايا مركبة.

تمام!

هاااا! انتهينا من سنة أولى تفكير نقدي، فكيف مرت معك؟

يسيرة، لولا ثقل كلمة «مَقْبُولِيَة» في اللسان، وتكرار عبارة «صدق أو مقبولية».

هاهاها! هاهاها! سنأتي على الفرق الشاسع بين مدلول الصدق والمقبولية في ما بعد. فرق للأسف، لا نستطيع تجاهله بالتعبير عنهما كمترادفين. أتمنى أن تصبر على هذا الثقل والتكرار إلى ذلك الحين.



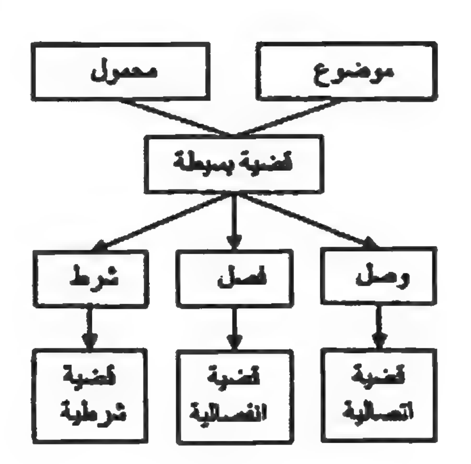
هاهاها! أنا ملتزم بقاعدة «دع القيادة لي واستمتع بالرحلة».

هاهاها!

إذاً، افتح لي ملفاً سمّه «القضية»، واجعله حساساً لها بحيث يلتقطها حيث وجدها، فيميّزها عما عداها من العبارات ومن ثَم يصنفها إلى أصنافها. فمن غير ضمان كفاءة العمل في هذا الملف لن نستطيع فتح الملفات الأخرى.

جاري التحميل يا دكتور.

إذاً، هيا بنا على سنة ثانية تفكير نقدي.



■ المُحَاجَّة

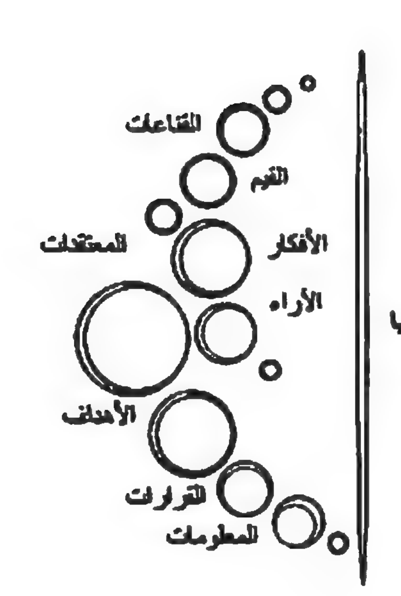
والآن يا أحمد، قد عرفت القضية، التي هي أصغر لبنة في بناء يهمنا جداً؛ **المحاجّة** (Argument).

استرخِ وصفِّ ذهنك! فأنت تقترب من فهم أهم وحدة في عملية التفكير (Reasoning)؛ وحدة تربط بين «القضايا» في أذهاننا وتحكم استدلالاتنا واستنتاجاتنا. وهي، كما ذكرنا قبل الإقلاع، مدار ما سوف نتحدث عنه حتى نهاية الرحلة.

ذهني في تمام الصفاء!

تمام! سنعيد بعض ما قلناه في بداية حديثنا، لأن فهم المحاجة غاية في الأهمية يا أحمد.

لو حاولت أن تحلل الأفكار التي نحملها في عقولنا، ستجد أنه غالباً ما يمكن صياغتها على شاكلة «قضايا»، أي جمل مكتملة تحتمل الصدق أو الكذب أو درجات متفاوتة من المقبولية أو عدمها.



كيف؟

ما تحمله من *معتقدات* مثلاً، كالقضية القائلة إن: القرآن كلام الله، أو *قناعات* كقناعة أن: شعوب الشرق الأوسط قادرة على النهوض، أو *معلومات* كتلك القائلة إن: الضغط على الزر يستدعي المضيفة، أو *آراء* كالرأي القائل إن:

ربط مفهوم النهضة في العالم الإسلامي بالنموذج الغربي خطأ فادح، أو قيم كتلك القائلة: نحن يجب أن نحتضن الإبداع أو *قرارات* كقرارك بأن: سأسافر مع الدكتور، أو *أهداف* كهدفك: يجب أن أتعرف إلى أدوات التفكير النقدي.

فلو لاحظت، ستجد أن القضية بالمعنى الذي تناولناه في الفصل السابق من كلامنا، هي قالب يشمل تقريباً كل هذه الوحدات من الأفكار التي نحملها في عقولنا، كيفما سميتها. وحينما نسأل كيف ترتبط القضايا في عقولنا مع بعضها؟ كيف نستدل على هذه القضايا؟ أو كيف نستنتج منها قضايا أخرى؟ حينها، يبدأ الحديث عن **المحاجة**.

اممممم!

فأولاً، يجب أن تدرك أن المحاجة هي مجموعة من القضايا. مفهوم؟

مفهوم جداً! لكنها بالتأكيد ليست مجموعة قضايا؛ والسلام!

أكيدا فقط أحْببْت أن أقف بك على الرابط بين ما سبق من حديثنا وبين ما هو آتٍ. فهل كان لك ذلك؟

نعم!

اسمع ما يأتي يا أحمد:

المُحاجة هي قطعة من الكلام، أو وحدة من التفكير يمكن أن يُعبّر عنها كلامياً؛ تتركب من مجموعة من القضايا، يؤتى بواحدة منهن أو

أكثر للاستدلال منطقياً على قضية أو قضايا أخرى.

القضية *المُسْتَدَل بها* تُسمى مقدمة (Premise) والقضية *المُسْتَدَل عليها* تُسمى نتيجة (Conclusion).

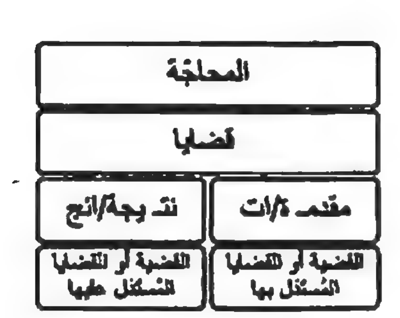
فالمحاجّة هي مجموعة القضايا المُقَدَّمة في سند قضية ما، أو بمعنى آخر؛ هي مجموعة الادّعاءات ـ المُقَدِمَات ـ المراد بها التدليل على ادّعاء ما ـ النتيجة ـ حيث المقدّمات هي القضايا الداعمة، والنتيجة هي القضية أو القضايا الرئيسة المراد دعمها.

المحاجة هي قطعة من الكلام أو وحدة من التفكير يمكن أن يعبر عنها كلامياً، تتركب من مجموعة من القضايا يؤتى بواحدة منهن أو أكثر للاستدلال منطقياً على قضية أخرى.

مثال يا دكتور، حتى لا يبدو الأمر نظرياً.

مثال بسيط جداً، ما ذكره لنا قائد الطاقم من تعليمات قبل الإقلاع:

الركاب الكرام! استعمال الأجهزة الإلكترونية عند الإقلاع يؤثر في السلامة الجوية للطائرة. الرجاء إغلاق أجهزتكم الإلكترونية.



فهنا قائد الطاقم يدعونا ضمناً إلى الاعتقاد في مقبولية قضية مفادها أن: ركاب الطائرة يجب أن يغلقوا أجهزتهم الإلكترونية، استناداً إلى صدق قضية أخرى جاءت كمقدمة منطقية بغرض التدليل عليها، وهي: استعمال الأجهزة الإلكترونية عند الإقلاع يؤثّر في السلامة الجوية للطائرة.

اممسم!

بالتالي يا أحمد، هذه القطعة من كلام قائد الطاقم محاجّة. لماذا؟ لأنها تتكون من

قضيتين، جيء بواحدة منهما كـ دليل منطقي (Reason) على الأخرى.

مقدمة ⊟ دليل منطقي

تمام التمام!

اقرأ هذه القطعة من الآيباد يا أحمد!

العملية الأهم في استقرار الأوطان اليوم هي الوصول عبر الحوار إلى تعاقدات توافقية على الحد الأدنى بين الفصائل المتنازِعة فيها. لذلك، فإن البداية في عمليات إجرائية متعلّقة بالتحوّل الديمقراطي كالانتخابات، قبل الوصول بتمهُل إلى هذا النوع من التوافقات، لن ينجح في إحداث استقرار سياسي في دول ثورات الربيع العربي.

هاااا! ماذا ترى؟

أرى أنها محاجة.

لماذا؟

لأنها قطعة كلامية تكونت من قضيتين؛ جيء بإحداهما للتدليل منطقياً على القضية الأخرى.

تمام يا أحمد! فهذا المُحَاجِج أو مُقدِّم هذه المحاجة (Arguer)، يعتقد أن العملية الأهم في استقرار الأوطان هي التوصل عبر الحوار إلى توافقات على الحد الأدنى بين الفصائل المتنازعة فيها. أنتقل من هذه المقدمة إلى نتيجة مفادها أن: البداية بالانتخابات قبل الوصول بتمهل إلى هذا النوع من التوافقات لن ينجح في إحداث استقرار سياسي في دول ثورات الربيع العربي.

واضح!

والآن اقرأ هذه القطعة من الآيباد يا أحمد:

الإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط يكون بإصلاح نظام الأفكار السائد في شعوب هذه المنطقة، لذلك فإن أي إصلاح ذي طابع مشاريعي تنموي صرف لن يكون له أثر حقيقي في تقدم هذه الشعوب، كما أن ذلك يُحتِّم أن يبدأ الباحثون والمفكرون المهتمون بقضايا الإصلاح، في تحويل أدواتهم المنهجية وما أنتجوه من معرفة، إلى مواد إعلامية وتدريبية ميسّرة قابلة للوصول إلى أكبر عدد من الشباب في المنطقة.

هاااا! ما رأيك بهذه؟

أراها أيضاً مُحاجة.

ممتاز! في هذه القطعة يا أحمد انطلق المُحاجِج من مقدمة إلى نتيجتين، فهو انتقل من مقدمة عن أن: الإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط يكون بإصلاح نظام الأفكار السائد في شعوب المنطقة، إلى نتيجتين: النتيجة **الأولى**؛ هي أن أي إصلاح ذي طابع مشاريعي تنموي صرف لن يكون له أثر حقيقي في تقدّم هذه الشعوب. والنتيجة **الثانية**؛ انطلاقاً من المقدمة ذاتها هي أن الباحثين والمفكرين المهتمين بقضايا الإصلاح يجب أن يبدؤوا في تحويل أدواتهم المنهجية وما أنتجوه من معرفة إلى مواد إعلامية وتدريبية ميسّرة قابلة للوصول إلى أكبر عدد من الشباب في الشرق الأوسط.

إذاً باختصار، متى جئنا بقضية أو مجموعة

من القضايا للاستدلال على قضية أو قضايا أخرى نكون قد جئنا بمحاجّة.

تماماً!

هاااا! أتمنى أن تكون قد تعرفت أكثر إلى المحاجّة يا أحمد.

سعيد جداً بالتعرف إليها يا دكتور!

هاهاها! وأنا سعيد جداً بهذا التعارف.

المحاجة هي مجموعة القضايا المُقدّمة كمقدمات منطقية في سند قضية أو قضايا ما.

■ المحاجة، التَفْكِيرُ النَّقْدِي والمنْطِق اللاصُوَرِي

والآن يا أحمد، ومرة أخرى للأسف، ولتعميق المفاهيم أكثر، سنفصل، وربما نكرر، بعض ما أجملنا الحديث عنه في مقدمتنا عن المنطق اللاصوري والتفكير النقدي وعلاقتهما بالمحاجة.

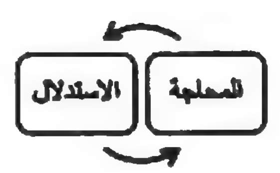
فصّل وكرّر ما تشاء يا دكتور!

هاهاها! المحاجّة بهذا المعنى الذي تناولناه يا أحمد، هي جوهر عملية التفكير[1]، فهي القالب الفكري الذي تتحرك فيه استدلالاتنا من قضية أو قضايا ما إلى قضية أخرى. فمثلاً، هي القالب الذي قد استدل به من المقدمة القائلة: أنت الآن تحدق في النظر إليّ، إلى النتيجة القائلة: أنت الآن منتبه بشدة إلى ما أقول. وهي أيضاً القالب الذي ربما قررتَ به نتيجة: يجب أن أنتبه إلى الدكتور بشدة، استدلالاً بمقدمة أن: الدكتور بدأ يشرح في أهم وحدة في دراسة المنطق اللاصوري. بل هي القالب الذي توصلت به إلى نتيجة أن: القطعة الأخيرة عن الإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط هي محاجة. وذلك انطلاقاً من

المحاجة هي جوهر عملية التفكير، فهي القالب الفكري الذي تتحرك فيه استدلالاتنا من قضية ما أو قضايا إلى قضية أو قضايا أخرى.

(١) (Groarke and Tindale, 2008: 2).

مقدمة عن تعريف المحاجة أخبرتك بها، وهي أنها: كل قطعة كلامية تتكون من مجوعة من القضايا يؤتى بواحدة منهن أو أكثر للتدليل منطقياً على قضية أو قضايا منهن؛ ومن مقدمة أخرى لاحظتها أنت وهي أن: القطعة تكونت من ثلاث قضايا جيء بإحداها للاستدلال منطقياً على الأخريين.



بهذا المعنى، يبدو يا دكتور أنه في أشد ساعات الذهن صفاء، لن يعْدم الصفاء الفكري من محاجة.

هاهاها! ليس هذا فحسب، لكن ما يهمنا تحديداً هنا، من منظور نقدي، هو أن نُدرك أن المُحاجة بهذا التعريف هي البنية الفكرية التي تقف خلف تكويننا للقناعات في الحياة.

المحاجة من واقع تعريفها بأنها الاستدلال من قضية إلى قضية أخرى، تقف خلف كثير من القناعات التي نحملها في حياتنا.

اممممم!

يظهر ذلك بمجرد أن نتعرّض بـ سؤال لماذا؟ في وجه الادّعاءات التي تحملها، لسلوك تمارسه أو مُعتقد تُؤمن به أو قناعة تعتقدها أو معلومة ترى صحتها أو قيمة تتبناها أو هدف تنْشُده وما إلى ذلك. فحين تسأل نفسك: لماذا تعتقد أن القرآن كلام الله، أو لماذا ترى أن شعوب الشرق الأوسط قادرة على النهوض؟ أو لماذا ترى صحة المعلومة القائلة إن ضغط هذا الزر يستدعي المضيفة أو لماذا قررت أن تتعلم أدوات التفكير النقدي؛ ستجد أن القطعة المُقَدّمَة في تبرير (Justification) طلب أسئلة لماذا هذه؛ هي «محاجة».



تمام!

كذلك يا أحمد، كما سبق أن أشرنا، نحن نجد المحاجة بكثرة في الموضوعات الساخنة؛ تلك الموضوعات التي تُثار فيها الحوارات والنقاشات بين مواقف ووجهات نظر متعددة. على سبيل المثال في مجتمعاتنا، موضوعات كـ: ثورات الربيع العربي، الحريات، تحرير المرأة، الإرهاب، سياسات التنمية، الإعجاز العلمي في القرآن وهكذا.

فأنت ستجد المحاجة حيثما احتمل موضوع ما (Issue) خلافاً أو نزاعاً (Disagreement or Dispute) بين مواقف (Positions) أو وجهات نظر متباينة. وذلك كما قلنا، ابتداءً من أعقد الحوارات حول الموضوعات العلمية والفلسفية مروراً بالحوارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وانتهاءً بأبسط الحوارات كحوارات اليوم والليلة التي تلقانا في البيت والتلفاز والأسواق مع الأهل والزملاء والأصدقاء.

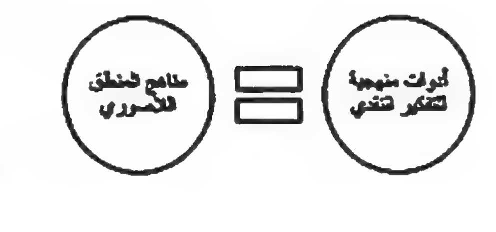
تظهر المحاجة حيثما احتمل موضوع ما خلافاً أو نزاعاً بين مواقف متباينة.

فهذه «المحاجة» يا أحمد، بمفهومها كجوهر عملية التفكير، أو بدورها كمُبرر يقف خلف ما نحملُه من ادعاءات في الحياة؛ هي مدار دراسة المنطق اللاصوري (Informal Logic) وإعمال أدوات التفكير النقدي (Critical Thinking).

المحاجة هي مدار دراسة المنطق اللاصوري وإعمال أدوات التفكير النقدي.

ونحن نشتري المحاجّات ونبيعها على الدوام، ورهان أدوات التفكير النقدي أن ترفع قدرها من الأثمان البخسة إلى الأثمان القيمة؛ حيث يجتهد الباحثون في المنطق اللاصوري أن

يملِّكونا أدوات تعيننا على تقييم المحاجات للتمييز بين الاستدلالات القوية والاستدلالات الضعيفة.



فـ **المنطق اللاصوري** بمعنى عام، هو المنطق الذي يهتم بإيجاد مواصفات أو معايير، وعمليات لـ تمييز، تحليل وتقييم وتركيب المحاجات كما تظهر في اللغة الطبيعية[1].

المنطق اللاصوري هو المنطق الذي يهتم بإيجاد معايير وعمليات لـ تمييز، تحليل، تقويم وتركيب المحاجات كما تظهر في اللغة الطبيعية.

لكن كيف سيكْسَب المناطقة اللاصوريون هذا الرهان؟

هذا ما سنتعرف إليه بشيء من التفصيل في مُقبل حديثنا على طول هذه الرحلة وما بعدها. لكن دعني هنا أريك وسيلة محورية تشتغل من خلالها مناهج المنطق اللاصوري لتمليكنا هذه القدرة على التمييز بين الاستدلالات.

تمام!

المنطق اللاصوري يا أحمد، يبدأ بمحاولة إدخال المحاجة، كقطعة من الكلام أو كوحدة من التفكير يمكن أن يُعبَّر عنها كلامياً، إلى دائرة الوعي المباشر في تفكيرنا.

---

(١) هذا التعريف، بتعديل طفيف على تعريف المنطق اللاصوري كما ورد عن (Anthony Blair) و(Ralph H. Johnson) في مقال تأسيسي بعنوان: (The Current State of Informal Logic) عام ١٩٨٧ بمجلة المنطق اللاصوري (Journal of Informal Logic).

(IL, Blair and Johnson, "The Current State of Informal Logic", Spring & Fall 1987).

جاء التعريف في المقال كما يأتي:

(The area of logic which seeks to develop standards, criteria and procedures for the interpretation, evaluation and construction of argument and argumentation used in natural language).

يقصد باللغة الطبيعية في التعريف تمييزها عن اللغة الصناعية كما هو الحال في لغة المنطق الصوري الحديث.

كيف؟

ممتاز! دعنا نبدأ القصة بالسؤال الآتي: ماذا يُسمى هذا الهاتف الذي تحمله؟

سامسونغ غالاكسي (Samsung Galaxy).

وهاتفي هذا يُسمى الآيفون (iPhone) أليس كذلك؟

لو لاحظت في مجتمعاتنا هذه الأيام، حين يشتري أحدهم السامسونغ أو الآيفون، غالباً ما سيكون في محلّ الدفاع عن خياره هذا في نقاش من النقاشات. بالتأكيد، سألك أحدهم عندما اشتريت هذا الهاتف: لماذا لم تشتر آيفون يا أحمد؟

أكييد! في الحقيقة هو جدل ثابت تقريباً في أغلب النقاشات حول الهواتف الذكيةَ؟

لكن دعني أتوجه إليك بالسؤال من جديد: لماذا فضلت السامسونغ على الآيفون؟ ما أسبابك خلف هذا التفضيل التي تتقدم بها في النقاشات؟

في الحقيقة أنا ترددت في عملية الشراء. لكن عموماً، شاشة السامسونغ أكبر، كما أنه يأتي بذاكرة أكبر ومعالج أسرع، بالإضافة إلى أن السامسونغ يأتي بكاميرا ١٣ ميغا بيكسلز بينما يأتي الآيفون بكاميرا ٨ ميغا بيكسلز. صحيح أن الآيفون أكثر أناقة وإشعاراً بالفخامة، لكني وعلى الرغم من ذلك، أرى أن السامسونغ أفضل.

الحق يا أحمد، أني لم أعرف أن هناك جدلاً كثيفاً حول هذا الموضوع إلا بعد أن أهْدَاني أحدهم هذا الآيفون، فظل الناس بعدها يسألوني: لماذا لم تشتر السامسونغ؟ المهم، افترض أني مُقبل على شراء أحد الجهازين، ليس لدي خلفية معرفية واسعة عن الهواتف الذكية، وصادفني كلامك هذا وأنا مُقبل على عملية الشراء. دعني أريك كيف سأستقبل، كشخص تعرض لمناهج المنطق اللاصوري، حديثك الذي قلت به.

استمع جيداً! وانتبه إلى إشارة يدي حينما أقف على مصطلح من المصطلحات!

في الأساس سأدرك أن ما تقدّمْتَ به «**محاجة**»، «**نتيجتها**» أن السامسونغ غالاكسي أفضل من الآيفون. وسوف أدرك أيضاً أن هذه المحاجة تحديداً تُسمى «**المحاجة بترجيح الاعتبارات**» (**Balance of Consideration Argument**)، لأنها جاءت بالترجيح بين كفة فيها أربعة «**اعتبارات موافقة**» أو «**مقدمات**»، وكفة فيها «**اعتباران مخالفان**» (**Counter Considerations**).

أضف إلى ذلك أني منذ البداية أدرك أن «**محل النزاع**» (**The Issue of Contention**) هنا: هل السامسونغ أفضل من الآيفون، هو ادعاء مسألته في الرأي (**Matter of Opinion**). فمن حيث التقييم هذه القضية أقصى ما فيها أن توصف بـ «**المقبولية**» (**Acceptability**) من دون

وصفها بـ «الصدق أو الصحة» (Truth). وفي حال تبين لي أني أخالفك الرأي، فإن أقصى ما في الأمر أن أحاول أن أفهم منطقك (مُحاجتَك) خلف هذا التفضيل، من دون أن أتكلف كثيراً عناء الوصول إلى نهاية جازمة قاطعة في الموضوع.

كذلك، حسي النقدي هنا ينبهني إلى «الغموض» (Vagueness) الذي قد تنطوي عليه كلمة «أفضل»، فأنا سوف أسألك منذ البداية، وقبل الدخول معك في جدل: تقصد الأفضلية بمعيار ماذا؟

أما في ما يتعلق بمقدماتك الأربع، أن: شاشة السامسونغ أكبر، ذاكرته أكبر، معالجه أسرع وكاميرته ذات ١٣ ميغا بيكسلز؛ فهي قضايا «مسألتها في الوقائع» (Matter of Fact) يُمكن التحقق منها موضوعياً (Objectively). وبالتالي، يمكن وصفها بالصدق. وعلى الرغم من ثقتي فيك، فإن «خلفيتي المعرفية» (Background Knowledge) الضيئلة حول الموضوع ستحملني على وضع المقدمات الثلاث الأخيرة من محاجتك في ملف «الشهادة الشخصية» (Personal Testimony)، وهو ملف محفوظ في ذهني تحت عنوان «ملفات لمزيد من التحقق».

وأخيراً، «بافتراض» أن هذه المقدمات الأربع صادقة، يبدو لي ما يجعلها ذات «دلالة» (Relevant) في النتيجة، أي في تفضيلك السامسونغ على الآيفون، هو «افتراضك القيمي

المخفي» (Hidden Value Assumption) هنا، القائم على «مُفاضلة قيمية» (Value Preference) تُعلي فيها قيمة العملية على قيمة الجمالية في ما يتعلق بالهواتف النقالة. ظهر لي ذلك في الاعتبارات المخالفة التي استدركت بها بعد محاجتك، وهي أن: الآيفون أكثر أناقة وأكثر إشعاراً بالفخامة.

هذا الافتراض القيمي المخفي هنا سيجعلني أحاول طرح الموضوع للنقاش مع مخالفي محاجة (Opponents) لهم المفاضلة القيمية ذاتها، حتى أرى كيف سيستجيبون لمحاجتك هذه، بمعنى، كيف يرى الفريق الآخر أن الآيفون من ناحية *عملية* هو *أفضل* من السامسونغ؟

وفي نهاية الأمر، حينما تأتي لحظة الشراء، كيفما كان اختياري، سأدرك أن تفضيل السامسونغ على الآيفون أو العكس مسألة تخضع لمعايير ذاتية متعلقة بالاحتياجات الخاصة للأفراد؛ حيث إني لا أفهم التفضيل هنا كصفة مطلقة يلزم كل شخص أن يراها بذات المنظور. فكُبْر الشاشة مثلاً، ليس ميزة بالنسبة إلي، فأنا لا أستمتع بالقراءة على الهاتف.

وهكذا يا أحمد، لن يرتفع صوتي ولن يضيق صدري بحثاً عن حقيقة مطلقة في أثناء الجدل في هذا الموضوع. بيد أن ذلك لن يمنعني أن أحاول فهم منطق الآخرين أو أن أحاول، إذا اقتضى الأمر، أن أقنعهم بمنطقي.

هاهاها! يا سلاااام! ما هذه اللغة العالية والمرافعة المنطقية الرفيعة يا دكتور؟! الحمد لله أني لم أصادف مفكراً نقدياً في الطريق لشراء السامسونغ.

هاهاها! هاهاها!

فربما قادني ذلك للاحتفاظ بهاتفي النوكيا.

هاهاها! لكن لم تقل لي، ما رأيك في هذا الاستعراض لعضلاتي المنطقية؟

أنا طبعاً لم أفهم كثيراً مما قيل من مصطلحات، لكن وضح لي تماماً أن الأمر ليس لعب عيال. صراحة يا دكتور، كل ما أتمناه هو امتلاك هذه العضلات بعد هذه الرحلة.

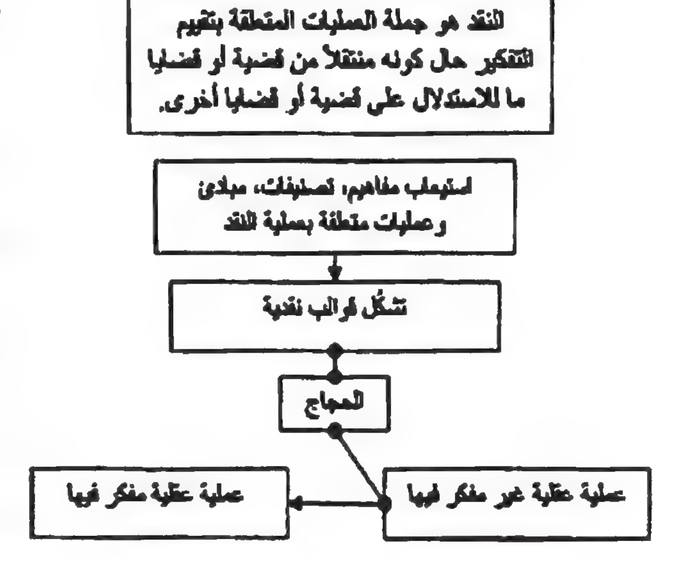
هاهاها! هذا ما أتمناه أنا أيضاً، وما سوف أجتهد له.

والآن، يا أحمد هذه العضلات المنطقية التي ظهرت في ما وصفته بـ «اللغة العالية»، هي الإضافة الحقيقية إلى أدوات التفكير النقدي، فهذه الحزمة من المصطلحات النقدية (Critical Terms or Critical Vocabulary) التي استخدمتها تعبّر عن قوالب نقدية (Critical Frameworks or Critical Templates) جاهزة في ذهني، جعلتني استقبل محاجتك في تفضيل السامسونغ على الآيفون في وعاءٍ مفكرٍ فيه. فرهان المنطق اللاصوري في تمليكنا أدوات للتفكير النقدي يبدأ بإدخال الحِجَاج (Argumentation) إلى دائرة وعينا المباشر.

كيف؟

رأيت يا أحمد منذ البداية، كيف أننا بدأنا بشرح مفهوم القضية وكيف وضح لنا أنها قالب يشمل أقل وحدة في الفكر يمكن أن تكون هدفاً أو معتقداً أو غيره، ثم رأيت كيف أن القضية تتكون من موضوع ومحمول، وكيف أنها تُصنف إلى قضايا بسيطة وقضايا مركبة، وانتقلنا بعد ذلك إلى المحاجة وعرفنا كيف أنها تتكون من مقدمات ونتيجة، وهكذا على طول هذه الرحلة سنظل نتعرّف إلى مزيد من المصطلحات.

هذه المصطلحات يا أحمد التي تناولناها، أو التي استعرضتها عليك قبل قليل في تحليل محاجة السامسونغ والآيفون، تشير إلى مفاهيم أو تصنيفات أو عمليات متعلقة بعملية النقد (Criticism)، أي متعلقة بعملية تقييم التفكير حال كونه مُنتقلاً إلى الاستدلال من قضية أو قضايا ما على قضية أو قضايا أخرى.



بامتلاكنا هذه المصطلحات نكون قد بدأنا الطريق في تشكيل قوالب نقدية تعيننا على استقبال الحجاج في وعاء مفكرٍ فيه. بمعنى أن صقْل هذه القوالب، عبر امتلاك هذه المصطلحات والتدرُّب على تطبيقها، ينقُل الحجاج من عمليةٍ عقليةٍ غير مفكرٍ فيها إلى عمليةٍ عقليةٍ مفكرٍ فيها، وبذلك يكون الحجاج، كعملية فكرية نمارسها أو نتلقاها عبر اللغة من الآخرين، قد انتقل إلى حد كبير من دائرة الوعي

غير المباشر إلى دائرة الوعي المباشر[1].

> استيعاب مصطلحات التفكير النقدي يملكنا قوالب نقدية تسهم في نقل الحجاج من عملية عقلية غير مفكر فيها إلى عملية عقلية مفكر فيها.

اسمسم! إذاً، هذه المصطلحات تعبّر عن قوالب نقدية جاهزة في الذهن؟

نعم! وتملك هذه القوالب النقدية، الذي يظهر في التعبير بهذه اللغة التي وصفتها بالعالية، يعيننا على التفكير في تفكيرنا. وبالتالي، يعيننا على التفكير نقدياً. فالتفكير النقدي يا أحمد، معنى من المعاني، هو تفكيرٌ في التفكير، فهو يحصل عندما نبدأ في التقييم المنطقي لأفكارنا أو أفكار الآخرين[2].

فالتفكير النقدي هو النظر المُتَأمِّل فيه والمُتَأنِّي في تحديد ما إن كنا في محل القبول بادعاءٍ ما أو رفضه أو تعليق الحكم عليه، وفي تحديد درجة التبني التي سنقبل بها هذا الادعاء أو التي سنرفضه بها[3]. هو التفكير القَصْدي الواعي في ما نعتقد، تفكيرٌ بقدر أعلى من العمق والشمول[4].

ومن هذا المنظور يا أحمد، لك أن تتخيل المفكر النقدي كمراقب مبانٍ يجول في مدينة من البنايات؛ هي المحاجات، لَبِناتها من القضايا، فينظر في القضية، مدى قوتها وسبكها وكيف ربطت مع أخواتها، قضية قضية، حتي يدرك المبنى «المحاجة»، هل هو قوي أم ضعيف؟

---

(١) لمزيد من التفصيل عن الوعي المباشر والوعي غير المباشر يمكن الرجوع إلى (هاشم، ٢٠١٢: ٢٠).

(٢) (Moore and Parker, 2012: 2).

(٣) (Moore and Parker, 1995: 4).

(٤) التعريف بتصرف عن: (Tittle, 2011: 4).

التفكير النقدي هو تفكير في التفكير، فهو يحصل حينما نبدأ في التقويم المنطقي لأفكارنا أو أفكار الآخرين.

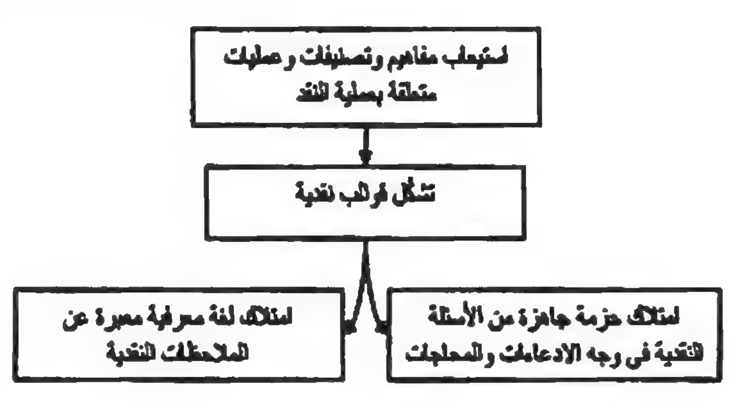
التفكير النقدي هو النظر المتأمل فيه والمتأني في تحديد ما كنا محل القبول بادعاء معين أو رفضه أو تعليق الحكم عليه، وفي تحديد أي درجة من الثقة نتقبله أو نرفضه بها.

التفكير النقدي هو تفكير بقدر أعلى من العمق والشمول في ما نعتقد.

لكن يا دكتور في ما يتعلق بعملية النقد نفسها، أو هذه الرقابة التي ذكرتها، ماذا يعني امتلاك هذه القوالب النقدية؟

امتلاك هذه القوالب يعني، كما قلنا، إننا امتلكنا حزمة من المفاهيم التي تجعلنا نستقبل الادّعاءات والمحاجّات في وعاءٍ مُفَكرٍ فيه، ما يعني، امتلاكنا حزمة جاهزة من الأسئلة النقدية (Critical Questions) في وجه هذه الادّعاءات والمحاجّات. أسئلة من خلال القدرة على الإجابة عنها، نكتسب قدرة على تصنيف القضايا والاستدلالات والمحاجّات التي تواجهنا إلى أصنافها المختلفة. وكذلك قدرة على تقدير طبيعة وقدْر الاستدلال المطلوب لإسناد مختلف الادعاءات، وأيضاً قدرة على التمييز بين الاستدلالات القوية والاستدلالات الضعيفة.

وأخيراً، امتلاك هذه القوالب، والقدرة على التعبير عنها في شكل مصطلحات، يُكسبنا لغة معرفية معبّرة عن الملاحظات النقدية. وبالأخص تلك الأخطاء المنطقية الشائعة أو ما يُسمّى بـالمغالطات المنطقية (Fallacies). فكم من مرة يا أحمد، مرَّ عليك كلام وصفته بعدم العقلانية أو اللامنطقية؛ بعد الاطلاع على مناهج التفكير النقدي، فإن أغلبية هذه الملاحظات



ستكتسب لغة، كما سنرى في ما بعد.

اممم!

سيعينك على فهم ما قلت أن تتخيل الفرق بين من يتحدّث العربية بطلاقة وهو لا يدرك قواعدها، ومن يتحدثها بطلاقة وهو يُدرك في الوقت ذاته قواعدها. فالفرق بين هذين الشخصين يماثل إلى حد مقبول الفرق بين شخص يفكر نقدياً، من دون أن يتعرّف إلى الأدوات التي تقدمها مناهج المنطق اللاصوري، وبين آخر يفكر نقدياً مع معرفته بهذه المناهج.

تشكل قوالب نقدية

تصنيف الادعاءات والاستدلالات والمحاججات إلى أنواعها

تقدير طبيعة وقدر الاستدلال المطلوب لإسناد ادعاء ما

تمييز الاستدلالات القوية من الاستدلالات الضعيفة

كلام عجيب! هاهاها! بصراحة، شوقتني للتفكير نقدياً يا دكتور.

لكن قبل أن نشرع في تفصيل أدوات التفكير النقدي التي سنستعرضها، دعني أنبّهك إلى بعض المسائل المهمة.

■ المسألة الأولى هي: أنه يمكن أن ننظر إلى التفكير النقدي باعتباره مهارة تصقل وتتنامى بالممارسة، تماماً كالسباحة والتنس والعزف[1].

وهنا للأسف يا أحمد، أنا لن أقدم إليك من الأمثلة إلا ما أعتقد أنه يكفي لتثبيت نسخة *أولية* من المفاهيم في ذهنك، أرى أنها أساسية، لكن لو رجعت إلى المراجع التي اعتمدتُ عليها، ستجد عشرات التمارين التي

---

(١) (Moore and Parker, 1995: 6).

يمكنك التدرب عليها لتثبيت هذه المفاهيم وصقل القوالب النقدية المتعلقة بها بصورة أوثق. تمام؟

تمام!

■ المسألة الثانية هي: أن مهمة ما سنستعرضه من أدوات التفكير النقدي تنحصر *إلى حد كبير* في تشكيل هذه القوالب النقدية.

فللأسف، ليس في مقدور هذه الأدوات أن تُريك القناعة الأفضل لتحمل أو المعتقد الصحيح لتعتقد أو القرار الصحيح لتتخذ؛ هي لن تحسم الجدل في ما يتعلق بشراء السامسونغ أو الآيفون، فالمنطق اللاصوري يا أحمد، لا يدّعي أنه بتمليك أدواته يعصم الذهن من الوقوع في الخطأ.

فالأمر تقريباً محصور في الإسهام في استقبال الحجاج في وعاء مفكر فيه.

ليس بالضبط، فكما قلنا، سيتملّك الدارس الحصيف قدرة على التمييز بين الاستدلالات القوية والضعيفة وحصانة ضد كثير من الأخطاء المنطقية الشائعة.

تمام!

■ المسألة الثالثة يا أحمد، هي أن تدرك أن امتلاك الأداة النقدية ليس بديلاً عن الخلفية المعرفية حول ما نريد تقييمه أو ممارسة النقد عليه.



وهنا يجب أن تدرك أن عملية النقد تقوم على ركنين أساسين: الأداة النقدية والخلفية

المعرفية، فالوصول إلى أحكام عقلية موفقة في تقييم الادّعاءات والمحاجّات يتطلب الأمرين على حد سواء. بالأحرى، هو يتطلب خلفية معرفية بموضوع الحجاج بأكثر من معرفة الأدوات المنهجية التي تعين على التقييم وإجرائه داخل وعاء مفكر فيه.

فاحذر أن تعتقد أن ما ستتملكه من أدوات التفكير النقدي، كفيل وحده بأن يصل بك إلى أحكام تقييمية موفقة، فتقييم المحاجات باستمرار يتطلب جهداً معرفياً للحصول على أكبر قدر من المعلومات ذات الصلة بالموضوع محل التقييم. هذا البحث للحصول على المعلومات ذات الصلة، هو ما تعمل أدوات التفكير النقدي على الزيادة من كفاءته ونتائجه.

فرجاءً يا أحمد، بعد تملك هذه الأدوات، احذر أن ترفع أكتافك بالكلام، وتحلق بعينيك في السماء، وتضع نظّارتك في طرف أنفك، وأنت تناقش أسباب انخفاض أعداد سمك السلمون في ألاسكا عام ١٩٩٩.

هاهاها! بالمناسبة يا دكتور أنا على خلفية معرفية عالية جداً بهذا الموضوع.

هاهاها!

■ **المسألة الرابعة هي: أن تدرك أن مصطلح النقد (Criticism)، كما استخدمناه وكما سنستخدمه باستمرار، لا يفيد الانتقاد؛ ذلك المعنى السلبي الذي يفيد إظهار العيوب أو الأخطاء أو التناقضات. وإنما المقصود به**

معنى إيجابي يفيد عموم القدرة والجُرأة والمسؤولية في تحليل وتقييم المقولات[1] - أي الادعاءات والمحاجات - في تقييم التفكير وهو ينتقل للاستدلال من قضية ما على قضية أخرى.

تمام؟

تمام التمام يا دكتور!

■ وأخيراً يا أحمد، ليس منوطاً بالمفكر النقدي أو حتى متوقعاً منه، أن يُطبق أدوات التفكير النقدي (بالمستوى ذاته الذي سنعالج به الأمثلة التي سنستعرضها في ثنايا حديثنا) أمام كل فكرة تُعرض عليه في اليوم والليلة.

صحيح أن تعلُّم تطبيق هذه الأدوات بالمستوى الذي سنعالج به الأمثلة، سيزيد إلى حد كبير من قدرتك على نقد مُجمل الادعاءات والمحاجات، لكن ليس من المتوقع تطبيق هذه الأدوات بالمستوى ذاته في كل حين. وذلك على الرغم من أن هذا المستوى من التطبيق باعتقادي، سيكون ضرورياً كلما اقتضى الأمر التقدُّم فكرياً في موضوع ما، وكان الموضوع موضوعاً معرفياً بدرجة كبيرة أو ذا أهمية بالغة بالنسبة إلينا.

هذه تحتاج إلى توضيح يا دكتور؟

لاحظ الطريقة التي قيمتُ بها محاجتك عن أفضلية السامسونغ على الآيفون، وحجم

---

(١) مستوحى عن: (Tittle, 2011: 6).

الماكينة النقدية التي فعّلتُها لتحليل هذه المحاجة وتقييمها. هذا التشغيل لم يكن الغرض منه إلا محاولة إفهامك كيف تُدخل مناهج التفكير النقدي الحجاج إلى دائرة وعينا المباشر. وإلا فإن هذا الموضوع، كما أخبرتُك، ليس ذا أهمية فكرية بالغة بالنسبة إلي، بينما في المقابل، ستجد أن هذا الموضوع ذو أهمية قُصوى للعاملين في أقسام التصميم في كلٍ من الشركتين.

الله يطمّنك يا دكتور، فمنذ أن أتيت على ذكر مسألة مُراقب البنايات هذا، وأنا يدي على قلبي.

هاهاها! لك أن تطمئن، فالتفكير يا أحمد كُلفة ليست يسيرة، دعك من أن يكون نقدياً. لكن لا تعتقد أن مجرد تشكيل القوالب النقدية أو تطبيق هذه الأدوات على ما يليك من الموضوعات سيكون أمراً يسيراً.

أتمنى أن تكون الآن قد بدأت تقف على فكرة مُتقدمة عما أنت مقبل عليه!

يبدو فعلاً، أن الادعاء القائل بأن حياتي سوف تبدأ على متن هذه الطائرة من أسلم الادعاءات التي حملتها. أنا الآن أرتقب حياة فكرية نقدية، يُستقبل الحجاج فيها في وعاء مفكر فيه.

هاهاها! ننتظر ونرى!

التفكير النقدي مهارة تصقل وتتنامى مع دوام الممارسة.

المنطق اللاصوري لا يدّعي أنه يمتلك أدواته يعصم الذهن من الوقوع في الخطأ.

أدوات التفكير النقدي لن تكون بديلاً عن الخلفية المعرفية حول ما نريد ممارسة النقد عليه.

دلالة مصطلح "نقد" في مناهج التفكير النقدي لا تفيد الانتقاد بمعناه السلبي، ولكن يُقصد بالنقد القدرة والجرأة والمسؤولية في تحليل وتقييم المقولات.

تطبيق أدوات التفكير النقدي بحدها الأعلى ضروري حينما اقتضى الأمر التقدم فكريا في موضوع ما، وكان الموضوع ذا أهمية بالغة لحياتنا الفكرية.

■ تَمْيِيزُ المُحَاجّة

الآن يا أحمد، دعنا نبدأ في تشكيل أولى القوالب المتعلقة بعملية النقد. سنبدأ هنا في مزيد من الصقل لقالب المحاجة حتى نضمن أننا سنميزها عمّا عداها. فالمحاجة لها أشباه في الكلام وأشباه في طبيعة الاستدلال أو التوسل أو قل الاحتكام.

وما دام التفكير النقدي يهتم أساساً بدراسة المحاجة، فالمفكر النقدي أمامه ثلاث خطوات هي محور ما ستتحدث عنه. كما يأتي:

■ **أولاً**: أن يكون قادراً على التعرف إلى المحاجة وتمييزها.

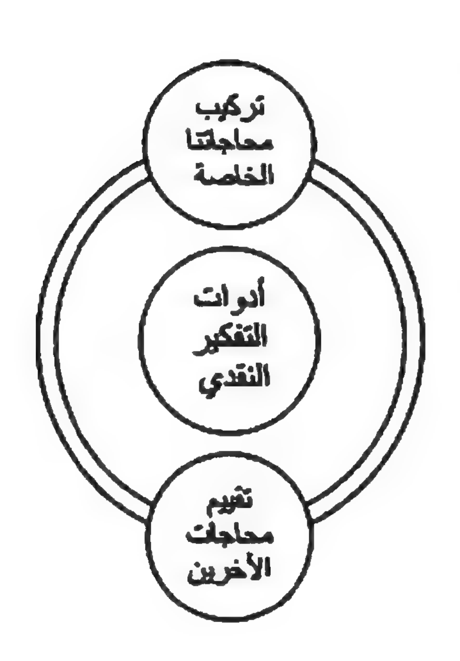
■ **ثانياً**: أن يكون قادراً على تحليل بنية المحاجة من القضايا ورسم هيكلتها وعلى تحليل منهجية استدلالها.

■ **ثالثاً**: أن يكون قادراً على تقييم المحاجة، ليقبل نتيجتها أو يرفضها أو يُعلِّق حُكمَه عليها.

هذه القُدرات يا أحمد، في تمييز المحاجات وتشريح بنيتها وتقييمها؛ قدرات مهمة في تركيب محاجتنا الخاصة، بقدر أهميتها في تقييم محاجات الآخرين.

والآن، سندرس في ما تبقى من هذا الفصل كيف نميز المحاجة عما سواها من الكلام أولاً

ثم نذهب لنتحدث عن كيف نميزها عما سواها من حيث طبيعة الاستدلال أو الاحتكام. ومن ثَم، سيكون فصلنا القادم عن تحليل بنية المحاجة، وفصولنا التالية ستكون عن مباحث تقييم المحاجة وتحليل الاستدلال والمنهجية الاستدلالية في المحاجات.



تمام التمام!

- **ما ليس بمحاجّة في الكلام**

والسؤال الذي نحن بصدده الآن يا أحمد، هو: **أين نجد المحاجة؟ وكيف نميزها عما عداها من الكلام؟**

سألت، فما جوابك؟

تمام! دعنا نبدأ بسؤال أين نجد المحاجة أولاً.



نحن نجد المحاجة يا أحمد، حين يُتَقَدَّم **بادعاء، في موضوع ما (Issue) محل نزاع (Disagreement)**، ثم تأتي المحاولة **للاستدلال منطقياً على هذا الادعاء احتكاماً للدليل (Appeal to Reason)**، فيؤتى **بادعاءات داعمة** ينظر إليها المحاجج باعتبار أنها **محل اتفاق (Agreed upon) عند المقصود بمحاجته (Audience)**، وأن فيها **سنداً منطقياً لهذا الادعاء محل النزاع**.

ماذا يعني هذا الكلام؟

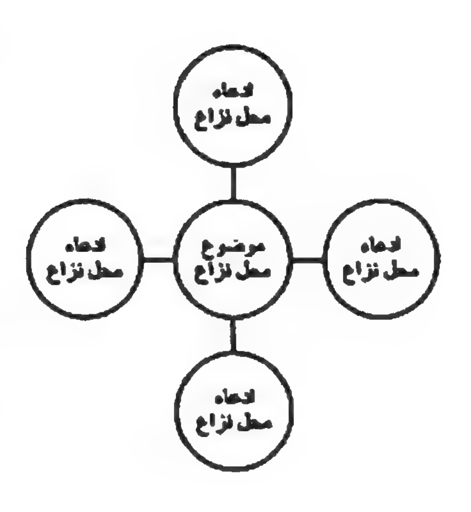
في موضوعات كـ تحرير المرأة في الشعوب الإسلامية، الإسلام السياسي، السلام مع

إسرائيل، مستقبل ثورات الربيع العربي، أفضلية السامسونغ على الآيفون وغيرها؛ سنجد أن هذه الموضوعات **محل نزاع**، يتقدم فيها الناس بادعاءات متباينة، بل أحياناً متناقضة أو متضادة؛ حيث، على سبيل المثال، ليس هناك اتفاق عما إذا كانت ثورات الربيع العربي قادرة على إحداث تغيير سياسي حقيقي في المنطقة العربية.

فـ **الموضوع** في جوهره عبارة عن سؤال، مثلاً: ما إذا كانت الثورات العربية ستنجح في إحداث تغيير السياسي أم لا؟ أو هو عبارة عن **عنوان** عريض «نجاح ثورات الربيع العربي في إحداث تغيير سياسي حقيقي في المنطقة العربية»؛ هذا العنوان يحتمِل أن تُتَّخذ فيه مواقف مختلفة.

الموضوع عبارة عن عنوان أو سؤال يحتمل أن تُتخذ فيه أو تجاهه مواقف ووجهات نظر متباينة.

وهذا هو **السياق التواصلي** (Communicative Context) الذي تظهر فيه المحاجة كوسيلة للإقناع (Persuasion). فـ **المحاجة** تظهر حينما يَتقدّم البعض للدفاع عن أو إقناعنا بأحد هذه الادّعاءات المُقدّمة في موضوع محل نزاع، فيأتوا لنا بـ **ادعاءات داعمة ـ المقدمات ـ**، يروا أنها صادقة أو مقبولة لدى المقصود بالمحاجة وأن فيها دليلاً منطقياً على **الادّعاء الرئيس محل النزاع ـ النتيجة ـ**.



اممم!

بهذا المعنى يا أحمد، سنجد أن المحاجة

هي ليست مجرد ادّعاء؛ ليست مجرد قولك إن السامسونغ أفضل من الآيفون. وهي كذلك ليست مجرد ادّعاءات متتابعة متجاورة؛ وإنما هي *ادعاءات يؤتى بها للتدليل على ادعاء ما*، ادعاءات مترابطة ومنتظمة من وإلى، على طريقة: **بما أن**: كذا، كذا، كذا؛ **إذاً**، كذا. ففي المحاجة، المقدمات تنتظم مع بعضها لتؤدي أخيراً إلى النتيجة المراد التدليل عليها.

ومن هنا يا أحمد، كانت «**بما أن وأخواتها**» و«**إذاً وأخواتها**»، عبارات دالة على المحاجة (Indicator Words) في *أغلب* استخدامها. فهذه العبارات هي التي تُظهر ادّعاء المحاجج بأن المقدمات جاءت كدليل منطقي على النتيجة.

كيف يا دكتور؟

لاحظ ما يأتي:

يجب أن أنتبه للدكتور بشدة. *لأن*، الدكتور بدأ يشرح في تمييز المحاجة عما سواها من الكلام.

هنا «لأن» جاءت كعبارة دالة على المحاجة. فهي تُظهر أنك أتيت بادعاء ما، كسند لادعاء آخر. وهي عبارة تتقدم المقدمات، أي تأتي باستمرار قبل المقدمة.

اممم!

تُسمى بما أن وأخواتها كـ«لأن»، بـ **العبارت الدالة على المقدمة** (Premise Indicators).

بينما يا أحمد، لاحظ المحاجة ذاتها بهذه الطريقة:

الدكتور بدأ يشرح في تمييز المحاجة عما سواها من الكلام. *إذاً*، يجب أن أنتبه للدكتور بشدة.

هنا «إذاً» تقدّمت النتيجة، وهي أيضاً تُوضح أنك جئت بادعائك الأول كسند منطقي للادعاء الثاني.

وتسمى **إذاً وأخواتها بـ العبارات الدالة على النتيجة** (Conclusion Indicators) وهي كـ: فـ، بالتالي، عليه، مما تقدم، يلزم عن ذلك، لذلك فـ، لذا فـ، وغيرها من العبارات.

بالتالي يا دكتور، العبارات الدالة على المحاجة قد تتقدم المقدمات كـ: بما أن وأخواتها، أو قد تتقدم النتيجة كإذاً وأخواتها.

هو كذلك!



وخلاصة القول يا أحمد، أننا نجد المحاجة؛ حيث احتمل السياق نزاعاً في موضوع ما، فجِيء بادّعاءات داعمة للتدليل على الادّعاء محل النزاع. ويعيننا على تمييز المحاجة *أحياناً*، تلك العبارات الدالة على وجودها. هذه العبارات قد تكون عبارات دالة على المقدمة أو عبارات دالة على النتيجة.

وهنا يا أحمد يجب أن ننتبه إلى أن بعض المحاجات ليس فيها عبارات دالة على المحاجة، كما أن العبارات الدالة تستخدم أحياناً في بنيات لغوية أخرى غير المحاجة.

بعض المحاجات ليس فيها عبارات دالة على المحاجة، كما أن العبارات الدالة تستخدم أحيانا في بنياتلغوية أخرى غير المحاجة.

ولكن كيف نتعرف إلى المحاجات التي ترد بغير ذكر عبارات دالة على المحاجة؟

يساعدنا على ذلك في أحيان كثيرة السياق (Context) والخلفية المعرفية (Background Knowledge) حول موضوع ما. فهما يُساعدانا في بيان أن ادعاء ما هو ادعاء محل نزاع، وأن ما ذكر ليس مجرد ادعاءات وإنما قُصد ببعضها أن تكون دليلاً على إحداها.

لتجد المحاجة:

السياق	العبارات الدالة	الخلفية المعرفية

دور السياق سنأتي على ذكره بعد قليل، أما دور الخلفية المعرفية فسنأتي عليه في الفصل القادم.

على أي حال، بعد أن عرفنا أين نجد المحاجة، سنبدأ في محاولة تمييزها عن أقرب شبيهاتها في الكلام وهي:

- القضايا الشرطية (Conditional Statements)
- الادعاءات المُجرّدة (Mere Statements or Mere Assertions)
- التفسير السببي (Causal Explanation)

والآن يا أحمد، سنبدأ أولاً بتمييز المحاجة عن الادعاءات المجردة أو المتتابعة والقضايا الشرطية. القضية الشرطية عرِفْتَها، بينما الادعاءات المجردة نقصد بها ادعاءات جاءت خلف بعضها من دون أن يُقصد ببعضها أن يكون دليلاً على إحداها. تمام؟

تمام!

الآن دعني أبحث في الآيباد. نريد أن نبدأ بعض التدريبات العملية، فهل أنت جاهز؟

مئة في المئة!

تمام! إليك هذه القطعة! انظر ما إذا كانت محاجة أم لا، وفي حال كانت محاجة بيِّن لي نتيجتها ومقدماتها.

دور العمل الخيري هو دور تكميلي، فإذا فسدت النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وانحط مستوى الشخصية الفردية، فإن ما يمكن أن يقدّمه العمل الخيري للمجتمع سيبدو ضئيلاً جداً[1].

هاااا! ماذا ترى؟

أرى أنها محاجة.

ممتاز! فما مقدّماتها وما نتيجتها؟

نتيجتها: أن ما يمكن أن يقدمه العمل الخيري للمجتمع هو دور ضئيل جداً. ومقدماتها: أن دور العمل الخيري سيكون دوراً تكميلياً في حال فسدت النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وانحط مستوى الشخصية الفردية.

فما هي برأيك العبارة الدالة على المحاجة في هذه القطعة؟

أعتقد أنها «فإن» في قوله: «فإن ما يمكن أن يقدمه العمل الخيري للمجتمع سيبدو ضئيلاً جداً». فهي عبارة دالة على النتيجة.

والآن، انتبه لي جيداً لأن القضايا الشرطية أحياناً تسبب بعض التعقيد في تمييز

---

(١) هذه القطعة عن الصفحة ٤٧ من كتاب وجهتي في الحياة للدكتور عبد الكريم بكار. الطبعة الأولى. جدة: مركز الراية للتنمية الفكرية، ٢٠٠٧.

المحاجات وفي بيان مقدماتها ونتيجتها.

هذا المحاجج جاء بنتيجة هي: «دور العمل الخيري هو دور تكميلي». وحينما أراد أن يقنعنا بتكميلية هذا الدور، قدم لنا ادعاء يفيد ضآلة ما سوف يقدمه العمل الخيري إلى المجتمع في حال فسدت النظم وانحط مستوى الشخصية الفردية.

أهاااا!

وعليه، فإن مقدمته كانت قضية شرطية طويلة وهي: *إذا* «فسدت النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وانحط مستوى الشخصية الفردية»، *فإن* «ما يمكن أن يقدمه العمل الخيري للمجتمع سيبدو ضئيلاً جداً». بالتالي، حرف الفاء في «فإن» هنا، لم يكن عبارة دالة على النتيجة، ولكنه كان عبارة دالة على تالي القضية الشرطية.

والعبارة الدالة على هذه المحاجة كانت عبارة دالة على المقدمة وهي الحرف (ف)، في قوله: «فإذا فسدت...».

اممممم!

فالقضية الشرطية بذاتها ليست محاجة يا أحمد. قد تكون بحسب *السياق* مقدمة في محاجة مسكوت عن نتيجتها أو نتيجة في محاجة مسكوت عن مقدماتها، لكنها بذاتها ليست محاجة.

كيف؟

لاحظ هذه الجملة:

إذا لم يكن التخلّف صبغة جينية فإن نهضة الشعوب الأفريقية ليست مستحيلة.

هنا في الأغلب يا أحمد، المُتقدِّم بهذه القضية الشرطية في *سياق ما*، يُدرك أن كثيراً ممن سيَتَلقَّاها يقبلون مُسْبقاً بمُقدّمِها، أي يقبلون بالقضية القائلة إن: التخلّف ليس صبغة جينية. بالتالي، فهذا المدعي يدعونا ضمناً إلى قبول تاليها كنتيجة مسكوت عنها، وهي أن: نهضة الشعوب الأفريقية ليست مستحيلة.

وعليه، يمكن أن نفهم هذه المحاجة بهذا الشكل:

- إذا لم يكن التخلف صبغة جينية، فإن نهضة الشعوب الأفريقية ليست مستحيلة.
- التخلف ليس صبغة جينية.

إذاً،

- نهضة الشعوب الأفريقية ليست مستحيلة.

فهنا يا أحمد، القضية الشرطية كانت مقدمة أولى في محاجة مسكوت عن نتيجتها[1].

تمام!

بينما لاحظ هذه الجملة:

(١) هذه الجملة اعتُبِرت قضية شرطية بناءً على صياغتها اللغوية، بمعنى، إذا جاءت هذه الجملة هكذا: بما أن التخلف ليس صبغة جينية إذاً نهضة الشعوب الأفريقية ليست مستحيلة؛ كنا سنعتبرها على هذا الشكل محاجة، وستكون حينها القضية الشرطية: إذا لم يكن التخلف صبغة جينية، فإن نهضة الشعوب الأفريقية ليست مستحيلة؛ مقدمة مسكوت عنها.

هذا الموضوع، إذا كان فيه إشكال، سيبدو أيسر للفهم بعد المرور على العناصر غير المنصوصة في المحاجة في الفصل الثاني، بنية المحاجة، وكذلك بعد التعرف إلى الاستدلالات المتعلقة بالقضايا الشرطية في منطق التصديقات.

إذا امتنعت أمريكا عن دعم إسرائيل، فلن تصمد إسرائيل على البقاء وحيدة في الشرق الأوسط.

هذه الجملة عبارة عن قضية شرطية. ربما، في *سياق ما*، يُنظر إليها كـ نتيجة في محاجة مسكوت عن مقدماتها، مثلاً:

أمريكا داعم سياسي واقتصادي محوري لإسرائيل، بالإضافة إلى أن إسرائيل محاطة بكماشة من الدول المعادية، على ضعفها، إلا أنها، في غياب الدعم الأمريكي؛ قادرة على غزوها وهزيمتها. إذاً، إذا امتنعت أمريكا عن دعم إسرائيل فلن تصمد إسرائيل على البقاء وحيدة في الشرق الأوسط.

تمام! الأمور تعقدت يا دكتور!

الملفات تتداخل في بعضها، أليس كذلك؟

هاهاها! بطريقة عجيبة! لكني صامد أمام حركتها هذه للانتقال من دوائر الوعي غير المباشر إلى دوائر الوعي المباشر.

هاهاها! على أي حال، سنفصل في فصلنا القادم أكثر عن سياق المحاجة والمحاجات المسكوت عن مقدماتها أو نتيجتها، وكذلك سنتحدث في محطة من رحلتنا هذه بتفصيل عن الاستدلالات المتعلقة بالقضية الشرطية.

كل المطلوب هنا أن تعرف أن القضية الشرطية بذاتها ليست محاجة على الرغم من أن السياق أحياناً قد يجعلها نتيجة في محاجة مسكوت عن مقدماتها أو قد يجعلها مقدمة في

محاجة مسكوت عن نتيجتها. وكذلك، انتبه إلى تمييز العبارات التي تأتي كعبارات دالة على تالي القضية الشرطية وكعبارات دالة على النتيجة على حدٍ سواء، كحرف الفاء.

القضية الشرطية بذاتها ليست محاجة، لكن سياق المحاجة أحياناً قد يجعلها نتيجة في محاجة مسكوت عن مقدماتها أو قد يجعلها مقدمة في محاجة مسكوت عن نتيجتها.

والآن يا أحمد إليك الآيباد، اقرأ هذه القطعة جيداً وانظر ما إذا كانت محاجة أم لا؟ فإن كانت، بين لي مقدماتها ونتيجتها.

آدم سميث من أهم الشخصيات التي نظَرت في الاقتصاد الجديد في القرن الثامن عشر. وقد أطلق على مرحلة آدم سميث «مرحلة الرأسمالية المتفائلة»، وهي الفترة التي بُشر فيها بأن السوق يستطيع أن ينظم نفسه بنفسه. شعارها «دع التجار يعملون ما يشاؤون، وبعملية البيع والشراء سيوازن السوق نفسه وتتوازن السلع، وعلى الدولة أن ترفع يدها عن الاقتصاد»[1].

هاااا! ما رأيك.

السؤال، هل في هذه القطعة ادعاء أصلاً؟!

هذا السؤال يعتمد على فهمك لكلمة ادّعاء، فإذا كنت تراها مرادفة للرأي فلا؛ فالقطعة مجرد سرد لوقائع تاريخية، أما إذا كنت تراها مرادفة لمفهوم القضية، ففي القطعة ما يزيد عن أربعة ادّعاءات؛ أربع قضايا؛ أربع جمل مكتملة تحتمل الصدق أو الكذب!

---

(١) هذه القطعة عن الصفحة ٥١ من كتاب خطوتك الأولى نحو فهم الاقتصاد للدكتور جاسم سلطان. الطبعة الثانية. المنصورة: مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ٢٠١٠.

أهّاا! تذكرت! نحن نقصد بالادعاء الجملة المكتملة التي يُتَقَدّم بها باعتبارها صادقة أو مقبولة.

إذاً، لا تنسى!

والآن، دعنا نتناول هذا المثال:

الأخلاق صفات ضرورية يختل بفقدها نظام الحياة لدى الإنسان، فهي ليست مجرد صفات عرضية أو كمالية لا يقدح تركها إلا في مروءته. كما أن القيمة الأخلاقية أسبق على غيرها من القيم، بحيث لا فعل يأتيه الإنسان إلا ويقع ابتداءً تحت التقويم الأخلاقي. وكذلك فإن ماهية الإنسان تحددها الأخلاق وليس العقل، بحيث يكون العقل تابعاً للأخلاق، فيكون محموداً متى أفاد ومذموماً متى أساء[1].

ما رأيك بهذه القطعة يا أحمد هل هي محاجة؟ وإذا كانت محاجة فما هي مقدماتها وما هي نتيجتها؟

لا! لا أعتقد أنها محاجة. باعتقادي ليس هناك ادعاء رئيس جيء بادعاءات داعمة للتدليل عليه.

أحسنت يا أحمد!

على الرغم من ظهور بعض العبارات الدالة

---

(١) هذه القطعة بتصرف طفيف عن الصفحة ١٥ من كتاب روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية للدكتور طه عبد الرحمن. الطبعة الأولى. الدار البيضاء ـ بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦.

على المحاجة في سياق هذه الادعاءات لتفيد تتابعها، إلا أن الأوفق أن ننظر إلى هذه القطعة كمجموعة من الادّعاءات المُجرّدة. بالأصح هي تقريباً ثلاثة ادعاءات رئيسة: الأخلاق صفات ضرورية يختل بفقدها نظام الحياة لدى الإنسان، القيمة الأخلاقية أسبق على غيرها من القيم، ماهية الإنسان تحددها الأخلاق وليس العقل. والادعاءات التي تلت هذه الادعاءات الرئيسة كانت ادّعاءات أو قضايا شارحة.

تمام!

ميز المحاجة عن الادعاءات المجردة المصحوبة بادعاءات شارحة.

الآن، دعنا نتناول هذا المثال الذي يحاول فيه الكاتب شرح مفهوم الطلب في علم الاقتصاد:

الطلب: يشير إلى الكمية من السلعة التي يرغب الأفراد في الحصول عليها، في وقت معين، بثمن معين، فعندما يذهب المشتري إلى السوق يكون لديه توقع عن سعر السلعة، فلو وجد الثمن أعلى مما توقع، يعدل عن الشراء، أو يشتري كمية أقل من التي كان ينوي شراءها، كذلك لو وجد الثمن أقل من المتوقع قد يشتري كميات أكبر. *إذاً*، يمكن القول إن الطلب علاقة بين الكمية المرغوب فيها والثمن، فكلما قل الثمن عن المتوقع، كثر الطلب[١].

هاااا! كيف وجدت الأمر هذه المرة!

(١) هذه القطعة عن الصفحة ٤٩ من كتاب خطوتك الأولى نحو فهم الاقتصاد للدكتور جاسم سلطان. الطبعة الثانية. المنصورة: مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ٢٠١٠.

يبدو أنها محاجة، على الرغم من أن هناك شيئاً ما لا يذهب بي إلى أنها محاجة. فهي في جوهرها تكاد تكون ادعاءات خبرية عن مفهوم الطلب في الاقتصاد.

هاهاها! هذه القطعة أنا لن أنساها يا أحمد. فقد أشكلت علي أول أيامي مع التفكير النقدي حين كنت أتدرب على تمييز المحاجة.

هنا أنا قسمتها لك إلى قضايا على هيئة موضوع ومحمول، لتنظر بوضوح هل أُريدَ بالقضايا المُتقدمة أن تكون دليلاً على القضية الأخيرة أم لا.

- **(الطلب) يشير إلى الكمية من السلعة التي يرغب الأفراد في الحصول عليها، في وقت معين، بثمن معين.**
- **(المشتري) يكون لديه توقع عن سعر السلعة عندما يذهب إلى السوق.**
- ***إذا* (المشتري) وجد الثمن أعلى مما توقع، *فإن* (المشتري) سيعدل عن الشراء *أو* (المشتري) سيشتري كمية أقل من التي كان ينوي شراءها.**
- ***إذا* (المشتري) وجد الثمن أقل من المتوقع، *فإن* (المشتري) قد يشتري كميات أكبر.**

إذاً،

- **(الطلب) علاقة بين الكمية المرغوب فيها والثمن.**
- ***إذا* (الثمن) قل عن المتوقع، *فإن* (الطلب) سيكثر.**

فالسؤال يا أحمد: في سياق هذه القطعة الشارحة لمفهوم الطلب، ما الذي ربط منطقياً بين الأربع قضايا الأولى، والقضيتين الأخيرتين؟ لماذا أمكن للكاتب أن يستنتج هذه القضية من تلك القضايا؟ وهل هذا الكاتب هنا يُحاجج؟

سؤال!

هاااا! ماذا ترى!

لا رأي لي!

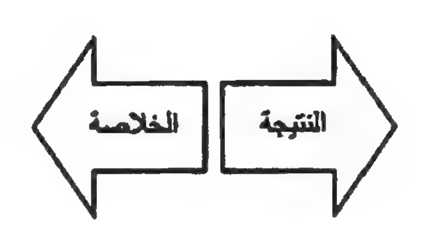
هاهاها! هنا يا أحمد أتينا على فرق مهم بين النتيجة والخلاصة.

ياسلاااام! هذا هو المفقود يا دكتور! هذا ما لم أستطع التعبير عنه.

هاهاها! ألم أقل لك أن واحدة من أهم أهداف الجماعة هي إكساب الدارس لغة معرفية معبّرة عن الملاحظات النقدية.

هنا تحديداً أعتقد أنهم قد حققوا أهدافهم! هاهاها!

هاهاها! على أي حال يا أحمد، «إذاً» في القطعة السابقة جاءت كعبارة دالة على خلاصة وليس على نتيجة؛ حيث أراد الكاتب أن يخلُص بقارئه إلى استنتاج قضية معينة بعد تقديمه لمجموعة من القضايا. ولو راقبت شرحي منذ البداية أو ما سوف أشرحه لك في ما سيأتي من الحديث، ستلحظ باستمرار ظهور عبارات كـ: «بالتالي»، «وعليه» و«إذاً» عند حديثنا في نهاية الفقرات، كإشارة للخلوص



بأهم قضايا مما سبق من الشرح[١].

اممممم!

وهنا نقطة مهمة يا أحمد. بالتأكيد في *سياق* الاستنتاج، بادئ ذي بدء، وصل علماء الاقتصاد إلى أن الطلب هو علاقة بين الكمية المرغوب في شرائها وبين الثمن، عبر حجاج. أي وصلوا إلى هذه النتيجة عن مفهوم الطلب القائلة إن: الطلب علاقة بين الكمية المرغوب فيها وبين الثمن، أو كونه يزداد إذا قل الثمن عن المتوقع؛ عبر الاستدلال من مقدمات عن ملاحظة هذه الظاهرة. لكن الكاتب هنا يتحدث عنها في هذا *السياق*، كشرح لمعلومة مُستقرَّة ـ ليست محل نزاع ـ في علم الاقتصاد اليوم من جهة، وكخلاصه لما تقدّم من القضايا الشارحة من جهة أخرى.

السياق

كلام تمام! يبدو أن كلمة «سياق» هذه محورية في تناول الأمور.

بالفعل هي كلمة محورية جداً. وهذا ما سوف يتضح لك في فصلنا القادم عن بنية المحاجة.

بهذا المثال السابق عن الاقتصاد ومفهوم الطلب يا أحمد، نكون قد انتهينا من التمييز بين المحاجة والادّعاءات المجردة. بقي أن نميزها عن شبيه آخر لها في الكلام، يدُورُ

---

(١) التمييز بين النتيجة والخلاصة ـ التي يعبر عنها في اللغة الإنكليزية أحياناً بالكلمة ذاتها (Conclusion) ـ عن: (Tittle, 2011: 24).

جدل كثير بين منظري المنطق اللاصوري عمّا إذا كان ينبغي أن يُعدّ محاجّة أم لا؟

وما هو هذا الشبيه؟

هو التفسير، أو التفسير السببي (Causal Explanation) تحديداً.

وما وجه التنازع فيه؟

وجه التنازع أن التفسير يماثل المحاجة في البنية (Structure) وفي احتكامه للاستدلال المنطقي (Reasoning) وكذلك في ظهور العبارات الدالة على المحاجة (Indicator Words) في بنيته؛ كـ «بما أن» و«إذاً» وأخواتهما، ففي كل من التفسير والمحاجّة يؤتى بادّعاءات داعمة باعتبارها استدلالاً على ادّعاء رئيس.

وفيمَ يفترقان يا دكتور إذاً؟

يفترقان في أن الادعاء الرئيس أو القضية الرئيسة في المحاجّة (النتيجة) تكون محلّ نزاع، بينما القضية الرئيسة في التفسير السببي (الحدث أو الظاهرة محل التفسير) تكون محل اتفاق.

كيف؟

لماذا ترتخي أسلاك الكهرباء في الصيف يا أحمد؟

لأن المعادن تتمدد بالحرارة.

برأيك يا أحمد، هل تمدُّد أسلاك الكهرباء في الصيف كظاهرة هي قضية محل نزاع؟

لا! لا طبعاً!

لو رجعت إلى ما قلته وطبيعة استدلالك لوجدته يأخذ تركيب المحاجة ذاته. فقد أتيت بادّعاء ما لتُفسّر منطقياً ادعاءً آخرَ؛ هو الحدث أو الظاهرة محلّ تفسير. على هذا الشكل:

أسلاك الكهرباء ترتخي في الصيف؛ لأن المعادن تتمدد بالحرارة.

وهنا لاحظ ظهور «لأن» بين ادّعاءين جيء بأحدهما كسند منطقي لادعاء آخر.

اممم!

فالفرق بين المحاجّة والتفسير يا أحمد، هو أننا في التفسير **نُعلِّل قضية محل اتفاق**، بينما في الحجاج **نُدلِّل على قضية محل نزاع** أو نبرر الاعتقاد بها. فالغرض من التفسير أن يجعل قضية ما مفهومة؛ أن يفهمنا على سبيل المثال لماذا ترتخي أسلاك الكهرباء في الصيف، ببيان العوامل التي أدّت إلى تلك الظاهرة. بينما الغرض من المحاجّة التبرير المنطقي (Justification) لادّعاء ما.

في التفسير السببي نعلل قضية محل اتفاق، بينما في المحاجة ندلل على قضية محل نزاع.

على سبيل المثال، إذا سألت شخصاً لماذا لم تأتِ إلى الاحتفال بالأمس؟ فأجابك: لأن زوجتي خرجت في مشوار ضروري وتركت لي الأطفال.

فعلى الرغم من أن ادّعاءات هذا الشخص جاءت في البنية كالمحاجة؛

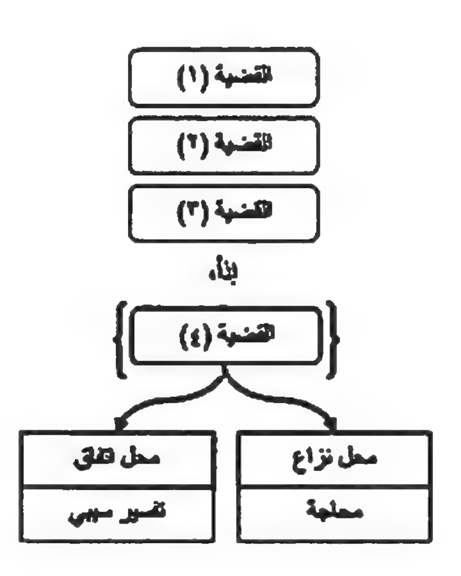
لم أتمكن من الإتيان بالأمس؛ لأن زوجتي خرجت في مشوار ضروري وتركت لي الأطفال؛

لكن في الحقيقة هذا الشخص فسّر لك عدم إتيانه ليجعله مسألة مفهومة بالنسبة إليك من ناحية منطقية، وذلك ببيان العوامل أو الأسباب التي أدّت إليه.

تمام!

بينما لاحظ كيف وصل هذا الشخص إلى قراره بعدم الإتيان عبر محاجة، كما يأتي:

زوجتي خرجت وتركت لي الأطفال؛ إذاً، أنا لن أذهب إلى الاحتفال.



فالوصول إلى هذا القرار، كنتيجة، جاء عبر محاجّة، وقد يكون هذا القرار محل نزاع. فربما، بحسب حال هذا الشخص ومعرفتك به، ربما لا تقبل عذره فتلومه قائلاً: لماذا لم تناد على أحدٍ من أهلك ينتبه لهم أو لماذا لم تأتِ بهم؟

أمممم!

أتمنى أن تكون قد فهمت الفرق بين المحاجّة والتفسير؟

مفهوم! في المحاجة نحن نبرر منطقياً ادّعاءً محل نزاع، بينما في التفسير نحن نحاول أن نُفهِم منطقياً حدثاً ما أو ظاهرة ببيان العوامل التي أدّت إليها.

ما دمت قد قلت إنك فهمت الفرق بين المحاجة والتفسير إليك الآتي.

تظهر المحاجة في محاولة التبرير المنطقي لادعاء ما، بينما يظهر التفسير في محاولة الإفهام المنطقي له.

هل القضية القائلة:

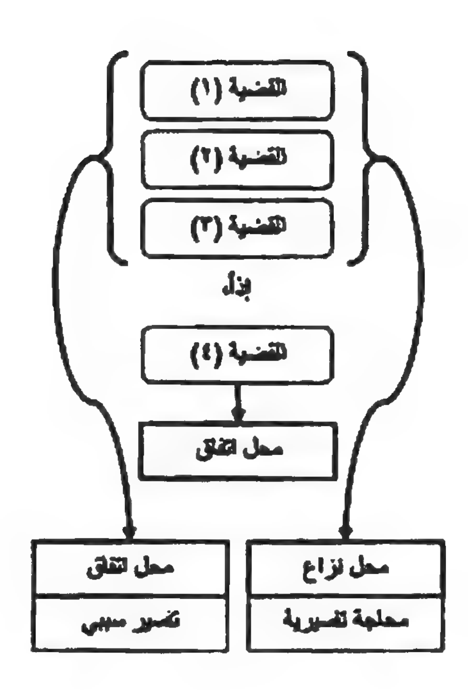
وقعت حرب أمريكية على العراق في العام ٢٠٠٣.

هل هذه القضية في العام ٢٠٠٣ كانت محل نزاع أم اتفاق؟

محل اتفاق طبعاً.

تفسير المحللين السياسيين للعوامل التي كانت من خلف هذا الغزو الأمريكي للعراق حينها، هل كان محل نزاع أم اتفاق؟

لا! لا أظن أنه كان محل اتفاق، فبعض المُحللين كان يرى أنها كانت من أجل النفط، وبعضهم كان يرى أنها فعلاً كانت لنزع أسلحة الدمار الشامل من نظام صدام حسين، وآخرون كانوا يرون أنها مسألة توازن قوى.



تمام! ها نحن هنا يا أحمد، أمام طبعة جديدة من التفسير! تفسير محلّ نزاع لقضية محل اتفاق.

أهاااا! صحيح!

هذا النوع من التفاسير يا أحمد نجده متى أشكل علينا حدث أو ظاهرة، ووجدنا أنفسنا أمام مجموعة من التفاسير المتباينة والقادرة، في الوقت ذاته، على أن تفسر الظاهرة أو الحدث منطقياً. هذا الحدث محل التفسير قد يكون حدثاً طبيعياً؛ فيزيائياً أو بيولوجياً، أو قد يكون حدثاً اجتماعياً؛ تاريخياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو رياضياً. فمثلاً، أنت ترى كيف يبدأ المحللون الرياضيون أحياناً بتفسير هزيمة غير متوقعة لفريق ما، وكيف أن ما يقدمونه من تفاسير في أحيان كثيرة يكون محل نزاع واختلاف، بل نحن نجد هذا النوع من التفاسير حتى في تلك

الأحداث التي تمر علينا في اليوم والليلة.

اممم!

وبمجرد أن يُشعر *السياق* يا أحمد، أن التفسير المُقدّم محل نزاع، يصبح التفسير شكلاً من أشكال المحاجّة. ما يُعرف بـ **المحاجة التفسيرية (Explanatory Argument)**.

فحيثما وُجد النزاع وُجِدَت المحاجة.

وفي الحقيقة يا أحمد، الناس يُحاجِجُون، في أحيان كثيرة؛ ليدلّلوا على أن تفسيرهم هو التفسير الأفضل من بين عدة تفاسير ممكنة لظاهرة ما. وهذا باب واسع من أبواب الحجاج يرتبط بفلسفة العلوم والنظريات العلمية، يُسمى **الاستدلال بالأفضلية التفسيرية** (Inference To The Best Explanation) ويسمى هذا النوع من المحاجّات أيضاً بـ(Abductive Arguments).

حيثما وُجد النزاع وُجدت المحاجة.

حيثما لا تشكّل النزاع، فإن المحاجة هي القطعة الكلامية المتمثّلة في تبرير طلب سؤال لماذا.

ربما يسعنا الوقت بإذن الله للحديث عن هذه المحاجّات بالتفصيل في مرحلة متقدمة[1].

وأخيراً يا أحمد، قبل أن نختم حديثنا عن الفرق بين التفسير والمحاجّة، أودّ أن أتوجه إليك بسؤال ما.

سَل ولا تخف يا دكتور!

هاهاها! لو سألنا طالباً في الابتدائية اليوم: لماذا نرى الشمس كل يوم تشرق من المشرق وتغيب عند المغرب؟ كيف سيجيب؟

---

(١) مزيد من التفصيل عن هذا النوع من الاستدلال سيأتي في فصل المحاجة الاستقرائية (Inductive Argument).

بالتأكيد سيقول: لأن الأرض تدور حول نفسها.

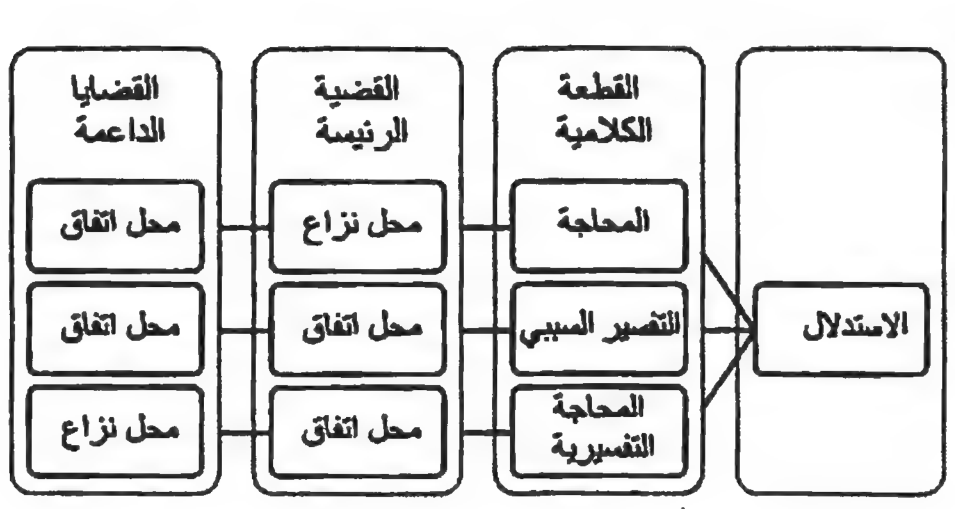
لاحظ! كيف أن هذا التلميذ قدّم هذا التفسير كتفسير متفق عليه لقضية محل اتفاق، بينما كان جدّه غاليليو في مطلع القرن السابع عشر في مكان لا يُحسد عليه للحجاج في سند التفسير ذاته. وذلك في وقتٍ كانت عقول عظيمة قبله، كعقل أرسطو وبطليموس، ترى استناداً إلى محاجات قوية من واقع المعرفة في ذلك الحين؛ أن: الشمس تشرق كل يوم من المشرق وتغيب عند المغرب لأن الشمس تدور حول الأرض.

فالمسألة يا أحمد، كما قلنا من قبل، تعتمد كثيراً على . . .

السياق.

بالضاااابط!

هكذا يا أحمد، قد أكملنا حديثنا في ما يتعلق بتمييز المحاجة عن أقرب شبيهاتها في الكلام: القضية الشرطية، الادعاءات المجردة والتفسير السببي. بقِي أن نخوض في حديث آخر نميّز فيه المحاجة عما عداها من أنواع التوسل أو الاحتكام في الإقناع.



• ما ليس بمحاجة في الاحتكام

المحاجة يا أحمد، هي إحدى وسائل الإقناع (Persuasion). أي هي إحدى الطرق التي يَتَوسّل بها أو يَحْتكم إليها الآخرون ليقنعونا بادعاءٍ ما. وما يُميِّز المحاجّة عما عداها من وسائل الإقناع غير الحجاجية (Non-Argumentative Appeals)، مما سوف نتناوله هنا، هو أنها **توسل بـ أو احتكام إلى الدليل** (An Appeal to Reason).

> المحاجة بالتعريف هي توسل بالدليل.

فماذا نعني بأن المحاجة هي احتكام إلى الدليل؟ وما المقصود بالدليل؟

سؤال عميق!

هاهاها! قلنا من قبل، إن المحاجة تظهر حينما يُتقدّم *بادّعاء محل نزاع* ـ النتيجة ـ ثم تأتي المحاولة للاستدلال عليه بالإتيان بمجموعة من *الادعاءات الداعمة* ـ المقدمات ـ؛ يرى *المحاجج* أنها *محل اتفاق* عند **المقصود بمحاجته** (Audience) من جهة، كما يرى أن فيها *دليلاً منطقياً* على الادّعاء محل النزاع ـ النتيجة ـ من جهة أخرى. تمام؟

> تظهر المحاجة حينما يُتقدّم بادعاء محل نزاع، ثم تأتي المحاولة للاستدلال عليه بالإتيان بمجموعة من الادعاءات الداعمة؛ يرى المحاجج أنها محل اتفاق عند المقصود بمحاجته من جهة، كما يرى أن فيها دليلاً منطقياً على الادعاء محل النزاع من جهة أخرى.

تمام!

دعنا الآن نقف على عبارة «ويرى أن فيها دليلاً منطقياً».

فما نريد معرفته هو: كيف يُمكن للادعاءات الداعمة أن تكون «دليلاً»، مجرد دليل، وذلك بغض النظر عن صفة المنطقية؛ بغض النظر عن

سؤال هل هذه الادعاءات ذات دلالة منطقية في النتيجة أم لا.

فكيف ذلك؟

هذا ما يمكن أن نستشفه ببساطة من وظيفة هذه الادعاءات الداعمة في إقناع الآخرين، فهذه الادعاءات ـ المقدمات ـ وظيفتها التقديم للادعاء محل النزاع. لذلك فإن المطلوب منها أن تكون *محل اتفاق* وإلا فشلت في التقديم للنتيجة المراد التدليل عليها. أليس كذلك؟

هو كذلك!

بالتالي يا أحمد، من منظور «نقدي»، أي منظور متعلق بالقدرة على تحليل الادّعاءات والمحاجّات وتقييمها؛ ينبغي أن يكون للادعاء الداعم قدْر من الموضوعية في مضمون معناه، يجعله ادعاءً قابلاً للتقييم من قِبل المَقصود بالمحاجة، وذلك حتى يتمكّن من استيعابه فكرياً في المقام الأول، ومن ثَمّ قبوله والاتفاق عليه ثانياً.

هذا الحد الأدنى من قابلية ادّعاء ما لأن يُسْتَوعَب فكرياً، يبدأ من القابلية للتعبير كلامياً عن مضمون معنى هذا الادّعاء. أليس كذلك؟

هاهاها! بالتأكيد لو قلت لي: أنا لدي أسباب منطقية لإقناعك بادّعاء ما، لكن للأسف، لا أستطيع التعبير لك عنها؛ لن أشتري هذا الادعاء.

هاهاها! فهذا يا أحمد أبخس ثمن يمكن أن تشتري به ادّعاءً على الإطلاق!

> من منظور نقدي متعلق بالقدرة على تقويم المقولات فإن المحاجة، كوحدة فكرية تمثل مجموعة من الأفكار في صدد فكرة ما، يجب أن يكون هناك قابلية للتعبير عن مضمون معناها كلامياً.

عليه، توفر هذا الحدّ الأدنى من القابلية للتقييم يجعلنا أمام *دليل*، أو قل أمام محاجّة. أمّا كون هذا الدليل منطقياً أم لا، قوياً أم ضعيفاً؛ فهذه مسألة أخرى.

والآن بهذا المعنى، هناك أنواع من وسائل الإقناع لا تحتكم إلى دليل، دعك من وصفه بالمنطقية، فمن حيث نوع التوسل، تأتي طبيعتها مخالفة للمحاجة التي نريد أن نبدأ بعد هذا الفصل الشروع في دراستها.

مثل ماذا؟

ك:

- **التوسل بالحدس (An Appeal to Intuition)**
- **التوسل بالفطرة (An Appeal to Instinct)**
- **التوسل بالاعتقاد (An Appeal to Faith)**

> **ما ليس بمحاجة في طبيعة التوسل**
> - التوسل بالحدس
> - التوسل بالفطرة
> - التوسل بالاعتقاد

فهذه الأنواع من التوسلات لا تنهض عليها محاجّة. *ونحن هنا لا نقول إن هذه الأنماط من التوسلات هي توسلات فاسدة.* ولكن حسبنا أن نقول إنها في عِداد مناهج المنطق اللاصوري ليست دليلاً.

ما المقصود بالتوسل بالحدس يا دكتور؟

لو اختلفنا في أمر ما يا أحمد، لاحظ هنا قولي «اختلفنا»، أنا أدّعي صوابه، وأنت تدّعي خطأه؛ فسألتك: ما *دليلك* على خطأ هذا الادّعاء (الادعاء الذي أصبح محل نزاع)؟ فقلت لي:

شعوري الأكيد بخطئه، فأنا لا أشعر بأنه صائب.

هنا يا أحمد توسلك جاء بهذا الشكل:

- شعوري الأكيد يخبرني بأن هذا الادعاء صائب.

إذاً،

- هذا الادعاء صائب.

فأنت تستدل على صواب ادّعاء ما من واقع شعورك أو حدسك أو حسك الباطني الأكيد بصوابه. هنا، أنا لن أستطيع أن أشاركك الإحساس أو الشعور بهذا الحدس تجاه هذا الادعاء. لكن لو كان بمقدورك أن تعبّر لي كلامياً عن مضمون هذا الحدس، بمعنى أدق لو قدمت لي دليلاً؛ كنت سأستطيع النظر فيه وربما أقتنع بما تقول وأشاركك القناعة بصواب هذا الادعاء.

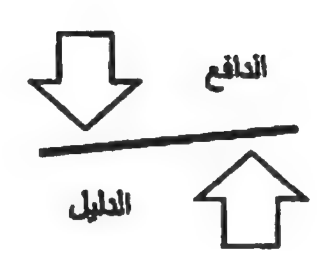
فالسطر الأول في هذا التوسل لا يحتوي على دليل لأنه لا يمكن التعبير عن مضمونه. فالحدس يا أحمد، بالتعريف هو مما لا يمكن التعبير عنه كلامياً والتوسل به يبدأ حين ينتهي الدليل. فالحدس يتعلّق بالذات التي تشعر به وينحصر فيها. وبالتالي، الاحتكام إليه هو احتكام إلى ما لا يمكن تقييمه.

بهذا المعنى يا دكتور، لو كانت لي قناعة أعتقد في صوابها، من دون أن أكون قادراً على تبريرها منطقياً بتقديم أدلة في سندها، أكون حينها متوسلاً بالحدس.

تماماً! هنا يا أحمد، قد يكون لديك دوافع (Motives) معتبرة في اعتقاد هذه القناعة، لكن

وفق مناهج التفكير النقدي هذه الدوافع ليست دليلاً (Reason). ففرّق بين الأمرين!

وحين أسألك: لماذا ترى صواب ادعاء مُعيّن؟ فتجيبني: لأن حسي الباطني يخبرني بصوابه. قد يقبل ذلك كتفسير، لكن ذلك القول لا ينهض في محل الحجاج كتبرير.



هاهاها! فماذا يا دكتور لو اتفق حدسنا تجاه ادّعاء ما؟

هاهاها! ببساطة حينها لن نكون مختلفين؛ لن يكون هذا الادعاء محل نزاع بيننا.

إذاً، كل المطلوب هو البحث عن أشخاص يشاركونا الحدس ذاته تجاه قناعتنا، فالحجاج معهم سيكون غاية في السلاسة. هاهاها!

الدليل فكرة أو تصور يمكن التعبير عن مضمونه كلامياً بطريقة تمكن متلقي المعالجة من النظر في مدى حجيته ليقبل به فيتبناه أو لا يقبل به فيرفضه.

هاهاها! تكن حينها قد وفرت كثيراً من الجهد على نفسك.

فما مشكلتكم مع التوسل بالفطرة يا دكتور؟

الإشكال يأتي في أن وصف سلوك ما بأنه سلوكٌ فطري أو سلوكٌ منافٍ للفطرة؛ يظهر في بعض النقاشات المتعلقة بالقيم الأخلاقية أو الجمالية كمبرر لقبول ذلك السلوك أو لاستنكاره. وهذا الظهور يأتي بطريقة مُغرقة في الذاتية، كما هو الحال في الحدس، بحيث تجعل من الصعب اعتبار العبارة المُقدمة في سند الادّعاء المعني دليلاً.

كيف؟

حين تتقزّز مثلاً، من قصة تُروى لك عن بعض القبائل في أفريقيا يتزوج الرجل فيها بأمه

بعد موت أبيه؟ فتستدل على أن هذا السلوك غير صائب. لأنه «سلوك منافٍ للفطرة».

لكن ألا تعتقد يا دكتور أن هذا السلوك بالفعل مناف للفطرة الإنسانية؟

دعك من رأيي الآن! السؤال الذي سيُطرح عليك في هذا النزاع كما يأتي: أي فطرة يُنافي هذا الفعل؟ هل هي فطرتك أم فطرتهم؟ فلو كان فعلُهم منافياً لفطرتهم ما فعلوه؟

أهاااا! صحيح! هنا المقلب!

فالشعور بأن سلوكاً ما سلوكٌ فطري، هو شعور، كما الحدس، ينحصر في الذات الشاعرة به ويُعْجَز عن التعبير عنه كلامياً بدرجة تهبط به عن رتبة الدليل.

لكن يا دكتور ماذا لو قال لك أحدهم إن الإسلام يُحدثنا أن بعض الأفعال مخالفة للفطرة.

طبعاً إذا جلس القائل مع صاحبنا، وأقنعه بأن هناك خالقاً للكون، وأن هذا الخالق قد بعث سيدنا محمداً (ﷺ) نبياً، وأن ما جاء به سيدنا محمد من نصوص ثابتة يشير بوضوح إلى مجموعة من السلوكيات بأنها سلوكيات غير فطرية، وأن من ضمن هذه السلوكيات المنصوص على عدم فطريتها سلوكه هذا؛ هنا لم يعُد هذا الاستدلال توسلاً بالفطرة، فهو على هذا الشكل توسل بالدليل.

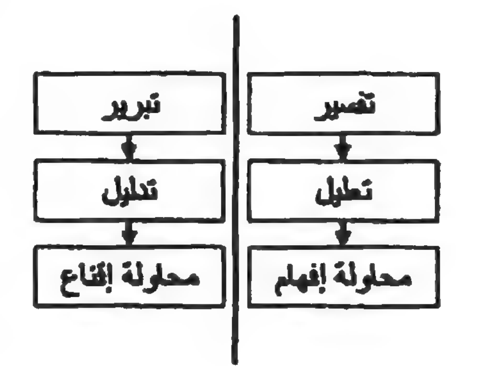
اممم!

والآن لي معك كلمة أخيرة في تمييز

المحاجة عما عداها من التوسل متعلقة بفكرة التوسل بالاعتقاد.

تمام!

هذا النوع من التوسل يا أحمد، يأتي أحياناً في تبرير المعتقدات الدينية في بعض النقاشات. فهو يظهر حينما يستدل أحدهم على صحة مُعتقداته من واقع أن طبيعة هذه المعتقدات معتقدات إيمانية. هنا ليس ثمة إشكال في ذلك كتفسير (محاولة لإفهام الآخرين) لطبيعة الاعتقاد الإيماني في هذه المعتقدات. لكن كما قلنا، الإشكال يأتي حينما يظهر هذا النوع من التوسل كتبرير (محاولة للتدليل) لصحة هذا المعتقد في *محل نزاع*. فهنا، كما الحدس والفطرة، هذا الشخص لم يترك لنا مجالاً للحجاج معه لأنه توسل بما لا يمكن تقييمه.



اممم!

الآن دعني أروي لك قصة متعلقة بمسألة التوسل بالاعتقاد هذه، حتى تفهم طبيعة الإشكال المتعلق بهذا النوع من التوسل.

إحك يا دكتور!

تروى قصة في التراث الإسلامي، بغض *النظر عن صحتها وما إذا كنت سمعتها أم لا، فالمطلوب هنا الاعتبار بمدلولها*.

على أي حال، معنى القصة كما سمعتها أنا، كما يأتي: أن عالماً جاء ماراً في طريقٍ من طرق مدينة نيسابور وحوله زحمة من

الناس. فسألت عجوز: من هذا؟ فأجابها أحدهم: إنه فلان بن فلان الذي يَمْلِك مئة دليل على وجود الله؟ فردت عليه مُتعجبة: وهل يحتاج وجود الله إلى دليل؟! فقال داعياً الله: اللهم إنا نسألك إيماناً كإيمان العجائز؟!

هاهاها! اتركوا العجائز في حالهم يا دكتور! فهم لا يحتملون هذا النوع من المقالب.

هاهاها! أظنك قد أمّنتَ مراراً على دعاء هذا الرجل من قبل.

يعني! بعض الشيء.

هاهاها! والآن يا أحمد، ما هي المشكلة في إيمان العجائز؟

أنا أرى أنه تمام التمام! في انتظار الإجابة من التفكير النقدي. هاهاها!

هاهاها! الإشكال فيه ببساطة أن عجوزاً في إحدى طرق واشنطن بهذا النوع من التوسل ستقول: وهل يحتاج الاعتقاد في ألوهية المسيح إلى دليل؟! وأخرى في طريقٍ من طرق نيودلهي ستقول: وهل تحتاج صحة الاعتقاد في الهندوسية إلى دليل؟! والأعجب من ذلك ما ستكشفه لك الطرق في بلدان كلبنان والبحرين، فعجوز تقول: وهل تحتاج صحة منهج السنة إلى دليل؟ وجارة بالقرب منها تقول: وهل تحتاج صحة منهج الشيعة إلى دليل؟

هاهاها! ما أجمل إيمان العجائز يا دكتور؛ إيمان يكتسي زينة المكان ويتلوّن به.

هاهاها! وهذا هو الإشكال فيه.

فحين ينتفي الدليل يا أحمد تتساوى المعتقدات. فلن يعود هناك فرق بين المعتقدات بوذية كانت أو زرادشتية، مسيحيةً كاثوليكيةً أو بروتستانتيةً، إسلاماً سُنياً كان أو شيعياً. وغالباً ما سيصبح الرهان في صحة ما نعتقد، على البيئة التي وُلِدنا ونشأنا فيها. باعتقادي، *بالركون إلى هذا النوع من التوسل* لو نشأ أشدُّ المعتقدين بالإسلام في بيئة مسيحية سيكون من أشد المعتقدين بالمسيحية. وكذلك إذا نشأ أشد المعتقدين بالمسيحية في ديار مسلمة ربما سيكون من أشد المعتقدين بالإسلام.

حين ينتفي الدليل تتساوى المُعتقدات.

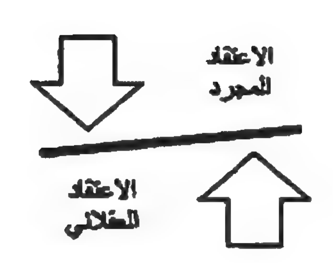
من الإشكالات المتعلقة بتوسلات كالحدس والفطرة والاعتقاد أنها يمكن أن تكون دليلاً في الوقت ذاته على ادعاءات متضادة.

بالتالي يا دكتور، التوسل بالاعتقاد يكون حينما يعجز المعتقد أن يقدم دليلاً على مُعتقده سوى أنه يعتقد به إيماناً جازماً. كأن تسأل أحدهم: **ما دليلك على أن القرآن كتابٌ معجزٌ موحى به من عند الله؟** فيجيبك بقوله: **وهل يحتاج بيان إعجاز القرآن إلى دليل؟!**

تماماً! فالمُعْتَقَد المُتوسل له والمقصود هنا؛ هو المُعْتَقَد المُتوسل به في غياب الدليل (A Belief In the Absence of Reason). وعليه، يجب أن نميز بين نوعين من الاعتقادات:

- اعتقاد مسنود بالدليل: **الاعتقاد العقلاني (Rational Belief).**
- اعتقاد غير مسنود بالدليل: **الاعتقاد المجرد (Faith)**[1].

(١) هذا التمييز عن: (Tittle, 2011: 31).



والآن دعني أطرح عليك سؤالين، يمكنك، إلى حدّ ما، من خلال الإجابة عنهما أن تختبر ما إذا كانت اعتقاداتك عقلانية أم أنها مُجرد اعتقادات. ليس بالضرورة أن تجيب علي؛ دع الإجابة بينك وبين نفسك.

يا سُهيل!

- **لو وُلدت ونشأت في أسرة ومجتمع يدينان بغير معتقداتك، هل كنت ستتبنى المعتقدات ذاتها التي تعتقد بها الآن؟**

الحمد لله يا دكتور، أن الله ﷻ هداني ونشأت في مجتمع مسلم.

هاهاها! كأنك تعتقد أن الآخرين يظنون أن الله أضلهم حين نشؤوا في مجتمعاتهم! من السذاجة أن تظن يا أحمد، أن المعتقدين بديانات أخرى ليس لهم اليقين والشعور بفضل الله ذاتهما، كيفما كان تصورهم عنه ﷻ؛ في هدايتهم إلى ما يعتقدون.

إذاً، هيا بنا «جري» على السؤال الثاني يا دكتور!

هاهاها! هاهاها! أعبد ربك على بصيرة يا أحمد.

- **لو، على سبيل الافتراض، قدّم لك أحدهم أدلةً على معتقدٍ آخر، ترى أنها أقوى من الأدلة التي تُسند بها معتقدك الحالي، هل أنت مستعد للتخلي عن معتقدك وتبني المعتقد المُقدم إليك؟**

هذان سؤالان يصدعان بالرأس يا دكتور!

هاهاها! إذاً مرحباً بك في عالم التفكير النقدي يا أحمد!

لو وُلدت ونشأت في أسرة ومجتمع يدينان بغير معتقداتك، هل كنت ستتبنى المعتقدات ذاتها التي تعتقد بها الآن؟

لو "افتراضاً" قدّم لك أحدهم أدلة على معتقد الغير، ترى أنها أقوى من الأدلة التي تُسند بها معتقدك الحالي، هل أنت مستعد للتخلي عن معتقدك وتبني المعتقد المُقدم إليك؟

بهذا المعنى، للأسف يا أحمد، وبحق للأسف، فإن عدداً ليس باليسير، إن لم أقل إن كثيراً من الناس، لا يملكون أدلة، مجرد أدلة، دعك من أن تكون قوية ومقنعة؛ على أكثر قناعاتهم رسوخاً في الحياة.

المفكر النقدي يا أحمد، قادر على الإجابة عن هذين السؤالين بقوله «نعم»، وذلك بغض النظر عن مُعتقده وطبيعة تدليله. فمنُوط بالمفكر النقدي أن يكون قادراً على التدليل على معتقداته بطريقة فيها قدْر من الانفتاح والاطلاع على حُجَجِ الآخرين، تضمن أنه كان *إلى حدّ* كبير سيحمل المعتقدات ذاتها؛ حتى ولو وُلد في ديار أشد مخالفيها أو المستهجنين لها.

أما في حال كانت إجابته بـ «لا»، ولا حرج *في ذلك*، فإنه أولاً، سيكون على إدراكٍ تام بعجزِه عن التدليل بطريقة موضوعية على ما يعتقد به. وثانياً، هو سيُدرك أن ما يلزم منطقياً عن ذلك العجز عن التدليل، هو: ألا يدّعي في محل نزاع أن غيره من المُعتقدين بديانات أخرى أو بأشكال أخرى من التديُّن في دينه؛ على أدنى درجة من الضلال.

لأنه هنا سيدخل محل النزاع وجعبته خالية من الدليل!

نعم! وللأسف فإن البشرية لم تنتج بعد أداة نتواصل بها لإقناع الآخرين سوى اللغة.

فللأسف، ليس لدينا أداة موضوعية غيرها قادرة على نقل الإيمان باعتقاد ما، كإحساس، من ذات إلى ذات!

وأخيراً يا أحمد للتأكيد، الحدس، الفطرة والاعتقاد ربما تكون دوافع (Motives) لها قيمتها المعتبرة عند صاحبها، إلا أنها لا تنهض باعتبارها دليلاً في محل الحجاج. فثَمّة فرق بين أن تكون لديك دوافع نفسية وأن تكون لديك أدلة منطقية. *والإشكال يأتي في أننا نحتكم أحياناً لهذا النوع من التوسلات ونحن نعتقد أننا نحتكم للدليل، فنكسيها من ثوب الموضوعية ما لا يُظهر إغراقها في الذاتية.* تمام؟[1].

تمام!

(1) تمييز المحاجة عما سواها من الاحتكام مستوحى بتناول مختلف عن: (Tittle, 2011: 29-31).

■ القيم الأساسية في التفكير النقدي

والآن هيا بنا على موضوع متعلق بكلامنا الأخير، حتى لا تستجيب لسؤاليّ الأخيرين بطريقة مخالفة لطبيعة المفكر النقدي.

يا ستاااار! وما هو الموضوع؟

هاهاها! هوْ التمييز بين:

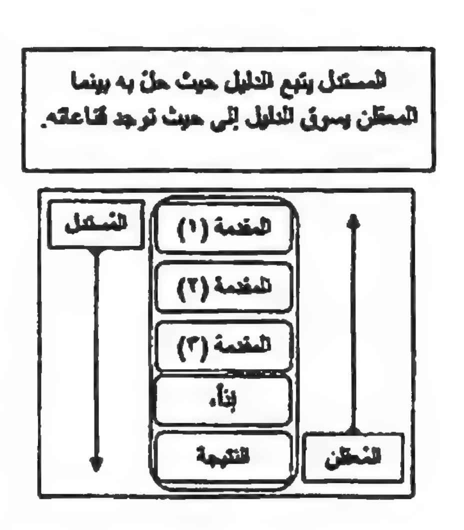
- **الاعتقاد العقلاني (Rational Belief)**
- **الاعتقاد المُعَقْلَن (Rationalized Belief)**

وما الفرق بينهما يا دكتور؟

يتضح الفرق بينهما حين نتناول الفرق بين مفهوم الاستدلال (Reasoning) والعقلنة (Rationalization).

المُستدل يا أحمد، *يتبع الدليل حيث حلَّ به*، بينما **المُعقلن** *يسُوق الدليل إلى حيث توجد قناعاته*. فبينما يسير منطق المستدل من مقدمات تقوده إلى النتيجة، يسير منطق المُعقلِن من النتيجة بحثاً عن مقدمات تُدلّل عليها.

وبهذا المعنى، فإن **الاعتقاد العقلاني**، هو اعتقاد ساقنا إليه الدليل، أي كان الواصل إليه مستدلاً، بينما **الاعتقاد المُعَقْلن** هو اعتقاد جزمنا بصحته مسبقاً ـ كنتيجة ـ ثم جئنا نطلب الدليل ـ المقدمات ـ لحراسته[١].



(١) التمييز بين الاستدلال والعقلنة عن مقولة لـ (Vincent Ryan Ruggerio) الواردة في الهامش الجانبي لـ (Tittle, 2011: 63).

الاعتقاد العقلاني

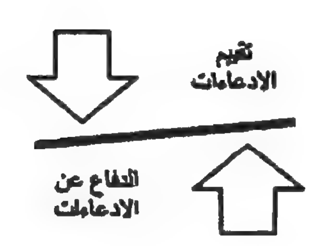
الاعتقاد المُعقلن

فحاول أن تستجيب لهذه الاسئلة بطريقة المستدل وليس بطريقة المعقلن، ليس فقط في ما يتعلق بالمعتقدات الدينية ولكن في كل القناعات الكبرى التي تتبناها.

امممم! هذا حصار من الجهات الأربع يا دكتور!

هاهاها! هاهاها!

منطق المُعقلن من حيث النزعة[1] يا أحمد، لا يتسق والتكوين الفكري المطلوب للمفكر النقدي، فالمفكر النقدي يطلب الدليل وينساق له حيث حلّ به. فهو مشغول بـ تقييم (Evaluation) الادّعاءات، ليس مشغولاً بـ الدفاع (Defense) عنها أو محاولة إيجاد مبررات عقلانية لها. صحيح أنه باستمرار سيبدأ في تقييم القناعات الوافدة عليه انطلاقاً من قناعته المُسبقة كمِنصَّة مبدئية، لكنه قابل لـ التحرك مع الدليل يُمنةً ويُسرةً وإن ساقه ذلك إلى الاعتقاد بخطأ قناعاته المُسبقة تلك.



فمن حيث المبدأ يا أحمد، *المفكر النقدي ليس لديه ما هو فوق النقد*، **فليس لديه قناعة مهما كانت، مُحَصَّنة من المساءلة الجذرية والمطالبة بالدليل، كما أنه وفقاً للمبدأ ذاته، فإن *ذهن المفكر النقدي مفتوح على النهايات*[2]**

---

(١) المقصود بالنزعة هنا تمييزها عن المنهجية، فمنهجية الانتقال من نتيجة بعينها بحثاً عن مقدمات لها، هي إحدى الوسائل المعروفة في البحث العلمي، وذلك بافتراض فرضية أولية ثم البحث عن وقائع أو بينات تؤكّدها كما سيأتي معنا في المحاججة الاستقرائية، لكن الفرق المقصود هنا هو الفرق من حيث النزعة ما بين محاولة عقلنة ما حُكم مُسبقاً بصحته، وبين قابلية التحرك مع الدليل.

(٢) العبارة مستوحاة من مقولة (Léon Blum) الواردة في الهامش الجانبي لـ (Title, 2011: 6).

كيفما كانت. فليس لديه *ابتداء* فكرة أو قناعة هو غير قابل للاعتقاد بها، ولكنه سيبدأ رحلة فكرية مصحوبة بالدليل، فيفرز القناعات التي تُعرض عليه للبحث عن القناعة الأفضل من بينها، وفقاً لما هو متاح لديه من معرفة وأدوات.

اممم!

> المفكر النقدي ليس لديه ما هو فوق النقد كما أن ذهنه مفتوح على النهايات كيفما كانت.

وحتى تفهم ما المقصود بالضبط حين أقول إن المفكر النقدي ليس لديه ما هو فوقِ النقد، وإن ذهنه مفتوح على النهايات كيفما كانت، لما له من قابلية عالية للتحرك مع الدليل؛ يمكنك أن تتخيل المفكر النقدي كشخص أُنْزِل إلى الأرض وعُمُره ٢٥ عاماً، متسلح بالمفاهيم التي سنستعرضها في التفكير النقدي، ومجرد عن الانتماء إلى أي ثقافة أو مجتمع.

فقدْر ما تستطيع أن تتخيل كيف سيُسائل هذا الشخص القناعات المختلفة التي ستُعرض عليه، وقدْر ما تتخيل ما سيكون له من قابلية عالية للاقتناع بأيٍّ منها تبعاً للدليل، وما له في الوقت ذاته من سُهُولة للانتقال من قناعة سابقة إلى قناعة أفضل؛ قدْر ما تُدْرِك ماذا يعني أن تكون مفكراً نقدياً، وماذا يعني أن تكون مُستقلاً فكرياً. فالمفكر النقدي عصِي على محاولة الثقافة لتشكيل قناعاته وتطويع إرادته[1] وهو قادر على تفكيك القيود الفكرية التي تمليها عليه.

---

(١) مقولة إن الإنسان في وضعه الطبيعي كائن ثقافي تُطَوِّع إرادته وتُشَكِّل قناعاته، للمفكر التونسي حسن بن حسن.

وهنا مسألة مهمة يا أحمد.

وما هي؟

أن تعرف أن هذه القابلية للتحرك مع الدليل عند المفكر النقدي تأتي من أمرين أساسين:

- قُدرته واهتمامه بوضع قناعاته على شاكلة مقدمات ونتائج، أي على شاكلة بما أن (١)، (٢)، (٣)؛ إذاً، (٤).
- قابليته واهتمامه بـ **الانفتاح** على المخالفين والتعمق معرفياً في ما يريد الحجاج حوله.

كيف؟

وضع القناعات على شاكلة مقدّمات ونتائج، أو بمعنى آخر الإدراك الواضح لـ **بنية أو عناصر المحاجة** التي تقف خلف قناعاتنا، يصنع حساسية فكرية تستطيع أن تتنبّأ بـ وجود أي نوع من المعلومات التي ربما ستضْعِف من مقبولية المقدمات في **البناء الاستدلالي** الذي وقفت عليه قناعاتنا وتتحمّله. وبالضرورة هو بالقدْر ذاته يزيد من حساسيتنا للمعلومات التي تُقوّي من أبنيتنا الاستدلالية.

فالمفكر النقدي بهذا المعنى، يُدرك حين يبدأ في تكوين قناعة من قناعاته، أنه ربما يقف ذات يوم على معلومات جديدة تدعوه إلى التخلّي عنها. ومن هذا المنظور، هو نادراً ما ينظر إلى نتائج الفكر باعتبارها نهائية أو قطعية[1]. وليس خفياً عليك، أن التعرض لهذا

القابلية للتحرك مع الدليل تبدأ من القدرة والاهتمام بوضع القناعات على شاكلة مقدمات ونتائج، والاهتمام بالتعمق معرفيا في موضوعها والانفتاح على المخالفين.

المفكر النقدي يدرك حين يبدأ في تكوين قناعة من قناعاته أنه ربما يقف على معلومات جديدة تدعوه إلى التخلي عنها.

المفكر النقدي نادراً ما ينظر إلى نتائج الفكر باعتبارها نهائية أو قطعية.

(١) العبارة بتصرف عن مقدمة: (Groarke and Tindale, 2008).

النوع من المعلومات يكون عبر مزيد من الاطّلاع حول الموضوع، وغالباً ما سنجده ضمن أروقة من يخالفونا في المواقف والآراء.

أكيد!

وفي الحقيقة يا أحمد، حين نُدرك أن تكوين القناعات ليس أمراً يسيراً، أي تكوينها بهذه الطريقة التي تجعلنا في تفاعل دائم مع المعلومات؛ نكون في بداية الطريق لاعتياد التفكير نقدياً[1].

لكن يبدو لي يا دكتور، أن الإشكال هنا، هو أن القناعة لا توجد في الذهن وحدها؛ فهي تصنع حولها هالة من العواطف والمشاعر التي ترتبط بها. كما أن هناك أيضاً قناعات تنتظم حولها علاقات ومشاريع، بل هناك قناعات تُشكّل ثقافة ونمط حياة.

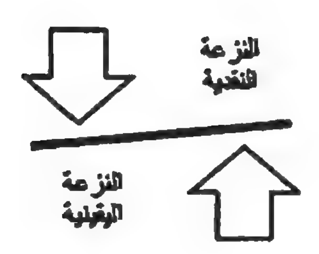
بالتأكيد يا أحمد! ولذلك، فإن الدخول في فضاء التفكير النقدي لا يتطلب فقط قدْراً عالياً من الاستقلالية الفكرية عن مجتمعاتنا، وجُرأة على المساءلة الجذرية لقناعتنا الراسخة، ابتغاء تحويلها من إطار ما هو موروث إلى إطار ما هو متعقل. كذلك، هو لا يتطلب فقط ذلك القدْر العالي من المرونة الذهنية لصناعة القابلية للتحرك مع الدليل والتفاعل مع المعلومات؛ لكنه فوق هذا وذاك، يتطلب طاقة نفسية عالية جداً لاحتمال تبعات هذا التحرك وتلك الجرأة

---

(١) العبارة بتصرف عن: (Moore and Parker, 1995: 5).

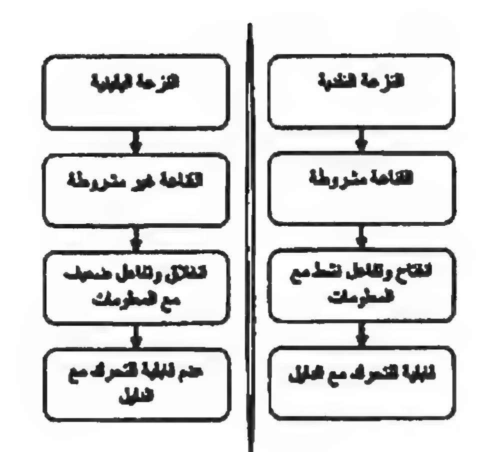
والاستقلالية. وذلك نظراً لما قد يُحدِثُه عرض القناعات على مفرزة الدليل من تحول جذري في تصوراتنا، تحول في نظرتنا إلى صحة ما كنا نعتقد خطأه، أو خطأ ما كنا نعتقد صحته.

وباعتقادي، إن أصعب تحوّل في الحقيقة، هو التحوّل من **النزعة اليقينية** في التفكير، تلك التي تُسبغ سياجاً من اليقين المطلق حول القناعات، وتحتفظ بها في الذهن مُصمَتة مُنغلقة الجوانب، محصنة عن سؤال لماذا ومُنكفئة على ذاتها كالدوغما؛ إلى **النزعة النقدية** التي تضع القناعات على شاكلة مقدمات ونتائج، وتصنع هامشاً نقدياً من حولها، هامشاً يسمح بتقييم القناعات باستمرار، ويمُكِّن من التفاعل الحيّ مع المعلومات إزاءها. فلا يمنعُنا من **الحوار والانفتاح** على المخالفين والمُراجعة الدائمة لقناعاتنا، ولا يُعطِّل من **قابليتنا لتغييرها**.



اسمم!

فما يُميز النزعة النقدية في تكوين القناعات، هو أن القناعة فيها تُكوَّن بحيث تكون **قناعة مشروطة** (Conditional Beliefs)، أي كنتيجة مشروطة بصحة مقدماتها، بينما القناعة في النزعة اليقينية، وإن كانت تستند أحياناً إلى دليل، أي موضوعة على شاكلة مقدمات ونتائج، لكنها تنغلق على نفسها بدرجة تجعل منها **قناعة غير مشروطة** (Unconditional or Absolute Beliefs). أي غير مشروطة بأي



ظروف معرفية قد تستجد على عقل حاملها.

والخلاصة، أن النزعة النقدية تُعبّر عن قناعاتها بهذا الشكل:

■ إذا صحت مقدماتنا، فإن نتائجنا ستكون صحيحة.

بينما النزعة اليقينية، إذا لم تعْجَز ابتداءً عن وضع قناعتها في شاكلة مقدمات ونتائج، فإنها تُعبّر عن قناعاتها بهذا الشكل:

■ مُقدماتنا صحيحة إذاً، نتائجنا صحيحة.

لكن يا دكتور، لا أزال أصر على أن المسائل هنا ليست فكرية فقط. أنت لم تجد لي حلاً لهذه الارتباطات الشعورية أو العاطفية للأفكار. ففي النهاية يا دكتور، الإنسان عقل وعاطفة، أليس كذلك؟

بالتأكيد يا أحمد، فالمفكر النقدي ليس آلة، والفصل التام بين المشاعر والأفكار ليس من أهداف التفكير النقدي، ولن يستطيع بلوغه إن كان هذا مبتغاه. لكن المبتغى يقف عند حد إكساب الدارس القدرة على التمييز بين ما هو شعوري وما هو عقلاني - تمييز سنحاول الإتيان على تملُّك ما تبقى من أدواته في فصولنا القادمة -[1]؛ حيث يمنع من تداخل هذه النزعات مع بعضها. فغالب الإشكال يأتي من الاحتكام لهذه المشاعر الداخلية وإهمال

(١) مزيد من التفصيل والتمييز حول الموضوع سيأتي في الحديث الحمولة العاطفية للغة، في فصل اللغة والتفكير النقدي. وكذلك في مبحث التوسل بالعاطفة في فصل تقييم المحاجة.

الوقائع الموضوعية في تكوين القناعات. ومن ثَم الشعور الأكيد الذي ينتاب البعض بناء على هذا النوع من الاحتكام، بامتلاك حقيقة مطلقة. والأسوأ من ذلك، هو محاولتهم عرضها أو فرضها على الآخرين باعتبارها منطقية مُلزمة. فهذا للأسف، من أعلى درجات عدم الوعي بطبيعة تفكيرنا. فهي نزعة مخالفة لمحاولة التفكير في تفكيرنا، وبالتالي، مخالفة للتفكير النقدي.

ودائماً يا أحمد، سيكون هناك عقبات أمام النزعة النقدية في التفكير، عقبات هي جزء لا يتجزأ منا ولا يُمكننا تجاهلها. ولكن يمكننا باستمرار مقاومتها بالسعي الجاد لمساءلتها بـ لماذا، لبيان ما يقف وراءها، ومن ثَم الحرص المستمر على عدم حرمان عقولنا من الاطّلاع على معلومات وآراء مُخالفة[١].

وأخيراً، يبدو لي أن الحل لما يُشكل عليك، يكون بالحرص على تكوين القناعة منذ البداية كقناعة مشروطة قابلة للتغيير جَرّاء التفاعل مع المعلومات مما سيُقلّل من حدة الارتباطات العاطفية مع هذه القناعة. فهذا، قد يكفيك، إلى حد كبير، ما قلت من الصعوبة التي تواجهُها عند محاولة تغييرك للقناعات. تلك الصعوبة الناتجة من الارتباطات الشعورية والوجدانية والاجتماعية للقناعات، وما لها من تمظهرات شكلية وسلوكية باتت جزءاً لا يتجزأ منا.

---

(١) مستوحى عن: (Browne and Keeley, 2012: 17).

إعادة تكوين قناعات حملتُها منذ الصغر بطريقة يقينية لوضعها على شاكلة مشروطة سيتطلب دورة نفسية مصاحبة.

هاهاها! لا تخف! أعدُك بها في ربع الساعة الأخيرة.

هاهاها! لكن قواعد اللعبة عندكم صعبة جداً يا دكتور!

هي حقاً صعبة! لكن الجميل في الموضوع، هو أنه ليس بالضرورة أن تلعب معنا!

كيف؟!

التفكير النقدي يا أحمد لا يدّعي أن فضاءه كأسلوب للتفكير هو الفضاء الوحيد أو الصحيح، هو فقط يدْعُو كل من يتبنى قيم العقلانية (Reasonableness)[1] الاستقلالية الفكرية (Intellectual Autonomy)، المُساءلة النقدية (Critical Questioning)، الانفتاح الفكري (Open-mindedness)، والقابلية للمراجعة (Revisability) كقيم ينبغي أن يتأسَّس عليها الاعتقاد[2]؛ أن يتعرّف إلى مناهجه، فالمنطق اللاصوري كفرع من المعرفة قد جنّد نفسَه لإكساب دارِسِيه أدوات تُعينه على تنزيل هذه القيم.

---

(١) المقصود بالعقلانية هنا هو المحاولة الدائمة لمقاربة الحجاج وإسناد القناعات احتكاماً للدليل المنطقي، أو إدراك العجز عن التدليل عليها من منظور نقدي.

(٢) نقصد بالاعتقاد هنا، الاعتقاد بمعناه العام، بما يشمل عموم القناعات بما في ذلك المعتقدات الدينية.

هذه القيم يا أحمد، هي قيم أساسية (Primary Values) ينطلق منها التفكير النقدي، وهي تُشكل قواعد اللعبة في رقعته، فإن كنت تتبناها فاركبْ معنا، وإن وَجَدْتَ أن تَبَنِّيها سيكون مُتعباً بالنسبة إليك، فما زلنا على مشارِف الدوحة![1].

العقلانية

المسامحة النقدية

الانفتاح الفكري

الاستقلالية الفكرية

القابلية للمراجعة

هاهاها! قبلت بها وركبت معكم يا دكتور. وإن كنت أتمنى أن آوي إلى جبل يعصمني من الماء.

هاهاها! إذاً مرحبا بك مرة أخرى في عالم التفكير النقدي.

الدار عامرة بأهلها يا دكتور!

هاهاها!

والآن يا أحمد، نحن قد انتهينا بفضل الله من هذا الفصل الأول والأساس. أتمنى أن تكون قد عرفت القضية والمحاجّة، وعرفت دور التفكير النقدي في ما يتعلق بهذه الوحدات من الكلام أو التفكير. وأخيراً، كيف تميز المحاجّة عما سواها في الكلام وعما سواها في الاحتكام!

لاااا! الحمد لله يا دكتور، «كنا وين وبقينا وين»!

حسبي إلى الآن يا أحمد، أن أكون قد ساعدتك في فتح ملف في ذهنك يُسمى المحاجة يستطيع أن يلتقط كل محاجة ستمر

---

(١) مستوحى عن: (Browne and Keeley, 2012: 11,56).

عليه بعد الآن، ليجمعها داخله. وذلك في انتظار تحميل المزيد من الأدوات لإحكام التعامُل معها.

مئة في المئة! في أتم الجاهزية.

إذاً لك أن تأخذ قليلاً من الراحة، راجع فيه ما قلنا، حتى نكون في كامل الاستعداد للدخول على فصلنا الثاني؛ بنية المحاجة. في محاولة لفهم وتحليل منطقنا ومنطق الآخرين، ووضع المحاجات على شاكلة (١)، (٢)، (٣)؛ إذاً، (٤).

المصطلحات

- القضية (Statement)
- الادعاء (Claim)
- القضية البسيطة (Simple Statement)
- الموضوع (Subject)
- المحمول (Predicate)
- القضية المركبة (Compound or Complex Statement)
- القضية الاتصالية (Conjunctive Statement)
- القضية الانفصالية (Disjunctive Statement)
- القضية الانفصالية الجامعة (Inclusive Disjunctive Statement)
- القضية الانفصالية المانعة (Exclusive Disjunctive Statement)
- القضية الشرطية (Conditional Statement)
- المقدم (Antecedent)
- التالي (Consequent)
- المحاجة (Argument)
- المقدمة (Premise)
- النتيجة (Conclusion)
- المنطق اللاصوري (Informal Logic)
- التفكير النقدي (Critical Thinking)

- النقد (Criticism)
- العبارات الدالة على المحاجة (Indicator Words)
- العبارات الدالة على النتيجة (Conclusion Indicators)
- العبارات الدالة على المقدمة (Premise Indicators)
- التفسير السببي (Causal Explanation)
- الادعاءات المجردة (Mere Assertions)
- المحاجة التفسيرية (Explanatory Argument)
- الدليل (Reason)
- التوسل بالدليل (Appeal to Reason)
- التوسل بالحدس (Appeal to Intuition)
- التوسل بالفطرة (Appeal to Instinct)
- التوسل بالاعتقاد (Appeal to Faith)
- الاستدلال (Reasoning)
- العقلنة (Rationalization)
- الاعتقاد العقلاني (Rational Belief)
- الاعتقاد المعقلن (Rationalized Belief)
- القناعة المشروطة (Conditional Belief)
- القناعة غير المشروطة (Unconditional Belief)
- العقلانية (Reasonableness)
- الاستقلالية الفكرية (Intellectual Autonomy)

- المساءلة الجذرية (Radical Questioning)
- الانفتاح الفكري (Open-mindedness)
- القابلية للمراجعة (Revisability)



الفصل الثاني

بنْية المُحَاجَّة

«هل يُمكِن أنْ نُفكِّر بطريقة رياضية؟»


صفحة فارغة

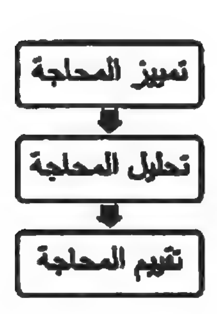
■ مُعايَرَة المُحَاجّة

هاااا! راجعت ما قلنا؟

مئة في المئة يا دكتور!

بعد أن تعرفنا إلى المحاجة، بقي أن ندخل معها في فصل جديد، فصل غاية في الأهمية؛ فالأدوات التي سنستعرضها فيه تُعدّ من أهم أدوات التحليل؛ حيث سنعرف كيف نحلل **البناء الاستدلالي في المحاجة في محاولة للتعمق في فهمها**، وذلك حتى تصبح أكثر جاهزية لعملية التقييم.

لكن قبل أن ندخل في هذا الفصل الطويل، الذي أتمنى أن يسعفنا الزمن للفراغ منه قبل الوصول إلى السودان؛ يجب أن نميز بوضوح بين ثلاثة مستويات من النقد في التعامل مع المحاجة، وهي بالترتيب كما يأتي:



- **تمييز المحاجة** (Argument Identification).
- **تحليل المحاجة** (Argument Analysis).
- **تقييم المحاجة** (Argument Evaluation).

وهنا نقطة يا أحمد.

وما هي؟

هل تذكر أننا، في بداية حديثنا قبل الإقلاع، قلنا إن المحاجات بشكل عام تتكون من عنصرين أساسين وهما: القضايا والمنهجية الاستدلالية؟

نعم!

ممتاز! بالتالي يا أحمد، تحليل المحاجة يعني تحليل هذه العناصر، بما يعني استجلاءها أولاً، ثم تصنيفها، بناء على قواعد معينة، إلى أنواعها المختلفة.

وهنا، أيضاً، توجد ثلاثة مستويات من التحليل:

■ استجلاء القضايا وتصنيفها؛

وهذا نقصد به، ما تناولناه عن استجلاء عناصر القضايا من الموضوعات والمحاميل، ومن ثم تصنيفها، إن كانت قضايا مركبة، إلى أنواعها المختلفة. هذا بالإضافة إلى تصنيفات أخرى سنستعرضها لاحقاً[1].

تمام!

■ استجلاء البناء الاستدلالي للمحاجة وتصنيفه؛

أما هذا فنقصد به استجلاء القضايا في المحاجة، ومن ثَم التعرف إلى البنية التي انتظمتها المقدمات للتدليل على النتيجة. فكما ستعرف بعد قليل، المقدمات تتّخذ أشكالاً مختلفة لإسناد النتائج في المحاجات.

فامتلاك القدرة على استجلاء البنية وتصنيفها التي انتظمتها القضايا في المحاجة هي ما

(١) ما تناولناه من تصنيف للقضايا باعتبار البساطة والتركيب، بما يشمل الاتصال والانفصال والشرط، يمكن أن يُعتبر تصنيفاً بنيوياً للقضايا. لاحقاً، في هذا الفصل وفصل تقييم المحاجة، ستتعرف إلى تصنيفات متعلقة بطبيعة القضايا من حيث كونها وصفية أو معيارية، مسائل في الرأي أو مسائل في الوقائع، ضرورية أو ممكنة ومدركة ما قبلياً أو ما بعدياً.

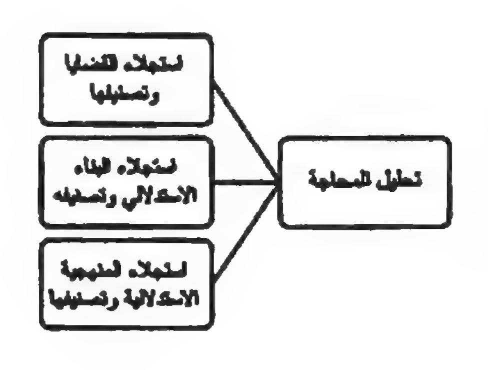
سوف يدور حول حديثنا في هذا الفصل.

اممم!

أما المستوى الثالث من التحليل فهو:

- استجلاء المنهجية الاستدلالية وتصنيفها في المحاجة؛

وهو ما سوف نتناوله في فصول متقدمة في رحلتنا.



إذاً، للنقد ثلاثة مستويات؛ التمييز، التحليل والتقييم. والتحليل بدوره ثلاثة مستويات تتعلق باستجلاء وتصنيف كل من القضايا، البنية الاستدلالية والمنهجية الاستدلالية.

تماماً!

وحتى تفهم الفرق بين هذه المستويات للنقد، لاحظ ما يأتي:

- هذه محاجة.

فهذه الجملة تفيد التعرف إلى المحاجة وتمييزها عما عداها.

- هذه محاجة، وهذه نتيجتها وهذه مقدماتها وهذه بنيتها وهذه منهجيتها الاستدلالية.

أما هذه الجملة تفيد تحليل المحاجة بعد تمييزها.

- هذه محاجة، وهذه نتيجتها وهذه مقدماتها وهذه بنيتها، وهذا تقييمها؛ كمقنعة أو غير مقنعة، قوية أم ضعيفة.

أما هذه الجملة تعبّر عن تقييم المحاجة بعد تمييزها وتحليلها.

إدراك التمايز بين هذه المستويات الثلاثة من عملية النقد، والتعامل مع كل مستوى منها على حدة؛ ملكة نقدية ضرورية جداً يا أحمد.

لو فهمت عني ما سبق، من الفرق بين هذه المستويات؛ يمكن أن نتقدّم أكثر في الموضوع.

مفهوم!

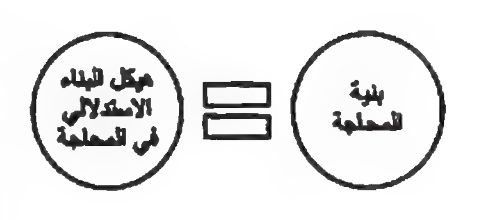
إذاً، مرحباً بك في بنية المحاجة (Argument Structure).

الدار عامرة بأهلها يا دكتور!

هاهاها! الآن يا أحمد، مما سبق من حديثنا، يمكن أن نفهم أن المحاجة في جوهرها هي ترابط منطقي بين مجموعة من القضايا للوصول إلى نتيجة معينة. أليس كذلك؟

نعم!

تمام! فالمقدمات في سعيها للتدليل على النتيجة المطلوبة تنتظم في أشكال ـ بنيات ـ مختلفة من حيث ارتباطها مع بعضها. وعملية الكشف عن بنية المحاجة ـ عن الطريقة التي ارتبطت بها المقدمات أو الشاكلة التي انتظمتها للتدليل على النتيجة ـ بتفكيكها إلى القضايا الأساسية التي تَسْنِدُها، ومن ثَم الكشف عن الروابط المنطقية بين هذه القضايا، قضية قضية؛ تكاد تكون جوهر عملية النقد. هذه العملية النقدية يا أحمد، عملية الكشف عن بنية المحاجة، تسمى مُعايرة المحاجة



(Standardization of Argument). وهـي مـا سوف نتناوله في هذا الفصل.

امممم!

الاهتمام بعملية معايرة المحاجات وتطبيقها باستمرار في الحجاج، سواء في تركيب محاجتنا الخاصة أو في تقييم محاجات الآخرين، تطبيقاً بمنهجية مماثلة للتي سنستعرضها في هذا الفصل؛ يكاد يكون أهم ما يُميِّز المتدرب على مناهج التفكير النقدي عن غيره ممّن يقيِّم المحاجات بغير الاهتمام بتطبيق هذه العملية المحورية في النقد.

القدرة على الكشف عن بنية المحاجة، بتفكيكها إلى القضايا الأساسية التي تُسندها، ومن ثم الكشف عن الروابط المنطقية بين هذه القضايا، قضية قضية، وصولاً إلى البنية العامة التي انتظمتها هذه الروابط للوصول أخيراً إلى النتيجة؛ هي جوهر عملية النقد.

لكن ما المقصود بمعايرة المحاجة يا دكتور؟

المقصود بـ **معايرة المحاجة**، تحويلها من هيئة **القطعة الكلامية إلى نسخة معيارية** (Standardized Form)؛ حيث تتحوّل المحاجة من هيئتها الأصلية، التي ظهرت بها في اللغة الطبيعية، إلى نسخة تتكون من سطور مُرقّمة من القضايا الواضحة والمُكتملة (Clear and Complete Statements) والمرتبة على نحو منطقي (Logical Order)؛ حيث يتضح العدد الكلي للقضايا الأساسية في المحاجة ويتضح مسار المنطق في المحاجة من المقدمات، مقدمة مقدمة، وحتى يصل إلى النتيجة[1].

معايرة المحاجة

قطعة كلامية

نسخة معيارية

بمعنى، أن المعايرة هي محاولة ترتيب منطق

(١) المصطلح والتعريف عن: (Govier, 2010: 56).

المحاجج بطريقة بما أن (١)، (٢)، (٣)؛ إذاً (٤).

بالضاااابط! هذا الترتيب هو جوهر فكرة معايرة المحاجة.

وحتى لا يبدو ما قيل نظرياً، اقرأ هذه المحاجة التي تناولناها في فصلنا السابق، لترى الفرق بين المحاجة كقطعة كلامية وكنسخة معيارية:

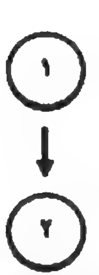
دور العمل الخيري هو دور تكميلي، فإذا فسدت النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وانحط مستوى الشخصية الفردية، فإن ما يمكن أن يقدمه العمل الخيري للمجتمع سيبدو ضئيلاً جداً.

فحينما نقول: «معايرة المحاجة»، نقصد ببساطة تحويل هذه القطعة إلى هذه الشاكلة في الأسفل:

١ ـ إذا فسدت النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وانحط مستوى الشخصية الفردية، فإن ما يمكن أن يقدمه العمل الخيري إلى المجتمع سيبدو ضئيلاً جداً.

إذاً،

٢ ـ دور العمل الخيري هو دور تكميلي.



معايرة المحاجة هي عملية تحويل المحاجة من هيئة القطعة الكلامية إلى نسخة معيارية تتكون من سطور مرقمة من القضايا المكتملة، يتضح بها العدد الكلي للقضايا في المحاجة، وتكون مرتبة على نحو منطقي يوضح كيف انتقل المحاجج من المقدمات إلى النتيجة.

حيث هذه النسخة تتكون من سطور مرقمة يظهر لنا فيها العدد الكلي للقضايا ـ قضيتان ـ وتظهر فيها القضايا مرتبة على نحو منطقي يوضح لنا كيف انتقل المحاجج من المقدمة إلى النتيجة على هذا الشكل.

وضحت الفكرة؟

واضحة تماماً!

والآن، الأمور سيكون فيها شيء من التعقيد يا أحمد، فهذه الصورة التي تناولناها في المحاجة السابقة، هي أبسط صورة لبنية المحاجة، وهي أن تتكون من مقدمة واحدة ونتيجة واحدة. فالمحاجة يا أحمد، قد تأتي في بضع سطور وقد تأتي في مئات الصفحات.

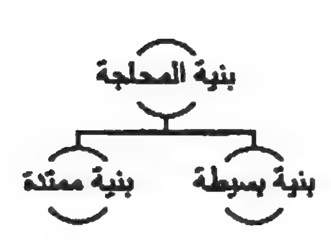
والآن، نحن سنتناول في ما يأتي، شرح الأشكال الرئيسة التي تتخذها بنية المحاجة. حديثنا سوف يكون نظرياً في بداياته ـ أقرب للرياضيات ـ لكن سرعان ما سيصبح جلّ حديثنا بعد ذلك تدريباً عملياً على هذه المقدمة النظرية. فهل أنت مستعد؟

على أتم الاستعداد؟

إذاً، هات المدونة والقلم!

حاضران!

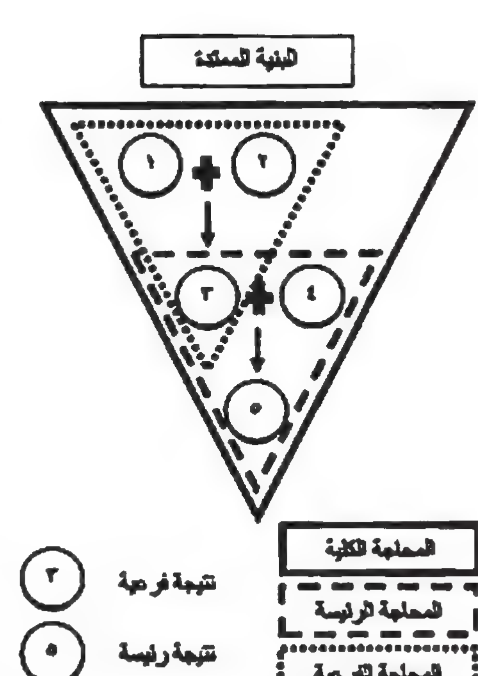
عموماً يا أحمد، البنية العامة للمحاجة قد تأتي على هيئتين:



- **بنية بسيطة (Simple Structure)**
- **بنية ممتدة أو متفرعة (Extended Structure)**

البنية البسيطة تتكون من مقدمات ونتيجة رئيسة واحدة، بينما البنية المتفرعة تكون فيها أكثر من نتيجة.

كيف؟



لاحظ هذا الشكل على الآيباد يا أحمد! هنا ستلحظ ما يأتي:

- أن هذه المحاجة تتكون من خمس قضايا تمثل المحاجة الكلية (Whole Argument) المشار إليها بالمثلث الكبير.
- أن لدينا محاجتين داخل هذه البنية الكلية، محاجة فرعية أو صغرى (Sub-Argument)، ومحاجة رئيسة أو كبرى (Main Argument).
- أن المحاجة الفرعية جاءت من مقدمتين؛ القضيتان (١) و(٢)، ونتيجتها كانت: القضية (٣). هذه القضية، تسمى النتيجة الفرعية أو الصغرى (Sub- Conclusion).
- أن منطق المحاجة الكلية سار منذ البداية ليدلِّل عبر المحاجة الفرعية على القضية (٣) كنتيجة فرعية، ثم استُخدِمت هذه القضية كمقدمة بالإضافة إلى القضية (٤) للتدليل على النتيجة الرئيسة أو الكبرى (Main Conclusion): القضية (٥).

واضح؟

واضح!

هذه الشاكلة يا أحمد، من أبسط أشكال البنية الممتدة التي قد تلقاك. ولو وسَّعْتَ زاوية النظر، وتخيلت كتاباً فكرياً يريد أن يحاجج لقضية أو قضايا ما، يمكنك أن تتصور عن أي حجم من المحاجات المُمتدة نتحدث.

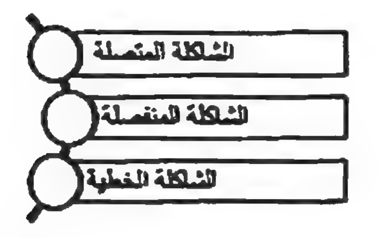
الآن، دعنا ننزل للحديث عن الأشكال

الأساسية لبُنى المُحاجة بعد أن عرفنا الشكل العام للبنية التي قد تتخذها المُحاجة من حيث البساطة والتفرع.

تمام!

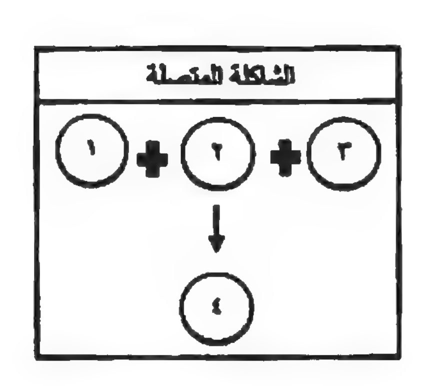
بشكل عام، تنتظم المقدمات بغرض الاستدلال على نتيجة ما، في ثلاثة أشكال أساسية كما يأتي:

- **الشاكِلة المتصلة (Linked Pattern)**
- **الشاكِلة المنفصلة (Separate Pattern)**
- **الشاكِلة الخطية (Linear Pattern)**



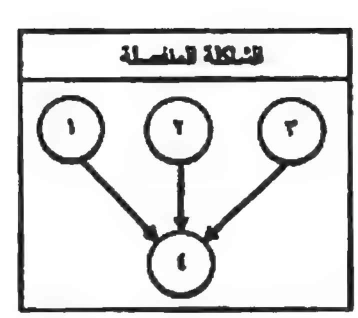
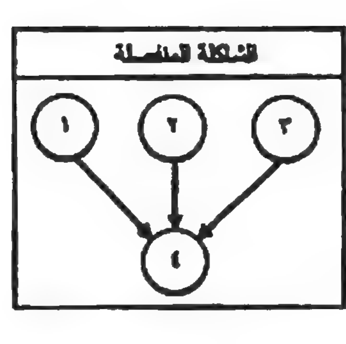
دعني ارسمها لك!

فهذه الأشكال الثلاثة هي وُحدات بناء أساسية تتكون منها أشكال لانهائية من الأبنية الاستدلالية.

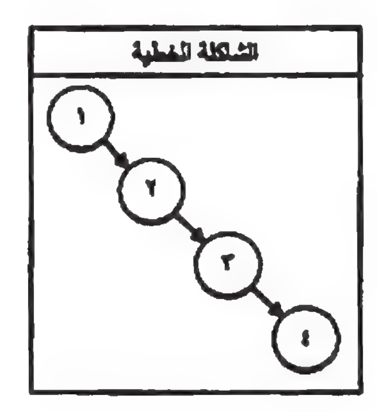


لو لاحظت الشاكلة المتصلة، سترى أن المقدمات تستطيع التدليل على النتيجة فقط إذا اتصلت مع بعضها، فالمقدمات في هذه البنية تعتمد على بعضها (Interdependent) للوصول إلى النتيجة، بمعنى، أن دلالة (Relevance) المُقدمات على النتيجة في هذه البنية *تتأثر كلياً* إذا لم تقبل مقدمة واحدة من المقدمات ولو كانت عشراً. وهنا نقول إن المقدمات ذات **دلالة متصلة في النتيجة**[١].

(١) مزيد من التفصيل عن مفهوم الدلالة سيأتي في فصل تقييم المحاجة.

بينما في **الشاكلة المنفصلة**، فستلحظ أن كل مقدمة تحمل بذاتها دليلاً منفصلاً لإسناد النتيجة. بمعنى، أن المقدمات لا تعتمد على بعضها (Independent) في التدليل على النتيجة، فـ *دلالة كل* مقدمة من المقدمات *لا تتأثر* بعدم مقبولية المقدمات الأخرى. وذلك لأن كل مقدمة ذات **دلالة منفصلة** في النتيجة.



أما في **الشاكلة الخطية**، فإن عدم مقبولية أيٍّ من المقدمات يقطع الطريق على النتيجة. فهنا المقدمة الأولى (١) تكون مقدمة لنتيجة فرعية أولى؛ القضية (٢)، والنتيجة الفرعية الأولى تكون مقدمة لنتيجة فرعية ثانية؛ القضية (٣)، والنتيجة الفرعية الأخيرة مقدمة للنتيجة الرئيسة (٤) وهكذا. أي كأن هذه الشاكلة تتكون من محاجتين فرعيتين.

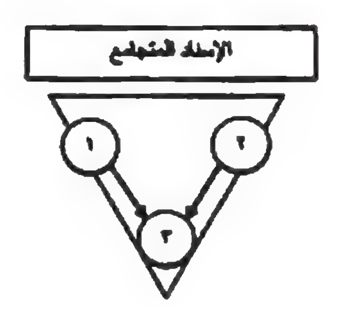
«نظرياً» يا أحمد، هل هذا الكلام مفهوم؟

نعم! من ناحية نظرية مفهوم، في انتظار التطبيقات العملية.

لا تخف! فالأمثلة بانتظارنا على طول الطريق.

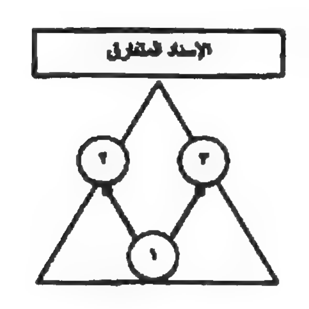
والآن، بقي لك معي في ملف أشكال البنية كلمة أخيرة.

وما هي؟



اتجاه المنطق أو الاستدلال في المحاجات أحياناً قد يكون **متجامعاً**، يتجه من مقدمات متباعدة ليجمع حُجتها بحيث تصب نحو النتيجة. تسمى هذه الشاكلة **الشاكلة المُتجامعة**

(Convergent Pattern)، وأغلبية المحاجات على هذه الشاكلة.



لكن في أحيانٍ أخرى، يسير المنطق من مقدمة أو أكثر باتجاهات متفارقة لإسناد أكثر من نتيجة. هذا النوع يُسمى الشاكلة المتفارقة (Divergent Pattern).



لاحظ هذا الشكل!

واضح!

الآن، قل لي يا بطل! ماذا عرفت «نظرياً» عن شاكلة المحاجة؟

أن المحاجة قد تكون بنيتها بسيطة أو ممتدة بحيث تكون فيها محاجات ونتائج فرعية. وأن الأشكال الأساسية لبنية المحاجة هي: الشاكلة الخطية والشاكلة المتصلة والشاكلة المنفصلة. ومن هذه الأشكال تتكون أشكال متعددة من الأبنية الاستدلالية. كما أن اتجاه الاستدلال من المقدّمات إلى النتيجة قد يكون متجامعاً كما هو في أغلبية المحاجات، أو قد يكون متفارقاً، ينطلق من مقدمة للاستدلال على أكثر من نتيجة.

ممتاز! الآيباد هو الذي سيحسم ما إذا كنت قد فهمت ما مضى أم لا.

تدريبات عملية إذاً!

هو كذلك! لكن قبل أن ندخل إلى هذه التطبيقات دعني أنبهك إلى بعض الأمور:

تمام!

- **أولاً، معايرة المحاجة يا أحمد، أداة**

محورية لمقاربة وإدارة الحوارات النقدية بصورة منهجية. وهي تكتسب هذه المحورية لدورها الفعال في الكشف عن المنطلقات الأولية وبنية الاستدلال التي تقف خلف قناعتنا وقناعات الآخرين وتوضيحها. وفي الحقيقة، كثير من المحاجات تحرج أمام نفسها بمجرد معايرتها.

لكن للأسف، بحسب تجربتي، معايرة المحاجة تكاد تكون من أصعب عمليات النقد وأقساها على الذهن، فهي تحتاج إلى درجة عالية من التركيز والصبر للبحث خلف منطقنا أو منطق الآخرين.

- **ثانياً**، معايرة المحاجة بكفاءة عالية، تتطلب التعرف إلى مزيد من المفاهيم التحليلية التي سنتناولها في الفصول القادمة عن **تقييم المحاجات، أنواع الاستدلال، وأنواع المحاجات**، فبعض الصعوبات التي قد تواجهك في البداية ستبدو أيسر بكثير بعد إكمالنا التقديم لباقي المفاهيم.

وهنا يجب أن تلتزم بقاعدة «دع القيادة لي واستمتع بالرحلة»، فللأسف ستكرر عبارة «هذا ما سوف نتناوله في محطات قادمة» بما يحتاج منك إلى درجة عالية من الصبر.

- **ثالثاً**، حينما يتعلق الأمر بمعايرة المحاجات تحديداً، لا بد من أن أعيد عليك ما قلناه سابقاً، عن أنه ليس منوطاً بالمفكر النقدي أو حتى متوقعاً منه أن يطبّق الأدوات

المنهجية التي يمتلكها على كل شاردةٍ وواردةٍ من المحاجات التي تُعرض عليه. لكن بالمقابل، تملُّك القدرة على معايرة المحاجات أداة نقدية لا غنى عنها، إذا ما أردنا التقدم الفكري في ما يلينا ويهمنا من الموضوعات.

- رابعاً، حينما نأتي إلى الأمثلة، حاول أن تتعامل معها من دون التفكير كثيراً في ما إذا كنت متفقاً معها أو لا، حاول أن تميز بين عملية المعايرة كعملية تحليلية وعملية التقييم، فالمعايرة هي في الأساس عملية فهم قبل أن تكون عملية تقييمية؛ لذلك، حاول أن تكون أدواتياً قدر ما تستطيع في التعامل مع هذه الأمثلة. فالانشغال بضعفها أو قوتها سيحيد بك عن الهدف الأساس من هذا الفصل.

> معايرة المحاجات وسيلة محورية لتقويم المحاجات وإثارة النقاشات حولها.

> معايرة المحاجة في الأساس هي عملية فهم قبل أن تكون عملية تقييم.

اتفقنا يا بطل؟

اتفقنا يا دكتور!

إذاً، هيا بنا!

> معايرة المحاجات بكفاءة تتطلب التعرف إلى جملة المفاهيم النقدية المتعلقة بعملية تقويم المحاجات وأنواع الاستدلال وأنواع المحاجات من حيث منهجية الاستدلال.

> معايرة المحاجة تسهم في إلهام منطقنا ومنطلقاتنا وفهم منطق الآخرين ومنطلقاتهم.

> كثير من المحاجات تحرج أمام نفسها بمجرد معايرتها.

دعنا الآن نتناول أول مثال، اقرأ هذه المحاجة التي أبرر بها بدايتي التفصيلية بمفهوم القضايا:

فهم الأدوات المنهجية للمنطق اللاصوري مرتبط جداً بفهم المحاجة التي هي مدار دراسته؛ وفهم المحاجة جيداً وتمييزها عما عداها من الكلام يعتمد إلى حد كبير على فهم القضايا وأنواعها؛ لذلك، رأيتُ أن

البداية بشرح القضايا وأنواعها هي أفضل مقدمة لإفهام الأدوات المنهجية للمنطق اللاصوري.

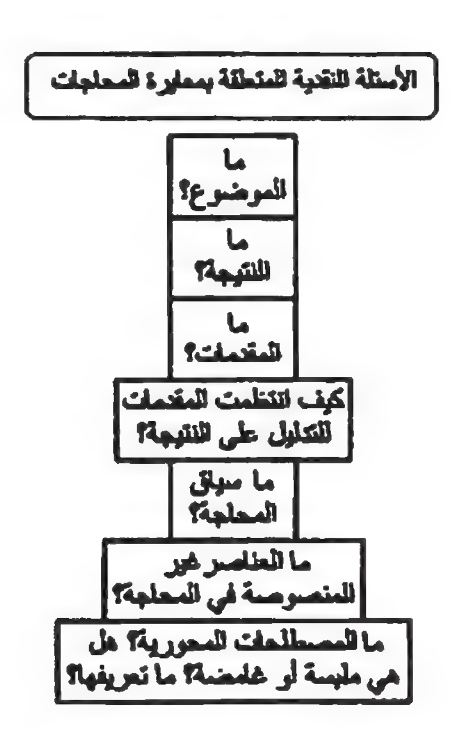
عند معايرة المحاجة، بعد التأكد من أن القطعة التي أمامنا محاجة، وبعد قراءتها مراراً سنجد أنفسنا أمام أسئلة رئيسة هي من أهم الأسئلة النقدية التي تعبّر عن امتلاكنا قوالب جاهزة لاستقبال المحاجات.

برجاء يا أحمد اكتبها في طرف مدونتك واحتفظ بها على جنب على طول حديثنا.

تمام!

الأسئلة كما يأتي:

- ما الموضوع؟
- ما النتيجة؟
- ما المقدمات؟
- كيف انتظمت المقدمات للتدليل على النتيجة، ما بنية المحاجة؟
- ما سياق الحجاج (Argument Context)؟
- ما العناصر غير المنصوصة أو المُتضَمّنة في المحاجة (Unstated or Implicit Argument Components)؟
- ما المصطلحات المحورية (Key Terms)؟ ما تعريفاتها (Definitions)؟ هل هناك مصطلحات مُلبِسة (Ambiguous) أو غامضة (Vague).



هذه الأسئلة السبع هي أسئلة محورية في معايرة المحاجة، يفترض نظرياً أن تكون المحاجة جاهزة لعملية التقييم بمجرد الإجابة عنها. والمطلوب في هذا الفصل، وما يليه من فصول في هذه الرحلة، أن نبدأ الطريق في قوْلَبة هذه الأسئلة النقدية حتى تصبح عادة فكرية نمارسها قبل المحاجات.

سنبدأ أولاً في الأمثلة التي تلينا، ابتداءً من المثال الحالي، التدرب على علاج الأسئلة الأربع الأولى: ما الموضوع؟ ما النتيجة؟ ما المقدمات؟ ما بنية المحاجة؟ ثم سنذهب بعد ذلك لعلاج سؤال: ما سياق المحاجة؟ وسؤال: ما العناصر غير المنصوصة في المحاجة؟ أما سؤال: ما المصطلحات المحورية وهل هي ملبسة أم غامضة؟ فهو ما سنتناوله في فصلنا القادم عن اللغة والتفكير النقدي، تمام؟

تمام!

الآن، ارجع إلى الأسئلة والقطعة! اكتب لي المحاجة في نسخة معيارية!

ما موضوع هذه المحاجة وما نتيجتها؟

موضوعها ما إذا كانت البداية بشرح القضايا وأنواعها هي أفضل مقدمة لإفهام الأدوات المنهجية للمنطق اللاصوري، ونتيجتها أن البداية بشرح القضايا وأنواعها هي أفضل مقدمة لإفهام الأدوات المنهجية للتفكير النقدي.

تمام التمام يا أحمد!

لكن يا دكتور في بيان الموضوع والنتيجة، الأمر يبدو وكأنه إعادة فارغة المعنى! لا أجد اختلافاً بينهما، فما الفائدة من السؤال عن الموضوع؟

هاهاها! الفائدة كما سيأتي معنا في فصل قادم، أن الموضوع والنتيجة في أحيان كثيرة يفترقان، وبالذات في الحوارات الحيّة؛ حيث يكون الموضوع أو سؤال الحجاج الرئيس في مكان، ونتيجة المحاجج في مكان آخر. فالسؤال عن الموضوع باستمرار يجعلنا ممسكين بزمام الأمر، والتكرار البادي في صياغتها يعني أننا في الطريق الصحيح. أما الفائدة الثانية للسؤال عن موضوع الحجاج هو أن السؤال عنه يفتح الآذان للمحاجات المخالفة التي قد تُطرح فيه. على سبيل المثال هنا، ما يراه آخرون من المناطقة اللاصوريين باعتباره المقدمة الأفضل لإفهام أدوات المنطق اللاصوري.

السؤال عن موضوع الحجاج عند معايرة المحاجات يمنح حيدة لأطراف الحجاج في حالة الحوار عنه، كما أنه ينبه متلقي المحاجة لطبيعة الحجاج المخالف الذي قد ينشأ فيه.

ما يهمنا هنا هو أن نجعل السؤال عن الموضوع في معايرة المحاجات عادة فكرية، وإن بدا أن الإجابة عنه قد تكون مجرد تعديل طفيف على النتيجة المنصوصة في المحاجة.

تمام!

الآن عاير لي هذه المحاجة، بيّن مقدماتها ونتيجتها على شاكلة سطور مرقمة ومرتبة على نحو منطقي.

١ ـ فهم الأدوات المنهجية للمنطق اللاصوري مرتبط بفهم المحاجة التي هي مجال دراسته.

٢ ـ فهم المحاجة وتمييزها عما عداها من الكلام يعتمد على فهم القضايا وأنواعها.

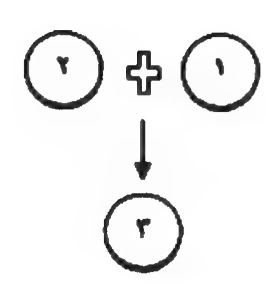
إذاً،

٣ ـ البداية بشرح القضايا وأنواعها هي أفضل مقدمة لإفهام الأدوات المنهجية للمنطق اللاصوري.

هكذا؟

تمام يا أحمد!

لكن برأيك كيف انتظمت هاتان المقدمتان للتدليل على النتيجة؟



أعتقد في شاكلة متصلة. هكذا:

تماااام! وذلك كما قلنا لأنه لا يمكن لإحدى هاتين المقدمتين أن تصل إلى النتيجة من دون مساندة دلالية من المقدمة الأخرى.

الآن يا أحمد، نريد تناول ثلاث قواعد مهمة في معايرة المحاجات.

دعنا نقف قليلاً مع القضية الأولى في هذه النسخة المعيارية:

١ ـ فهم الأدوات المنهجية للمنطق اللاصوري مرتبط جداً بفهم المحاجة التي هي مدار دراسته.

فالقاعدة الأولى هي:

- يجب تفادي الضمائر الراجعة قدر الإمكان في النسخة المعيارية.

بمعنى، أن نعبّر عن قول المحاجج: «المحاججة التي هي مجال دراسته».
بـ المحاججة التي هي مدار دراسة المنطق اللاصوري.

تمام!

أما القاعدة الثانية فهي:

- السطر المُرقّم في النسخة المعيارية يجب ألا يحتوي على محاجة.

لا مانع من أن يتكون من قضايا مركبة (Compound Statements)، لكن يجب أن تتأكد باستمرار أنه بذاته ليس محاجة.

يفضل تفادي الضمائر الراجعة في النسخة المعيارية قدر الإمكان.

السطر المُرقّم في النسخة المعيارية يجب ألا يكون بذاته محاجة.

اسمم!

والآن، لاحظ المحاجج في قوله: «المحاججة التي هي مدار دراسته». «التي» هنا جاءت كأداة واصلة للقضية القائلة: المحاجة هي مدار دراسة المنطق اللاصوري. بالتالي، فإن هذه الجملة بأكملها عبارة عن قضية اتصالية كما يأتي:

١ - فهم الأدوات المنهجية للمنطق اللاصوري مرتبط جداً بفهم المحاجة.
والمحاجة هي مدار دراسة المنطق اللاصوري.

هذه القضية الموصولة الأخيرة: المحاجة هي مدار دراسة المنطق اللاصوري، تبدو في *سياقنا* الحالي، بعد أن تعرفت إلى المحاجة، وكأنها ادعاء شارح؛ لكن لو صادفت هذه القطعة في *سياق* لم تكن تعرفت فيه بعد إلى «المحاجة» وعرفت أنها مجال دراسة المنطق

اللاصوري، ربما ننظر إليها باعتبارها محاجة.
كما يأتي:

فهم الأدوات المنهجية للمنطق اللاصوري مرتبط جداً بفهم المحاجة، لأن المحاجة هي مدار دراسة المنطق اللاصوري.

تمام؟

تمام! يظهر السياق مرة أخرى كمفهوم محوري!

في نهاية هذا الفصل بإذن الله، ستتعرف أكثر إلى محوريته.

بالتالي يا أحمد، يمكن أن تعتمد هذه القضية كمقدمة في محاجة فرعية أو تعتبرها مجرد ادّعاء شارح.

تمام!

وأخيراً، القاعدة الثالثة متعلقة بالشق من القطعة الذي يحتوي على ادعاء النتيجة: (لذلك، *رأيتُ* أن البداية بشرح القضايا وأنواعها هي أفضل مقدمة لإفهام الأدوات المنهجية للمنطق اللاصوري).

حيث يفضل عدم إظهار العبارات الشخصية كـ «رأيت»، «أعتقد» «في وجهة نظري» وغيرها في النسخة المعيارية، فمن الجيد أنك انتبهت لذلك.

ممتاز!

إذاً انظر! نسختي المعيارية جاءت على هذا الشكل:

يفضل تفادي إظهار العبارات الشخصية في النسخة المعيارية قدر الإمكان.

١ - المحاجة هي مدار دراسة المنطق اللاصوري.

إذاً،

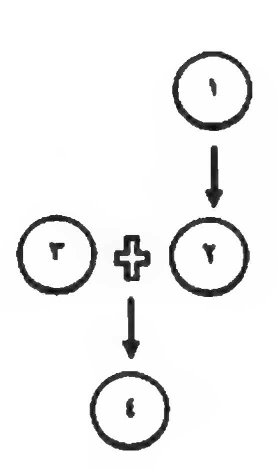
٢ - فهم الأدوات المنهجية للمنطق اللاصوري مرتبط (جداً) بفهم المحاجة.

٣ - فهم المحاجة (جيداً) وتمييزها عما عداها من الكلام يعتمد (إلى حد كبير) على فهم القضايا وأنواعها.

إذاً،

٤ - البداية بشرح القضايا وأنواعها هي أفضل مقدمة لإفهام الأدوات المعرفية المتعلقة بالمنطق اللاصوري.

وشاكلتها على هذا النحو:



حيث هناك محاجة فرعية للتدليل على المقدمة الثانية (النتيجة الفرعية)، ثم انتظمت المقدمتان (٢)، و(٣) للتدليل على النتيجة (٤) في شاكلة متصلة. تمام؟

تمام!

هل لاحظت يا أحمد احتفاظي ببعض العبارات بين قوسين في هذه النسخة المعيارية؟ عبارات أراك قد أهملتّها في نسختِك المعيارية.

لا، لم ألحظ ذلك.

إذاً، أعد قراءتها.

أهاااا! فما المعنى؟

سنأتي على ذلك بعد قليل.

تركت لك القيادة ولا أزال استمتع بالرحلة!

هاهاها! الآن سنتناول مثالين حيّين نستعرض فيهما بعض المفاهيم المتعلقة بمعايرة المحاجات.

اقرأ هذه القطعة لمحمد عابد الجابري (مفكر مغربي ١٩٣٥ ـ ٢٠١٠) في سياق حديثه عن ثورة ٢٣ يوليو ومشروعها القومي العربي في مواجهة تحديات المستقبل، وذلك في ندوة بالقاهرة عام ١٩٨٦.

وهناك تحدٍّ آخر يجب أن نواجهه داخل أنفسنا وهو فكرة «الزعيم البطل» الذي يقوم بالنسبة إلى الوعي القومي العربي الآن مقام «المهدي المنتظر» بالنسبة إلى الوعي الديني في القرون الوسطى. خاصة أن البطل التاريخي ظاهرة تاريخية لا تخضع للقانون وإنما هي ظاهرة تقوم على التقاء سلاسل من الأسباب المتوازية والمتقاطعة التقاء لا يمكن التنبؤ به بحال من الأحوال. وبالتالي فالمراهنة عليه مراهنة على المصادفة. وهذا أمر ينطوي على هروب لاشعوري من المسؤولية: مسؤولية مواجهة الواقع. «البطل التاريخي» الموجود باستمرار هو الشعب. ولكن هذا البطل لا يقوم بدوره التاريخي إلا إذا تم تحريكه من خلال تنظيمات شعبية ومن خلال نضالات متواصلة متنامية يحركها ويوجهها ويقودها المثقفون وكل أفراد النخبة الوطنية التي تحمل مشروع المستقبل وتبشر به. وإذاً، فبدل انتظار «البطل التاريخي»

«المهدي المنتظر» يجب العمل على بلورة نخبة وطنية مثقفة وواعية تبشر بالتغيير وتخطط له وتعمل على استعجال حركته وصيرورته[1].

هاااا! هل في القطعة محاجة؟

نعم!

والآن يا أحمد، انتبه جيداً لما سأقول قبل البداية في معايرة هذه القطعة!

في محاولة الإجابة عن أسئلتنا الأربعة في هذا الجزء من الفصل، فإن إدراك بنية المحاجة ليس أمراً يسيراً؛ لأنه للأسف كثير من القطع التي تحتوي على محاجات في اللغة الطبيعية، لا تسير بسلاسة منطقية مرتبة على طريقة «بما أن إذاً»، كما أن القطع في أحيان كثيرة تحتوي على ادعاءات شارحة، خلفية معلومات، تفصيل، تمثيل أو إعادة للصياغة، وكذلك استطرادات، قصص، تعليقات جانبية وعبارات شخصية نحو: يؤسفني، مما يزعجني، مما يثير عجبي وما إلى ذلك.

فالوصول من بين هذه الديكورات إلى خارطة الهيكل الرئيس للمبنى ليس أمراً يسيراً. بمعنى، أن الوصول إلى النتيجة كقضية رئيسة في صُلب الموضوع، وإلى المقدمات كبُنى منطقية محورية بين مجموع القضايا المذكورة في القطعة، وفوق هذا وذاك،

---

(١) هذه القطعة عن الصفحة ١٦٠ من كتاب إشكاليات الفكر العربي المعاصر للدكتور محمد عابد الجابري. الطبعة السادسة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

الوصول إلى البُنية التي انتظمتها المقدمات للتدليل على النتيجة؛ يتطلب قراءة القطعة مرات عديدة للتأكد من فهمها. كما وقد يتطلب الأمر إعادة صياغة (Rewording) وتعديل (Editing) في شكل قطع ولصق لبعض القضايا عندما نأتي إلى تحويلها إلى النسخة المعيارية.

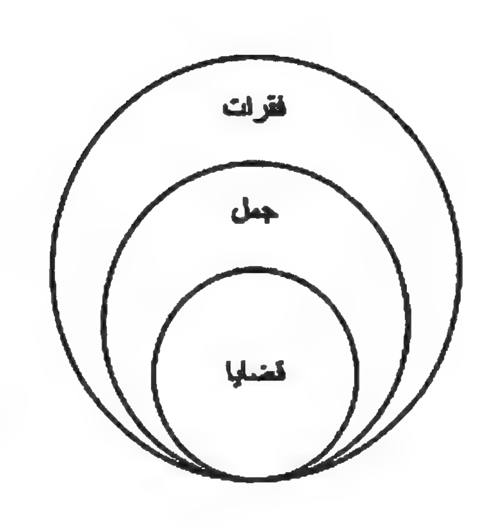
لذلك، فأنا سأعطيك بعض المنهجيات والخطوات افهمها عني ثم ارجع لتُطبّقها على القطعة.

تمام!

- **أولاً**: ابدأ بسؤال هل في القطعة محاجة؟ هل يريد هذا الكاتب أو المحاضر أن يقنعني بفكرة أو قضية معينة من خلال التقديم لها بمجموعة من الأفكار أو القضايا؟
- **ثانياً**: إذا كانت الإجابة نعم، اذهب مباشرة إلى القطعة وقسمها إلى فقرات بحيث تكون الجمل في الفقرة الواحدة مترابطة مع بعضها، وتعبّر عن فكرة متميزة.

لا تهتم كثيراً بتقسيم القطعة إلى قضايا مكتملة في هذه المرحلة.

- **ثالثاً**: ابدأ في قراءة الفقرات مراراً، ومن ثَم ابدأ إعادة تقسيمها من جديد إلى قضايا. وهنا يمكنك إعادة صياغتها بحيث تعود قضايا مكتملة (لا مانع من أن تكون القضايا مركبة).



حاول في هذه المرحلة من التعديل أن تقلّل من الضمائر الموجودة في القطعة قدر الإمكان، كما حاول أن تلتزم بعبارة واحدة إذا كان المحاجج يعبِّر عن مصطلحات محورية في المحاجة بتعابير مختلفة. مثلاً في القطعة السابقة عبارة «البطل التاريخي»، «المهدي المنتظر» و«الزعيم البطل».

وأخيراً، في هذه المرحلة، ابدأ في ترقيم سطور القضايا داخل الفقرات.

- رابعاً: بعد تحويل القطعة إلى فقرات تحوي داخلها سطوراً مرقمة من القضايا المكتملة وخالية من الضمائر قدر الإمكان، أبدأ بالبحث عن النتيجة: القضية الرئيسة التي يريد المحاجج إقناعك بها.

وهنا انتبه لأمرين:

I أن النتيجة قد توجد في بداية القطعة، وسطها أو في نهايتها، وفي أحيان قد تذكر في مكان ويُعاد صياغتها في مكان آخر.

II أن النتائج قد تتعدد، إما لأن طبيعة الإسناد متفارقة، أو لوجود محاجات فرعية. فانتبه تحديداً إلى الشاكلة الخطية لأن كل مقدمة فيها قد تبدو وكأنها النتيجة الرئيسة.

- خامساً: بعد أن تقسم الفقرات إلى قضايا وتحدد النتيجة، ارجع من جديد إلى قراءة الفقرات (مقسمة إلى قضاياها) بغرض تحديد المقدمات.

في هذه الخطوة المفصلية، يجب أن تميز

المقدمات، كبنى منطقية أساسية، داخل كل فقرة؛ عن أمرين:

١ ـ خلفية المعلومات والاستطرادات والتفصيل والتمثيل والتعليقات الجانبية، وهنا ربما تتخلى عن بعض الفقرات بالكامل.

٢ ـ الادّعاءات الشارحة لها التي ترتبط بها منطقياً.

فالقضايا التي وضعتها في فقرة واحدة، قد تبدو في أحيان وكأنها محاجات فرعية، على الرغم من أنها في الحقيقة ليست سوى ادّعاء رئيس يعاد تفصيله أو صياغته بطريقة مختلفة من خلال مجموعة من الادّعاءات الشارحة التي جاءت بعده، أو بالمقابل قد تكون ادعاءً رئيساً جاء كخلاصة نهائية لمجموعة من الادّعاءات الشارحة التي جاءت قبله.

فبعد أن تميّز المقدمات كادعاءات رئيسة داخل هذه الفقرات يمكنك صياغة المقدمة كادّعاء رئيس في الفقرة بالاستفادة من شرحها. هذه العملية قد تحتاج إلى قطع ولصق بين الادّعاء المشروح والادّعاءات الشارحة، لكن حاول أن تلتزم بعبارات المحاجج قدر الإمكان.

- سادساً: بعد أن تحدّد المقدمات، اقرأها مرة أخرى لبيان البنية التي انتظمتها المقدمات للتدليل على النتيجة، وهنا قد يحتاج الأمر إلى إعادة ترتيبها لوضعها وفق تراتب منطقي، حينها أعد ترقيم سطورها.

اقرأ القطعة جيداً وتأكد أنها محاجة.

قسّم القطعة إلى فقرات بحيث تعبر كل فقرة عن أفكار مترابطة.

إبدأ في تقسيم كل فقرة إلى قضايا مكتملة واضحة خالية من الضمائر وفي سطور مرقمة.

إبدأ في البحث عن النتيجة.

إبدأ في البحث عن المقدمات وميزها عن الادعاءات الشارحة أو حاول استخراجها كخلاصات.

اقرأ مراراً لتحديد بنية المحاجة وأعد ترتيب القضايا على نحو منطقي.

اختبر نسختك المعيارية مع النسخة الأصلية.

- سابعاً وأخيراً: اقرأ النسخة المعيارية للتأكد من أنك لم تزد على منطق المحاجج ولم تنقص منه شيئاً، وأن سطور القضايا ليست بذاتها محاجات، وأنها متراتبة على نحو منطقي، كما حاول التأكد قدر الإمكان من تقدُّم الموضوع على المحمول في القضايا وخلوها من الضمائر[1].

تمام يا أحمد؟

تمام يا دكتور!

إذاً، خذ الآيباد وابدأ في تقسيم القطعة إلى فقرات.

هاا! هكذا يا دكتور؟

- وهناك تحدٍّ آخر يجب أن نواجهه داخل أنفسنا وهو فكرة «الزعيم البطل» الذي يقوم بالنسبة إلى الوعي القومي العربي الآن مقام «المهدي المنتظر» بالنسبة إلى الوعي الديني في القرون الوسطى.

- خاصة أن البطل التاريخي ظاهرة تاريخية لا تخضع للقانون وإنما هي ظاهرة تقوم على التقاء سلاسل من الأسباب المتوازية والمتقاطعة التقاء لا يمكن التنبؤ به بحال من الأحوال. وبالتالي فالمراهنة عليه مراهنة على المصادفة، وهذا أمر ينطوي على هروب لاشعوري من المسؤولية: مسؤولية مواجهة الواقع.

---

(١) هذه الخطوات لمعايرة المحاجات بتصرف عن: (Govier, 2010: 31)! تحت عنوان: (General Stratigies for Standerdizing Arguments).

- «البطل التاريخي» الموجود باستمرار هو الشعب، ولكن هذا البطل لا يقوم بدوره التاريخي إلا إذا تم تحريكه من خلال تنظيمات شعبية ومن خلال نضالات متواصلة متنامية يحركها ويوجهها ويقودها المثقفون وكل أفراد النخبة الوطنية التي تحمل مشروع المستقبل وتبشر به.
- وإذاً، فبدل انتظار «البطل التاريخي» «المهدي المنتظر» يجب العمل على بلورة نخبة وطنية مثقفة وواعية تبشر بالتغيير وتخطط له وتعمل على استعجال حركته وصيرورته.

ممتاز! والآن، ما النتيجة يا أحمد؟ ما القضية الرئيسة التي يريد الجابري إقناعك بها كعامل على التغيير في المنطقة العربية. انتبه للعبارات الدالة على المحاجة.

أعتقد أنها القضية الموجودة في الفقرة الأخيرة:

«وإذاً» فبدل انتظار «البطل التاريخي» «المهدي المنتظر» يجب العمل على بلورة نخبة وطنية مثقفة وواعية تبشر بالتغيير وتخطط له وتعمل على استعجال حركته وصيرورته.

ممتاز يا أحمد! هكذا تكون قد قطعت نصف الطريق.

الآن، اذهب إلى القطعة، قسّمها إلى قضايا مكتملة في سطور مرقمة، وعدّل صياغتها بما يجعلك ملتزماً بتعابير موحدة ومقلّلاً من

استخدام الضمائر قدر إمكانك. لا مانع من أن تحتوي السطور المرقمة على قضايا اتصالية.

هنا سؤال يا دكتور! الضمير «نحن» في القطعة هل يمكن فهمه مثلاً بأنه يشير إلى «طلاب التغيير في المنطقة العربية».

ممتاز! نعم! من سياق المحاجة وحديثه عن ثورة يوليو يمكن أن يُحمل الضمير «نحن» على هذا المعنى.

١ ـ طلاب التغيير في الوطن العربي يجب أن يواجهوا تحدي فكرة «البطل التاريخي» داخل أنفسهم.

٢ ـ البطل التاريخي يقوم بالنسبة إلى الوعي القومي العربي الآن مقام «المهدي المنتظر» بالنسبة إلى الوعي الديني في القرون الوسطى.

٣ ـ ظاهرة البطل التاريخي ظاهرة تاريخية لا تخضع لقانون.

٤ ـ ظاهرة البطل التاريخي هي ظاهرة تقوم على التقاء سلاسل من الأسباب المتوازية والمتقاطعة، التقاء لا يمكن التنبؤ به بحال من الأحوال.

٥ ـ المراهنة على ظهور البطل التاريخي مراهنة على المصادفة.

٦ ـ المراهنة على ظاهرة من طبيعتها المصادفة أمر ينطوي على هروب لاشعوري من مسؤولية مواجهة الواقع.

٧ ـ «البطل التاريخي» الموجود باستمرار هو الشعب.

٨ ـ الشعب لا يقوم بدوره التاريخي، إلا إذا تم تحريكه من خلال تنظيمات شعبية ومن خلال نضالات متواصلة متنامية يحركها ويوجهها ويقودها المثقفون وكل أفراد النخبة الوطنية التي تحمل مشروع المستقبل وتبشر به.

٩ ـ وإذاً، فبدل انتظار البطل التاريخي يجب العمل على بلورة نخبة وطنية مثقفة وواعية تبشر بالتغيير وتخطط له وتعمل على استعجال حركة التغيير وصيرورته.

هكذا؟

يا سلاااام! عمل على أعلى مستوى. ممتاز يا أحمد!

والآن يا أحمد، نحن في إطار البحث عن المقدمات كبُنى منطقية أساسية لتمييزها عن الادّعاءات الشارحة والتعليقات الجانبية، وكذلك نحن أمام سؤال البنية التي انتظمتها هذه المحاجة. فدعنا نقرأ القضايا كما عدلتها مرة أخرى، لنحاول استكشاف ذلك.

تمام!

من الواضح يا أحمد، أن نتيجة المحاجج، القضية (٩)، عبارة عن قضية اتصالية موصولها **الأول**: هو أنه يجب عدم انتظار أو المراهنة على ظهور البطل التاريخي. وموصولها **الثاني**: هو أنه بالمقابل يجب العمل على بلورة نخبة وطنية مثقفة تبشر بالتغيير وتخطط له وتعمل على استعجال حركة التغيير وصيرورته؛ حيث

عبارة «فبدل» في جاءت كأداة تفيد الاتصال والمقابلة بين موصوليها.

هنا، المحاجج حاول من القضية (١) إلى القضية (٦)، إقناعنا بالموصول الأول من نتيجته: يجب عدم انتظار أو المراهنة على ظهور البطل التاريخي، بينما كان غرضه من القضية (٧) و(٨) إقناعنا بالموصول الثاني من نتيجته: يجب العمل على بلورة نخبة وطنية مثقفة تبشر بالتغيير وتخطط له وتعمل على استعجال حركة التغيير وصيرورته.

تتفق معي؟

نعم! اتفق معك.

والآن بناء على ذلك، دعني أريك ما أرى:

- **القضية (١) *بالنسبة إلي* مجرد ذكر أولي للنتيجة التي أعيدت صياغتها في القضية (٩).**
- **القضية (٢) تعليق جانبي وصف به المحاجج ما يراه من مقام فكرة البطل التاريخي في الوعي العربي، لكنها لم تكن ذات ثقل منطقي في التدليل على الموصول الأول من النتيجة.**
- **القضية (٣) والقضية (٤) *بالنسبة إلي* قضايا أعادت صياغة نفسها. يمكن أن نكتفي بواحدة منهن أو يمكن أن نعتبرهما قضية اتصالية فندرجهما في سطر مرقم واحد.**

أتفق معك!

بالتالي، فأنا أرى أن النسخة المعيارية للمحاجة ستأتي على هذا الشكل:

١ ـ ظاهرة البطل التاريخي هي ظاهرة تقوم على التقاء سلاسل من الأسباب المتوازية والمتقاطعة، التقاء لا يمكن التنبؤ به (بحال من الأحوال).

إذاً،

٢ ـ المراهنة على ظهور البطل التاريخي مراهنة على المصادفة.

٣ ـ المراهنة على ظاهرة من طبيعتها المصادفة أمر ينطوي على هروب لاشعوري من مسؤولية مواجهة الواقع.

إذاً،

٤ ـ طُلاب التغيير في الوطن العربي يجب ألّا يراهنوا على ظهور البطل التاريخي.

٥ ـ الشعب هو البطل التاريخي الموجود باستمرار.

٦ ـ الشعب لا يقوم بدوره التاريخي (إلا إذا) تم تحريكه من خلال تنظيمات شعبية ومن خلال نضالات متواصلة متنامية يحركها ويوجهها ويقودها المثقفون وكل أفراد النخبة الوطنية التي تحمل مشروع المستقبل وتبشر به.

إذاً،

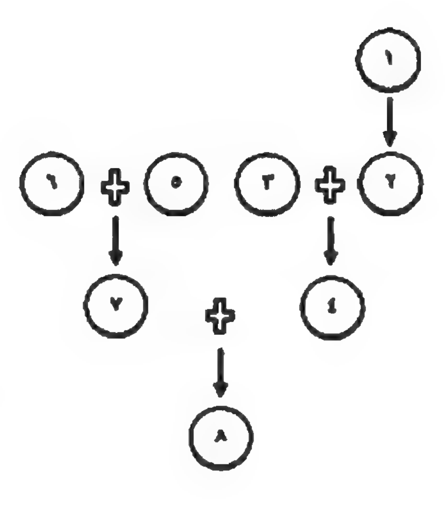
٧ ـ طُلاب التغيير في الوطن العربي يجب أن يعملوا على بلورة نخبة وطنية مثقفة وواعية تبشر بالتغيير وتخطط له وتعمل على استعجال حركة التغيير وصيرورته.

٨ ـ طُلاب التغيير في الوطن العربي يجب أن لا يراهنوا على ظهور البطل التاريخي.

إذاً،

٩ ـ طُلاب التغيير في الوطن العربي يجب أن لا يراهنوا على ظهور البطل التاريخي، ولكن طلاب التغيير في الوطن العربي يجب أن يعملوا على بلورة نخبة وطنية مثقفة وواعية تبشر بالتغيير وتخطط له وتعمل على استعجال حركة التغيير وصيرورته.

وهذه المحاجة شاكلتها على هذا النحو:



حمداً لله على السلامة يا دكتور!

هاهاها! سلمك الله يا أحمد!

والآن يا أحمد، أود تنبيهك إلى مسألة مهمة. في النسخة المعيارية لهذه المحاجة، كررنا القضية (٤) مرتين. أليس كذلك؟

نعم!

هذه الخطوة ـ إعادة كتابة سطر من السطور المرقمة أو احتواء أكثر من سطر على قضايا لها المعنى ذاته ـ بشكل عام، خطوة غير مُحبذة، إلا في مثل هذه الحالات التي تتداخل فيها القضايا بسبب من المحاجات الفرعية[١]. تمام؟

تمام!

الآن راجع نسختنا المعيارية مقابل النسخة الأصلية للمحاجة!

على أعلى مستوى! لم نزد عليها شيء ولم ننتقص منها شيء!

---

(١) (Govier, 2010: 31).

إذاً، نحن في أمان من غضب الجابري!

هاهاها!

الآن، هيا بنا إلى مثال أخير نذهب بعده للحديث عن الدقة في معايرة المحاجات.

أقرأ هذه القطعة لمالك بن نبي (مفكر جزائري ١٩٠٥ ـ ١٩٧٣)، عن مفهوم القابلية للاستعمار الذي يعني عنده عدم قُدرة الشعوب على استثمار قُدرات أفرادها ومواردها.

تأنَّ في فهم هذه القطعة، وحاول أن تحدد أولاً ما إذا كانت في القطعة محاجة أم لا؟

«...لا يجوز لنا أن نغفل الحقائق، فالحكومة مهما كانت ما هي إلا آلة اجتماعية تتغير تبعاً للوسط الذي تعيش فيه وتتنوع معه، فإذا كان الوسط نظيفاً حراً فما تستطيع الحكومة أن تواجهه بما ليس فيه، وإذا كان الوسط متسماً بالقابلية للاستعمار فلا بد أن تكون حكومته استعمارية».

هذه الملاحظة الاجتماعية تدعونا إلى أن نقرر أن الاستعمار ليس من عبث السياسيين ولا من أفعالهم، بل هو من النفس ذاتها، التي تقبل ذل الاستعمار وتمكنه في أرضها.

وليس ينجو شعب مُستعمر من الاستعمار وأجناده إلا إذا نجت نفسه من أن تتسع لذل الاستعمار وتخلصت من تلك الروح التي تؤهله للاستعمار. ولا يذهب كابوسه عن الشعب ـ كما يتصور بعض ـ بكلمات أدبية أو خطابية ولكن بتحوّل نفسي يصبح معه الفرد قادراً شيئاً

فشيئاً على القيام بوظيفته الاجتماعية، جديراً بأن تحترم كرامته وحينئذ يرتفع عنه طابع «القابلية للاستعمار»، وبالتالي لن يقبل حكومة استعمارية تمتص دمه، فكأنه بتغيير نفسه قد غير وضع حاكميه تلقائياً إلى الوضع الذي يرتضيه»[1][2].

هاااا! كيف وجدتها؟

أرى أن فيها محاجة.

ممتاز! والآن يا أحمد، هذه القطعة مقسمة سلفاً إلى فقرات، بقي أن تُقسمها إلى قضايا لترى نتيجتها، ومن ثم تعيد ترتيبها كنسخة معيارية.

١ ـ الحكومة مهما كانت ما هي إلا آلة اجتماعية تتغير تبعاً للوسط الذي تعيش فيه وتتنوع معه.

٢ ـ فإذا كان الوسط نظيفاً حراً فما تستطيع الحكومة أن تواجهه بما ليس فيه.

٣ ـ وإذا كان الوسط متسماً بالقابلية للاستعمار فلا بد من أن تكون حكومته استعمارية.

---

(١) هذه القطعة عن الصفحة ٣٠، ٣١ من كتاب شروط النهضة لمالك بن نبي. ترجمة عبد الصبور شاهين وعمر كامل مسقاوي. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦.

(٢) يفيد في بيان معنى القابلية للاستعمار عند مالك بن نبي، أن نذكر ما نوه له المترجم في الهامش مباشرة بعد نهاية هذه القطعة كما يأتي:

«يمكننا التدليل على هذا بذكر حالة بعض البلاد الأفريقية والآسيوية التي لم يطأ ترابها الاستعمار، لكنها خاضعة لكل الشروط الاستعمارية مثل الجهل والفقر، بينما بلاد أخرى مثل اليابان أو ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، تحل بأرضها جيوش الاستعمار، ولكن لا تتكون فيها ظروف استعمارية رغم ذلك».

٤ ـ الاستعمار ليس من عبث السياسيين ولا من أفعالهم، بل الاستعمار هو من النفس ذاتها، التي تقبل ذل الاستعمار وتمكّن الاستعمار في أرضها.

٥ ـ ليس ينجو شعب مُستعمر من الاستعمار وأجناده إلا إذا نجت نفسه من أن تتسع لذل الاستعمار وتخلصت من تلك الروح التي تؤهله للاستعمار.

٦ ـ لا يذهب كابوس الاستعمار عن الشعب ـ كما يتصور بعض ـ بكلمات أدبية أو خطابية، ولكن يذهب الاستعمار بتحول نفسي يصبح معه الفرد قادراً شيئاً فشيئاً على القيام بوظيفته الاجتماعية، وجديراً بأن تحترم كرامته.

٧ ـ الفرد حين يكون قادراً على أن يقوم بوظيفته الاجتماعية ويكون جديراً بأن تحترم كرامته يرتفع عنه طابع «القابلية للاستعمار».

٨ ـ إذا ارتفع عن الفرد طابع القابلية للاستعمار فلن يقبل حكومة استعمارية تمتص دمه.

٩ ـ الفرد حين يغير نفسه يكون كأنه قد غيّر وضع حاكميه تلقائياً إلى الوضع الذي يرتضيه.

ممتاز! كلام تمام!

والآن، في بيان النتيجة هناك عبارة محورية ستساعدنا جاء بها المحاجج بعد نهاية الفقرة الأولى، القضايا (١)، (٢)، و(٣)، وفي بداية الفقرة الثانية، القضية (٤) و(٥). فما هي؟

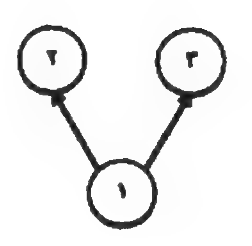
(هذه الملاحظة الاجتماعية تدعونا إلى أن نقرر أن . . .).

ممتاز يا أحمد! فهذه العبارة من «أخوات إذاً»، فهي تدل على أن ما قبلها أريد به أن يكون دليلاً لما بعدها. بالتالي، في الأغلب فإن ما قبلها «مقدمة» وما بعدها «نتيجة».

هنا يا دكتور لي سؤال في القطعة؟

سل ولا تخف!

هاهاها! بعد أن وصف مالك بن نبي الحكومة بأنها آلة اجتماعية تتغير تبعاً للوسط الذي تعيش فيه وتتنوع معه، أتبع ذلك بقضيتين؛ القضية الأولى: «**فإذا كان الوسط نظيفاً حراً، فما تستطيع الحكومة أن تواجهه بما ليس فيه**»، والقضية الثانية: «**وإذا كان الوسط متسماً بالقابلية للاستعمار فلا بد من أن تكون حكومته استعمارية**». باعتقادي، إن هاتين القضيتين مجرد شرح وصفه للحكومة. أليس كذلك؟



نعم، أنا أيضاً *أرى* ذلك، فسيكون من التعقيد أن تعتبر أن تصوره للحكومة مقدمة انتقل منها إلى هاتين النتيجتين - عبر إسناد متفارق - فهي *برأيي* مجرد مزيد من الشرح لوصفه للحكومة في القضية الأولى.

إذاً يا أحمد، دعني أريك ما أرى. انتبه جيداً لما سأقول:

- **أنا أرى أن القضية (١) هي مقدمة محورية ذات ثقل نوعي في هذه المحاجة.**
- **القضية (٢) و(٣) كما قلت مجرد ادّعاءات شارحة.**

- القضية (٤): الاستعمار ليس من عبث السياسيين ولا من أفعالهم، بل الاستعمار هو من النفس ذاتها، التي تقبل ذل الاستعمار وتمكن الاستعمار في أرضها؛ أرى أنها نتيجة فرعية أساسية.

سأحاول صياغتها بنزع **العبارات المحملة العاطفة السلبية** عنها قدر الإمكان، كـ «عبث» و«ذلّ». ومن خلال الاستفادة من تعابير المحاجج في الفقرة اللاحقة، ومحاولة الالتزام بوحدة التعابير مع الفقرة السابقة؛ يمكن صياغة هذه القضية بهذا الشكل: «الحكومة الاستعمارية تأتي من قابلية الشعوب لأن تكون حكومتها استعمارية وليس كنتيجة للأدوار السالبة للسياسيين». (ليس من «عبث» السياسيين وإنما من النفس التي تقبل «ذل» الاستعمار).

وأما القضايا من (٥) إلى (٩)، فأرى أنها ادّعاءات شارحة لادّعاء رئيس، يمكن التعبير عنه بعد قطع ولصق من جملة الادّعاءات الموجودة في الفقرة، ومرة أخرى التزاماً بوحدة التعابير، ونزعاً للعبارات المحملة بالعاطفة كـ «كابوس» و«تنجو»؛ بهذا الشكل: الشعوب المستعمرة لن تتخلص من الحكومات الاستعمارية إلا إذا تخلّصت من طابع القابلية للاستعمار، بتحول نفسي يصبح معه الفرد قادراً على القيام بوظيفته الاجتماعية. (الفرد حينها لن يقبل حكومة استعمارية «تمتص دمه»، فكأنه

في النسخة المعيارية، حاول نزع العبارات المحملة بالعاطفة قدر الإمكان.

في النسخة المعيارية، حاول الالتزام بعبارات المحاجج قدر الإمكان.

في النسخة المعيارية، يُحبذ الالتزام بوحدة التعابير، إذا كان المحاجج يعبر عن مصطلحات محورية بأكثر من طريقة.

بتغيير نفسه قد غير وضع حاكميه تلقائياً إلى الوضع الذي يرتضيه).

هذا الادّعاء الأخير يا أحمد، باعتقادي هو النتيجة الرئيسة في هذه المحاجة التي جاءت شاكلتها خطية.

فأنا أرى أن مالك بن نبي في هذه القطعة منذ البداية، صاغ مقدمة وصف فيها الحكومة بأنها آلة متفاعلة مع الوسط الذي تعيش فيه، ثم أراد أن ينتقل بناء على هذه المقدمة، إلى نتيجة أن السبب الأساس لاستعمار الشعوب، هو قابلية هذه الشعوب للاستعمار، وليس الأدوار السالبة لسياسييها. ومن ثَمّ بناءً على هذه النتيجة الفرعية، أراد أن يقرر قضية تحدّد مسار هذه الشعوب للتخلص من الاستعمار، وهي أن تبدأ في تغيير أفرادها نفسياً بما يجعلهم قادرين على القيام بأدوارهم الاجتماعية ويرفع عنهم طابع القابلية للاستعمار.

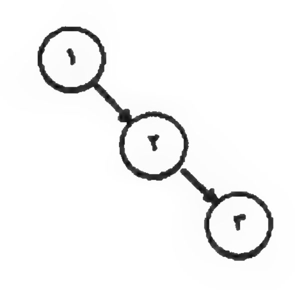
وعليه، فإن هذه المحاجة *برأيي* جاءت على هذا النحو:

هات الآيباد!

١ ـ الحكومة (مهما كانت ما هي إلا) آلة اجتماعية تتغير تبعاً للوسط الذي تعيش فيه وتتنوع معه.

إذاً،

٢ ـ الحكومة الاستعمارية تأتي من قابلية الشعوب المُستعمرة لأن تكون حكومتها حكومة استعمارية.



إذاً،

٣ ـ الشعوب المستعمرة لن تتخلص من الحكومات الاستعمارية (إلا إذا) تخلصت من طابع القابلية للاستعمار، بتحول نفسي يصبح معه الفرد قادراً على القيام بوظيفته الاجتماعية.

تمام؟

دعني أعيد قراءة القطعة لأرى هل هي تمام أم لا!

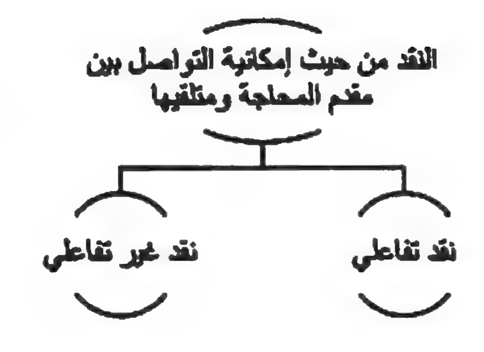
هاااا! ماذا وجدت؟

الأمر بحق يحتاج إلى مزيد من التدريب.

▪ الدِّقَة في مُعايرة المُحَاجَّات (١)

لكن يا دكتور، ما قصة نزع العبارات المحملة بالعاطفة السلبية، وتلك العبارات التي تحرص على وضعها بين قوسين؟

ممتاز! سؤالك قد جاء في وقته. العبارات المحملة بالعاطفة السلبية سنتناولها في فصلنا القادم عن اللغة والتفكير النقدي، جنباً إلى جنب مع سؤال اللبس والغموض والتعريفات. أما العبارات التي نضعها بين قوسين، فقد أتينا عليها، ضمن ما يعرف بـ الدقة في فهم المحاجات (Accuracy in Argument Interpretation).



بشكل عام يا أحمد، هناك نوعان من النقد بناء على التفاعلية بين مقدم المحاجة (Arguer) ومتلقي المحاجة (Audience)، كما يأتي:

- **نقد تفاعلي (Interactive Criticism)**
- **نقد غير تفاعلي (Non-interactive Criticism)**

ما المعنى؟

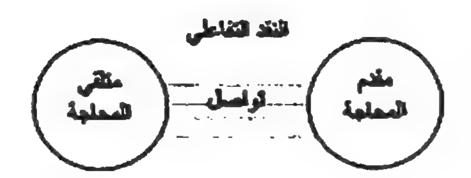
في النقد التفاعلي تظهر عملية النقد، ابتداءً من استقبال المحاجة وتمييزها، محاولة فهمها ومعايرتها، ومن ثَمّ تقييمها؛ في ظروف تسمح لـ متلقي المحاجة أو الناقد بـ التواصل (Communication) مع مقدم المحاجة. أما في

الحجاج غير التفاعلي فإن عملية النقد تظهر في ظروف لا تسمح بهذا التواصل، بين متلقي المحاجة ومقدمها، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

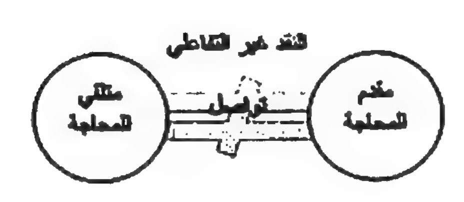
والآن يا أحمد، معايرتنا لمحاجة الجابري ومحاجة بن نبي، هل كانت ضمن نقد تفاعلي أم نقد غير تفاعلي؟

باعتقادي كان النقد غير تفاعلي، لأن الظروف لا تسمح لنا بالتواصل معهما، بينما في مثال البداية للتقديم أدوات المنطق اللاصوري بالتفصيل في القضايا وأنواعها، كان النقد تفاعلياً.

بمعنى، أن مستمعي محاضرة الجابري في القاهرة كانوا على نقد تفاعلي مع محاجته، كما أننا سنكون في حالة من النقد التفاعلي لو قُدّر لمالك بن نبي أن يكون حياً وكان بإمكاننا التواصل معه أكثر.



بهذا المعنى يا دكتور، فإن عملية النقد في النقاشات التي تطرأ مع محاورينا في اليوم والليلة تكون تفاعلية.



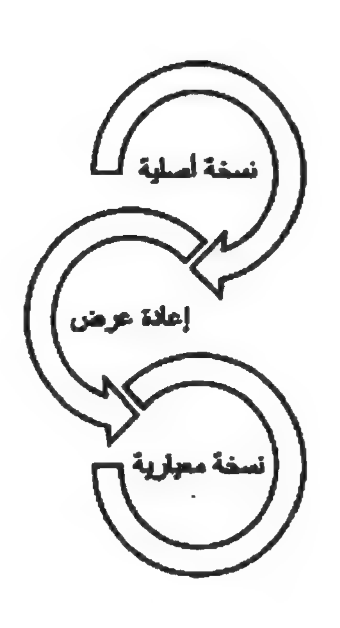
بالضاااابط!

في النقد التفاعلي، ومن خلال التفاعل بمزيد من الأسئلة مع مقدم المحاجة، قد نستطيع التأكد من أن فهمنا للمصطلحات المحورية في المحاجة وترتيبنا لمنطقها، قد جاء بدرجة كبيرة مطابقاً لمعنى ومنطق مقدم المحاجة التي نحن بصدد نقدِها، الشيء الذي

لا نستطيع بلوغه بالدرجة ذاتها في النقد غير التفاعلي.

اسمسم!

والآن يا أحمد، دعنا نأتي على خلاصات مهمة متعلقة بنقدنا غير التفاعلي للأمثلة السابقة:



- **أولاً**: عندما نعاير محاجة، نحن نحولها من النسخة الأصلية (Original Form) ونعيد عرضها (Representation) إلى نسخة معيارية (Standardized Form)، وعليه، فإن النسخة المعيارية هي تعبير عن ربطنا لمنطق المحاجج وفهمنا لادعاءاته. فهي تعبّر إلى حد كبير عن فهمنا نحن وليس عنه هو.

- **ثانياً**: تختلف طريقة الناس في معايرة المحاجات، لتفاوت درجات فهمهم أصلاً من جهة، والتباين في قدْر وطبيعة خلفيتهم المعرفية حول موضوع الحجاج من جهة أخرى. ومن هنا ربما تختلف طريقة معايرتك للمحاجة عن طريقتي في معايرتها، وقد تختلف معايرتنا عن معايرة مالك بن نبي أو الجابري لمحاجتيهما.

فمعايرة المحاجة يا أحمد فرعٌ عن فهمها، لذلك فإن التأني في فهم المحاجة أكبر ضامن لحُسن معايرتها؛ لحسن تعبيرها عن منطق المحاجج.

وكذلك يا أحمد، من واقع تحري الدقة في معايرة المحاجات، وفي أثناء قصنا ولصقنا للخلوص بالمقدمات كبنى منطقية أساسية؛ يجب أن نراعي الالتزام بعبارات المحاجج قدر الإمكان من جهة، ونراعي أننا لم ننقص منها بما يضعفها، ولم نزد عليها بما يقويها من جهة أخرى. وإلا وجدنا أنفسنا قد بدأنا نركب في محاجتنا الخاصة[1].

> النسخة المعيارية للمحاجة تعبر إلى حد كبير عن فهمنا لمنطق المحاجج وادعاءاته وليس عن منطقه وادعاءاته هو.

> تختلف طريقة الناس في معايرة المحاجات لاختلاف درجات فهمهم ولتباين قدر خلفيتهم المعرفية حول موضوع الحجاج.

> معايرة المحاجة فرع عن فهمها.

هاااا! هل ثبتّ هذه المفاهيم؟

تماماً! لكن أين كل ذلك من العبارات الموضوعة بين قوسين؟

أتينا عليها! من الدقة في معايرة المحاجات يا أحمد، أن ننتبه إلى مفهومين متعلقين بالادعاءات، مقدمات كانت أم نتائج، وهما:

- النطاق[2] (Scope of Claim)
- درجة التبني (Degree of Commitment)

دعنا نبدأ بمفهوم نطاق الادّعاء.

تمام!

يقصد بنطاق الادّعاء يا أحمد، حدود ما يدّعي محاجج ما. وبالتالي، **محددات النطاق** قد تتخذ أشكالاً متعددة بحسب طبيعة الادّعاء والسياق الذي ظهر فيه.

فعلى سبيل المثال، في القضايا التي يُشار فيها إلى فئة من الأشياء، لا بد من أن ندقق

---

(١) (Govier, 2010: 51).

(٢) أدين بفضل الترجمة العربية لهذا المصطلح للدكتور محمد عبد الباقي حمد النيل.

في العبارات المُحدِّدَة للكميات (Quantifiers) كـ: كل، غالب، كثير، قليل، بعض، ليس من وغيرها. وكذلك مثلاً من محددات النطاق العبارات التي تشير إلى التكرار الزمني كـ دائماً، أحياناً، نادراً وغيرها.

لاحظ هذه الادعاءات من حيث اختلافها في النطاق:

- كل الناس لا يفكرون نقدياً.
- أغلب الناس لا يفكرون نقدياً.
- كثير من الناس لا يفكرون نقدياً.
- قليل من الناس لا يفكرون نقدياً.
- ليس من الناس من يفكر نقدياً[١].

كل
أغلب
كثير
قليل
بعض

دائماً
أحياناً
نادراً

اسمم!

وهكذا باستمرار يا أحمد، يجب أن نحتفظ بنطاق الادعاء في معايرة المحاجات، فلو حصر المحاجج نطاق ادعائه يجب ألا نوسعه، فإذا مثلاً، تحدث عن بعض أو *أغلب*، يجب ألا ننقله إلى الحديث عن *كل*.

كلام!

ومن المهم في ما يتعلق بمحددات النطاق، أن نتنبه إلى أنها سياقية أو ظرفية. بمعنى، أنها ليست قائمة من عدد محدد معروف من الكلمات، لكنها قد تختلف من ادّعاء إلى آخر ومن محاجة إلى أخرى بحسب ظروف الحجاج وسياق الادّعاء.

كيف؟

نطاق الادّعاء يشير إلى حدود ما تدعي لقضية ما. ومحددات النطاق من العبارات قد تختلف من ادّعاء إلى آخر ومن سياق لآخر.

---

(١) حتى هذه العبارات المُحددة للكمية، في سياقات معينة، قد تحتاج إلى مزيد من التدقيق الإحصائي في شكل نسب مئوية.

لاحظ الاختلاف في النطاق بين الادّعاء والذي يليه:

I. فهم المحاجة وتمييزها عما عداها من الكلام يعتمد (كلياً) على فهم القضايا وأنواعها.

↙ فهم المحاجة (جيداً) وتمييزها عما عداها من الكلام يعتمد (إلى حد كبير) على فهم القضايا وأنواعها.

II. الحكومة (مهما كانت ما هي إلا) آلة اجتماعية تتغير تبعاً للوسط الذي تعيش فيه وتتنوع معه.

↙ الحكومة آلة اجتماعية تتغير (بدرجة كبيرة) تبعاً للوسط الذي تعيش فيه وتتنوع معه.

III. (ليس) ينجو شعب مستعمر من الاستعمار (إلا إذا) تخلص من قابليته للاستعمار.

↙ (من أهم العوامل) التي تخلص الشعوب من الاستعمار، هو التخلص من قابليتها للاستعمار.

فهنا، ستلحظ أن العبارات المحفوظة داخل الأقواس جاءت كمحددات نطاق؛ بمعنى، أن حدود نطاقات الادعاءات الأولى أوسع من حدود نطاقات الادّعاءات التي تليها مما يتطلب بالضرورة قدراً أكبر من التدليل حين نأتي على تقييم هذه الادعاءات.

واضح!

وبشكل عام يا أحمد، المفكر النقدي حساس (جداً)، للعبارات الدالة على نطاق الادّعاء، سواء في تقييم ادّعاءات الآخرين أو في تركيب ادّعاءاته الخاصة؛ حيث تفيد «جداً» هنا بين قوسين درجة مقصودة من تحديد نطاق هذا الادّعاء. فهذه العبارات عندنا يا أحمد لا تستخدم من قبيل العادة كما أنها ليست من نافل القول.

هاهاها! يا دكتور كل شيء عندكم بحساب، أخشى أن تمنعونا الكلام!

هاهاها! التفكير النقدي يا أحمد، يعني في ما يعني، التدقيق في الأفكار، استقبالاً لها أو تعبيراً عنها.

فما المقصود بدرجة التبني؟

المقصود بدرجة التبني هي الدرجة التي نُوليها من الاعتقاد (Degree of Belief) في صدق أو كذب ادّعاء ما أو مقبُوليته أو عدمها[1].

كيف؟

مثلاً، لو سألت الناس إلى أي حد تعتقدون في صدق هذه القضية:

دول الشرق الأوسط ستكون من دول العالم الأول خلال ٥٠ سنة؛

فهنا، ستجد أن الناس ستحمل درجات متفاوتة في الاعتقاد بصدق أو مقبولية هذه

---

(١) سنأتي على تفصيل ذلك في ما بعد عند الحديث عن مفهوم المقبولية في فصل تقييم المحاجة.

القضية. لو عبرت عنها بدرجة مئوية قد تبدأ من صفر في المئة وتصل حتى مئة في المئة.

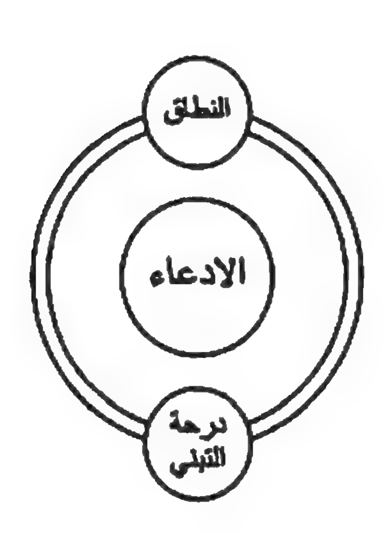
فالادّعاءات، *كيفما اختلفت نطاقاتها*، قد نحملها على درجات متفاوتة من الاعتقاد في صدقها أو كذبها في مقبوليتها أو عدم مقبوليتها. وفي الكلام، هناك بعض العبارات التي تُظهر درجات تبنٍّ عالية (High Degree of Commitment) لادعاء ما، بينما هناك عبارات أخرى تظهر درجات أدنى من التبني للادعاءات (Tentative Degree of Commitment).

لاحظ الفرق بين هذين الادّعاءين:

I. (لا يجوز أن نغفل الحقائق)، فالحكومة مهما كانت ما هي إلا آلة اجتماعية تتغير تبعاً للوسط الذي تعيش فيه وتتنوع معه.

II. (على الرغم من) أن الحكومة لها أدوات فاعلة في التأثير في الوسط الاجتماعي، (إلا أني أرى) أن الحكومة آلة اجتماعية تتغير تبعاً للوسط الذي تعيش فيه وتتنوع معه.

فهنا في الادّعاء الأول عبارة: «لا يجوز أن نغفل الحقائق»، جاءت بما يفيد درجة عالية من التبني لصدق هذا الادّعاء عن طبيعة الحكومة وتفاعلها مع الوسط الاجتماعي. بينما في الادّعاء الثاني عبارة (على الرغم من)، التي أدرج المدعي بعدها اعتبار مخالف في قوله: الحكومة لها أدوات فاعلة في التأثير في الوسط الاجتماعي، وكذلك العبارة الشخصية (إلا أني أرى)؛ جاءت بما يفيد درجة تبني أقل من تلك



التي لمالك بن نبي في اعتقاد هذا الادّعاء.

اممم!

فعبارات كـ: لا يجوز أن نغفل الحقائق، على الإطلاق، من دون أدنى شك، بلا جدال، بالضرورة، بالتأكيد وغيرها؛ تعمل لتظهر درجات تبنٍّ عالية. وذلك على خلاف عبارات كـ: على الأرجح، أغلب الظن، على نحو معقول، ليس بعيداً، ليس مستبعداً وغيرها؛ التي تعمل أحياناً لتحتفظ بدرجات تبنٍّ منخفضة للادّعاءات. وكذلك يا أحمد، مما ينبغي أن يُنتَبه له، هو ما يفيده التقدم بـ عبارات شخصية أو بـ اعتبارات مخالفة أحياناً إلى قدر من الذاتية في تبني الادّعاءات.

> درجة تبني الادعاء تشير إلى الدرجة التي يوليها المدعي للاعتقاد في صدق، كذب، مقبولية أو عدم مقبولية ادعاء ما. درجة تعمل بعض العبارات على إظهارها بدرجات عالية بينما تعمل عبارات أخرى على إظهارها بدرجات منخفضة.

فمثلاً، لاحظ هنا الفرق بين هذين الادّعاءين.

III. هذه النسخة هي *النسخة* المعيارية للمحاجة.

IV. هذه النسخة هي نسختي المعيارية للمحاجة.

فهنا يا أحمد، ياء المتكلم في «نسختي» في الادّعاء الثاني، جئت بها لأفيد أن المحاجات التي عايرتها قد تتحمل نسخاً معيارية أخرى. تمام؟

تمام!

> أحياناً، في بعض السياقات، يعمل التقدم بعبارات شخصية أو اعتبارات مخالفة على إظهار أن المحاجج يقر أن ادعاءه محل نزاع لوجهات نظر معتبرة لديه.

والآن جئنا إلى نقطة مهمة في ما يتعلق بمعايرة المحاجات ودرجة التبني.

وما هي؟

العبارات التي تُظهر درجة التبني - وبالمناسبة ليس بالضرورة أن تكون عبارات، فقد تكون حدة صوت أو حركات يد في أثناء الحوار - هي عبارات لا نظهرها في النسخة المعيارية، وذلك بعكس العبارات التي نقدر أنها جاءت كمحددات نطاق.

كيف؟

لاحظ كيف سأُعبِّر عن الادّعاءات السابقة في النسخة المعيارية.

I. فالحكومة (مهما كانت ما هي إلا) آلة اجتماعية تتغير تبعاً للوسط الذي تعيش فيه وتتنوع معه.

II. الحكومة آلة اجتماعية تتغير تبعاً للوسط الذي تعيش فيه وتتنوع معه.

III. هذه النسخة هي النسخة المعيارية للمحاجة.

IV. هذه النسخة هي النسخة المعيارية للمحاجة.

أهااا! هنا ظهرت العبارات التي تحدد النطاق، بينما اختفت تلك التي تشير إلى درجة التبني أو الذاتية في الادّعاء.

نعم! ففي معايرتنا للمحاجات يا أحمد، لا بد من أن نتنبه للحفاظ على محددات النطاق في الادعاءات التي يتقدم بها المحاجج في المقدمات والنتائج على حد سواء، وذلك لأنها جزء لا يتجزأ من الادعاء. بينما العبارات التي تشير إلى درجات التبني والذاتية في الادّعاء

مفيدة في فهمنا لادعاءات المحاجج لكنها غالباً ليست ذات أثر في مضمون القضية المُدّعاة.

تمام!

بشكل عام يا أحمد، يصعب أن نضع، كما قلت لك، قائمة محددة للعبارات المحددة للنطاق وتلك المُبينة لدرجة التبني والفيصل في هذا الأمر هو أن نُقدر، بحسب السياق وظرف المحاجة، أن هناك عبارات محورية وجودها وعدم وجودها في الادّعاء ليسا سواء. هذه العبارات مُحددة نطاق. وبينما هناك عبارات تشير إلى الدرجة التي يوليها المدعي للاعتقاد في صدق أو مقبولية ادعائه كما حدد نطاقه. فالادعاء ذاته بالنطاق ذاته قد يوليه أشخاص مختلفون درجات متباينة من الاعتقاد.

واضح؟

واضح!

إذاً، هيا بنا إلى محطة جديدة من الحديث عن بنية المحاجة[1].

> الادّعاء ذاته بالنطاق ذاته قد يوليه أشخاص مختلفون درجات متباينة من الاعتقاد.

> مُحددات النطاق جزء لا يتجزأ من الادّعاء، مما يحتم من واقع الدقة في معايرة المحاجات؛ الحفاظ عليها في النسخة المعيارية.

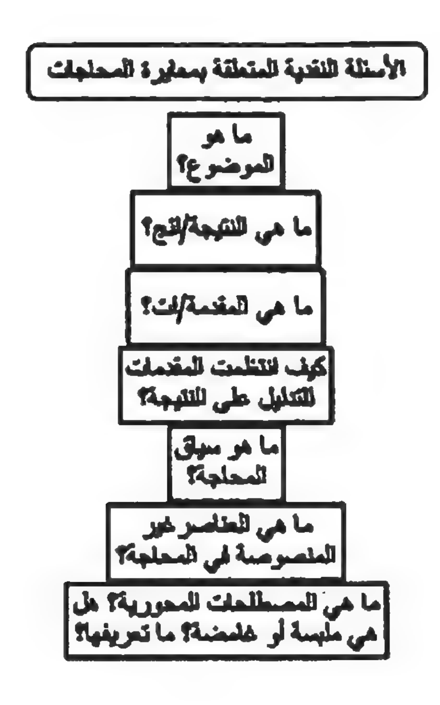
> مُعيّنات درجة تبني الادّعاء أو العبارات التي تشير إلى النسبية أو الذاتية في تبني الادّعاء، مفيدة في التواصل النقدي بين مقدم المحاجّة ومتلقيها، لكنها غالبا ليس مما يظهر في النسخة المعيارية للمحاجة.

---

(١) اعتمدنا في التقديم للمفاهيم المتعلقة بمعايرة المحاجة والدقة في فهمها، بدرجة كبيرة على: (Govier, 2010).

مزيد من التفصيل حول الدقة في فهم المحاجات سيأتي في نهاية هذا الفصل.

■ سِياقُ المُحاجّة والعناصِر غير المَنصُوصة فيها (١)



والآن يا أحمد، نريد أن نذهب بحديثنا عن معايرة المحاجة خطوة أخرى إلى الإمام، في محاولة للتدرُّب على الإجابة عن السؤال الخامس والسادس:

- ما سياق المحاجة (Argument Context)؟
- ما العناصر غير المنصوصة في المحاجّة (Implicit or Unstated Argument Components)؟

تمام!

إذاً، دعنا نبدأ بـ سياق المحاجّة أو الحجاج.

المحاجّة يا أحمد، شكل من أشكال التواصل، **فعل تواصلي**[١] (Communicative Act)، ينشأ بين البشر في سياق اجتماعي وثقافي (Social Context) بعينِه، يتقاسم فيه الناس، في الأغلب، **خلفية معرفية** (Background Knowledge)، ويتبنون فيه **قيماً** (Values) مشتركة عن الموضوع الذي هم بصدد الحجاج فيه.

---

(١) (Groarke and Tindale, 2008: 5).

ما معنى هذا الكلام يا دكتور؟

سؤال يا أحمد؟ هل برأيك أن المقدمات التي يحتاج إليها شخص مسلم لإقناع فتاة مسلمة بوجوب الحجاب، هي المقدمات ذاتها التي يحتاج إليها لإقناع فتاة غير مسلمة؟

بالطبع لا يا دكتور! فالفتاة المسلمة تشترك معه في كثير من المعتقدات.

ممتاز! فالحديث مع غير المسلمة، سيحتاج أولاً إلى التقديم لفكرة أن القرآن هو من عند الله (ﷻ)، ثم إقناعها بثبوت وحُجِّية الأحاديث المروية عن الرسول (ﷺ) في الصحاح، ومن ثَم إقناعها بصحة أو أفضلية التفسير الذي يرى بوجوب الحجاب، بناء على هذه النصوص، وهكذا.

فالفتاة المسلمة، تشترك مع صاحبنا في خلفية من المعلومات عن الدين ربما لا تشترك معه فيها الفتاة الأخرى، كما أنها قد تتبنى قيماً، كوجوب الانصياع للأحكام المستنبطة من القرآن، لا تتبناها الفتاة غير المسلمة.

صحيح!

كذلك مثلاً، بعد التعرف إلى مناهج التفكير النقدي وتلقي *معلومات* عن أنواع القضايا وأنواع الاستدلال وأنواع المحاجّات، وبعد أن تتبنى *قيمه* كالعقلانية، المساءلة النقدية، الاستقلالية الفكرية، الانفتاح الفكري، والقابلية للمراجعة؛ غالباً ما ستلحظ أن بنية محاجّاتك مع من يُشاركك المعرفة والقيم عن مناهج

التفكير ذاتها ستختلف عن بنية محاجّاتك مع من لا يشاركك هذه المعرفة والقيم.

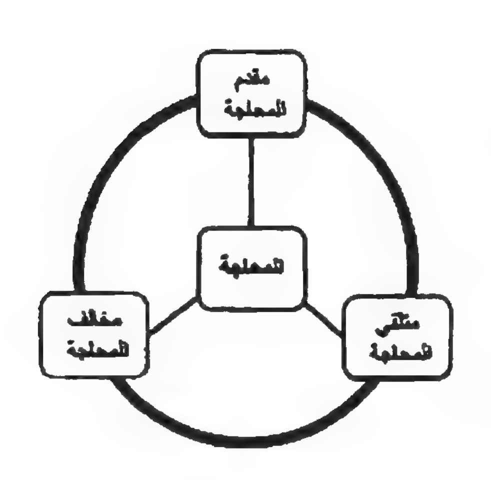
أكيد!

وهذا ما أقصده بالضبط! عن أن المحاجة فعل تواصلي ينشأ بين البشر في سياق اجتماعي بعينه، سياق تتولى فيه المشتركات الثقافية[١] في أحيان كثيرة، صناعة أرضية مشتركة من الخلفية المعرفية والقيم بين المتحاجّين.

سياق المحاجة هو الظرف المعرفي الثقافي الذي نشأت فيه المحاجة. هذا السياق يمثل أرضية مشتركة من المعرفة والقيم بين أطراف الحجاج.

فسياق المحاجة هو السياق الثقافي والاجتماعي، الزماني والمكاني، الذي نشأت فيه المحاجة؛ السياق المشروط بمجموعة من المحددات المعرفية والافتراضات الأولية.

هذا السياق يا أحمد، من ناحية عملية متعلقة بمعايرة المحاجات، يمكن تعيينه بالإدراك المتأني لثلاثة أشخاص أو فِرَق؛ وهم:



- **مُقدم المحاجة (Arguer)**

وهو الشخص الذي يقدّم المحاجة، أو الفريق الذي يتبناها.

- **مُتلقّي المحاجّة (Audience)**

وهو الشخص أو الجُمهور المقصود بالمحاجة؛ الفريق المراد إقناعه بالمحاجة.

- **مُخالف المحاجة (Opponent)**

وهو الشخص أو الفريق الذي يتبنى موقفاً

---

(١) نقصد بالثقافة في عبارة المشتركات الثقافية هنا؛ مجموع القيم والمعارف الحاكمة أو المُوجِّهة للسلوك. والتعريف للدكتور طارق السويدان في كتابه صناعة الثقافة.

مخالفاً من نتيجة المحاجة محل النقد أو مقدمة من مقدماتها.

اممم! إذاً، يا دكتور، بتعيين كل فريق من هذه الفرق، نكون قد عيّنا سياق المحاجة.

إلى حدّ كبير!

فأنت كـ «مقدّم محاجة» يا أحمد، ستختلف عناصر محاجتك عن وجوب الحجاب حين يكون المقصود بها الفتيات المسلمات، من عناصرها حينما يكون المقصود بها فتيات لادينيات.

وكذلك، بينما مخالف المحاجة، في سياق حجاجك لإقناع الفتيات المسلمات بوجوب الحجاب، هو مثلاً فريق يفسّر النصوص ذاتها التي تعتمد عليها بطريقة مختلفة؛ فإن مخالف المحاجة في سياق حجاجك لإقناع الفتيات اللادينيات، سيشمل مثلاً: فريقاً لا يرى بوجود خالق للكون، وفريقاً آخر لا يرى بأن النصوص الإسلامية صادرة عن وحي من الله (ﷻ)، وهكذا.

هاهاها! خلينا في بناتنا يا دكتور، ولن تعدم الأرض من قائم لله بالحُجة.

هاهاها! هاهاها!

وعليه يا أحمد، هناك بعض المقدّمات، أو قل الافتراضات (Assumptions)، التي من الطبيعي أن لا تظهر منصُوصة في بنية المحاجة مع من يشاركنا المعرفة والقيم، سيكون من غير المقبول، من منظور *نقدي*، عدم ظهورها

منصوصة في بنية المحاجة مع من لا يشاركنا المعرفة والقيم.

وكذلك من الطبائع غير النقدية في التفكير، أن يعتقد متلقي محاجةٍ ما، أن ما يُقنعه من المحاجات، هو بالضرورة مُقنعٌ لغيره من الناس، أو أن يتوجه مقدم محاجةٍ ما بمحاجاته، معتقداً بقوتها، من دون أن يُراعي المنظومة القيمية والخلفية المعرفية للمقصود بمحاجته.

من منظور نقدي، على المحاجج أن يقدر الخلفية المعرفية والمنظومة القيمية للمقصود بمحاجته وأن ينص على كل مقدماته المنطقية بناء على ذلك.

من منظور نقدي، على متلقي المحاجة أن يبدأ في تعيين المقصود بالمحاجة محل النظر قبل البدء في تحديد عناصرها.

وأيضاً مما لا يليق نقدياً، أن يُقيِّم متلقي محاجة ما، محاجةً بالضعف من دون أن يُراعي السياق المعرفي والقيمي الذي نشأت فيه. فمن أكثر ما قد تعجب له لو اطّلعت عليه، هو قوة المحاجات التي كانت تقف في سند منظور الأرض كمركز للكون عند بطليموس وأرسطو مثلاً، فقد كان هذا المنظور للعالم متسقاً إلى حد كبير مع الخلفية المعرفية لتلك العصور، منظور قد يرى البعض اليوم، السذاجة بادية في مجرد التفكير فيه؛ حملته عقول كانت أبعد ما تكون عن الوصف بالسذاجة حين اعتقدت به[(١)][(٢)].

اممم!

على أي حال، ما يهمنا في ما يتعلق بالسياق ومعايرة المحاجة، هو أنه عندما نأتي لمعايرة المحاجة يا أحمد، يجب أن نراعي

---

(١) للاطلاع على جانب يسير من هذه المحاجات يمكن النظر في: (DeWitt, 2010: 81-98).

(٢) هذه المقدمة عن سياق المحاجة مستوحاة من عنواني: Arguers, Audiences and Opponents and Suplemmented Diagrams؛ في: (Groarke and Tindale, 2008: 5, 44).

السياق الذي نشأت فيه، لأن تفهُّم السياق يساعدنا في فهم المُحاجة ويمنحنا قدرة أكبر على تحليلها، وبالذات في استخراج العناصر غير المنصوصة فيها، وهي:

- المقدّمات غير المنصوصة أو المُضَمَّنَة (Unstated or Implied Premise)
- النتيجة غير المنصوصة أو المُضَمَّنَة (Unstated or Implied Conclusion)

العناصر غير المنصوصة في المحاجة

النتائج غير المنصوصة

المقدمات غير المنصوصة

وهو ما نريد التفصيل فيه هنا.

تمام!

والآن يا أحمد، لو قرأت في كتاب عن التفكير النقدي، في سياق شرحه للمحاجة، وكيف أنها احتكام للدليل؛ هذه العبارة:

أن تبدأ في حجاج مع من لا يحتكم للدليل هو كأن تضع الدواء في فم الميت[١].

فإلى ماذا يدعوك هذا الكاتب؟ ما الادّعاء المخفي أو المتضمن هنا؟

أنَ الحجاج مع من لا يحتكم للدليل غير مفيد أو غير مجد.

ممتاز! فهذا الادّعاء يتضمن نتيجة غير منصوصة، عبّر عنها المحاجج بأسلوب خَطابي (Stylistic Way). ففي بعض الأحيان، يكون تضمين النتائج أو اقتراحها ذا أثر أقوى من التقدم بها في شكل قضية واضحة مباشرة[٢].

---

(١) هذا المثال بتصرف عن الهامش الجانبي لـ: (Moore and Parker, 2009: 4).

(٢) (Govier, 2010: 48).

الآن، دعنا نذهب أكثر في هذا المثال، لنرى حجم *ما قد يعتمده السياق* من القضايا كأرضية مشتركة للحجاج.

تمام!

بالتأكيد يا أحمد، يشترك كثير من البشر، بناء على خلفية تجاربهم السابقة، أن: «وضع الدواء في فم الميت هو عملية غير مجدية»، فمن غير المتوقع أن يكون لهذه العملية أي أثر في تغيير الحالة الماثلة، فهنا المدعي، أو بالأصح المحاجج، قدّم ادعاءً ماثَلَ فيه بين هذه العملية وبين عملية الحجاج مع من لا يحتكم للدليل. يريدنا من واقع هذا التماثل المُدّعي، أن ننقل **الحُكم** (Judgment) بعدم الجدوى من حالة وضع الدواء في فم الميت إلى حالة الحجاج مع من لا يحتكم للدليل.

وأكثر من ذلك يا أحمد، وبناء على حدة التمثيل لهذه الحالة بحالة إعطاء الدواء للميت؛ لن يكون غريباً أن نذهب إلى أن المحاجج يدعونا إلى نتيجة قائلة: يجب عدم المبادرة بالحجاج مع من لا يحتكم للدليل، وذلك توسلاً بقيمة عملية يتفق عليها بدرجة كبيرة، قد تُعبر عن نفسها بهذا المبدأ العام: **إذا جرت الأمور على قدم المساواة (Other things Being Equal)**، يجب عدم المبادرة بعملية ليست ذات جدوى.

والآن، أقرأ نسختي المعيارية لهذه المحاجة ذات المقدمة المنصوصة الوحيدة.

حيث الخط أسفل الرقم، يشير إلى أن القضية غير منصوصة.

١ ـ وضع الدواء في فم الميت هو عملية غير مُجدية.

٢ ـ الحجاج مع من لا يحتكم للدليل يُماثل وضع الدواء في فم الميت.

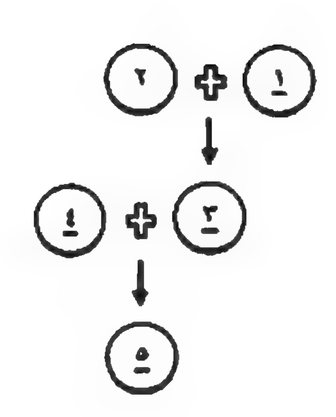
إذاً،

٣ ـ المبادرة بالحجاج مع من لا يحتكم للدليل هي عملية غير مجدية.

٤ ـ (إذا جرت الأمور على قدم المساواة)، يجب عدم المبادرة بعملية ليست ذات جدوى.

إذاً،

٥ ـ جب عدم المبادرة بالحجاج مع من لا يحتكم للدليل.



لكن يبدو فعلاً أن هذا السياق لاعب محوري! فادعاء التماثل المنصوص في القضية (٢) تتضمن أربع قضايا أخرى غير منصوصة.

من الأفضل تمييز القضايا غير المنصوصة في النسخة الحوارية، بما يفيد أنها إضافات المُحلّل على المنصوص من المعالجة.

قبل قليل ذكرت أنكم معشر التفكير النقدي تعنون ما تقولون؛ فما قصة «إذا جرت الأمور على قدم المساواة» هذه؟

هاهاها! هذه اتركها لوقتها! سنأتي عليها بعد قليل.

تمام!

وهنا أريد أن أنبهك إلى مسألة متعلقة ببعض الأساليب (Styles) التي يُعبَّر بها عن القضايا.

وما هي؟

في بعض الأحيان، يُعبَّر عن القضايا، مقدمات كانت أو نتائج، بأساليب مختلفة، من ضمن ما تشمل صيغة الأمر (Imperative Structure)، صيغة التعجب (Exclamation Structure) والسؤال التقريري أو الخطابي (Rhetorical Question).

كيف؟

لاحظ هذه الطرق الثلاث في التعبير عن ادعاء النتيجة الرئيسة - القضية ٥ - في مثالنا السابق:

أمر:

- لا تحاول البداية في حجاج مع من لا يحتكم للدليل!

سؤال تقريري:

- هل يا تُرى هناك جدوى من البداية في حجاج مع من لا يحتكم للدليل؟

تعجب:

- أنت تعجب مِمن يبدأ في حجاج مع من لا يحتكم للدليل!

تمام!

وهنا، في النسخة المعيارية للمحاجات، يجب أن نراعي باستمرار أن السطور المرقمة موضوعة على هيئة قضايا.

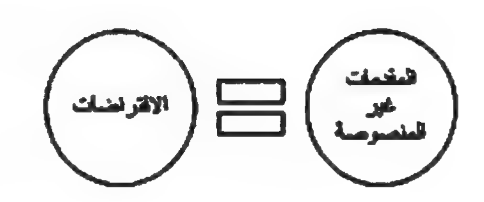
يجب مراعاة أن السطور المرقمة موضوعة على هيئة قضايا.

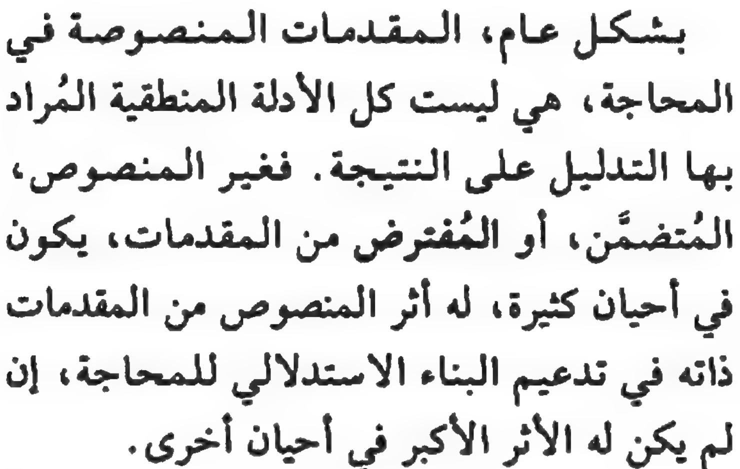
تمام!

■ المُقدِّمات غير المَنصُوصَة:

الافتراضات

والآن يا أحمد، سنحاول التركيز على موضوع المقدمات غير المنصوصة تحديداً، لأنه موضوع مهم في معايرة المحاجة وفهم منطقها، كما أنه مبحث بالغ الأهمية في عملية النقد، أو في التحليل تحديداً.





بشكل عام، المقدمات المنصوصة في المحاجة، هي ليست كل الأدلة المنطقية المُراد بها التدليل على النتيجة. فغير المنصوص، المُتضمَّن، أو المُفترض من المقدمات، يكون في أحيان كثيرة، له أثر المنصوص من المقدمات ذاته في تدعيم البناء الاستدلالي للمحاجة، إن لم يكن له الأثر الأكبر في أحيان أخرى.

ففي أغلبية، أو قل «كل»، المحاجات يا أحمد، سيكون هناك قضايا غير منصوصة يُسلم بها المحاجج، قد تستشعرها أذهاننا كـ **«فراغات منطقية»** (Logical Gaps) في دلالة (Relevance) المقدمـ ة/ات على النتيجة/ائج، فراغات لا يكتمل بناء المنطق في المحاجة إلا بملئها. هذه القضايا دائماً ما نستطيع استخراجها عبر التأني في محاولة الإجابة عن سؤال: «ما هي القضايا الضرورية للربط المنطقي بين المقدمات والنتيجة؟» وذلك في محاولة التعرف إلى

ما هي الافتراضات؟

ما هي القضايا الضرورية للربط المنطقي بين المقدمات والنتيجة؟

الطريقة التي انتقل بها المحاجج من قضية إلى أخرى.

امممم!

فتعريض المحاجات لسؤال: ما هي المقدمات غير المنصوصة؟ أو ما هي الافتراضات؟ والتأني في محاولة الإجابة عنه، ملكة نقدية غاية في الأهمية. فهي تمنعنا من الغفلة عن بعض القضايا التي تمر بين السطور؛ قضايا لو كنا قد حرصنا على استخراجها، لربما اختلفت طريقة معايرتنا للمحاجة؛ وبالتالي، تقييمنا لها.

فمحاولة الآخرين لإقناعنا بمواقفهم يا أحمد، كثيراً، وليس دائماً، ما تجعل المنصوص من المحاجة حُلة زاهية تخفي عنّا كثيراً من عيوب غير المنصوص فيها[1].

اللهم لا تجعلنا من الغافلين!

هاهاها! اللهم آمين.

هذه المقدمات بالإضافة إلى تسميتها المقدمات غير المنصوصة (Unstated Premises)، المقدمات المتضمنة (Implied Premises) والافتراضات (Assumptions)؛ تسمى أيضاً المقدمات المَخفية (Hidden Premises) المقدمات المفقودة (Missing Premises)، المُسلّمات (Presumptions) أو الفروض القبلية (Presuppositions). وكلها

(١) هذا المدخل عن المقدمات غير المنصوصة مستوحى من: (Browne and Keeley, 2012: 55,56).

عبارات تفيد أن شيئاً ما ضرورياً للربط بين المقدمة والنتيجة، لم يظهر منصوصاً عليه في المحاجة.

وهل هناك فرق بين هذه التسميات؟

لا! ولكن بحسب السياق، ربما وجدت أن إحداها أكثر تعبيراً عن الأخرى. فمثلاً، عندما نصف مقدمة ما أو افتراض بأنه «مخفي»، ربما نشير إلى أن هذا الإخفاء فعل مقصود من المحاجج.

في حين أن عدم النص على الافتراضات، غالباً ما يكون عن غير قصد. وذلك إما لأن المحاجج يعتبر أن هذه الافتراضات هي مما سيعتمده السياق، كخلفية معرفية مشتركة أو كقيمة يتبناها المقصود بالمحاجة؛ أو لأن المحاجج، للأسف، هو أساساً ليس على وعي بتسليمه بهذه الافتراضات غير المنصوصة[1].

في سياق محاجة ما، المحاجج قد لا ينص على كل مقدماته:
- المحاجج يعتقد أن المقدمات غير المنصوصة هي مما يعتمده السياق مع المقصود بالمحاجة كـ خلفية معرفية أو قيمة مشتركة في موضوع الحجاج.
- المحاجج ليس على وعي بمسلماته التي تظهرت كمقدمات غير منصوصة في سياق حجاج ما.

هنا بالتأكيد ستقول لي: إن المُفكر النقدي يجب أن يكون على وعي بافتراضاته.

هاهاها! لا أُخفي عليك، هذه قيمة يتبناها اللاعبون في رقعتنا، وبالذات في ما يليهم ويهمهم من الموضوعات. وذلك بغض النظر عن كفاءتهم في تطبيقها، وبغض النظر عن نصّهم أو عدم نصّهم على هذه الافتراضات في الحجاج مع الآخرين.

---

(١) هذه الفقرة بتصرف عن: (Tittle, 2011: 35).

في سياق محاجة ما، المفكر النقدي دائماً ما يكون على وعي بافتراضاته.

إذاً، هذا الدرس يحتاج إلى تركيز!

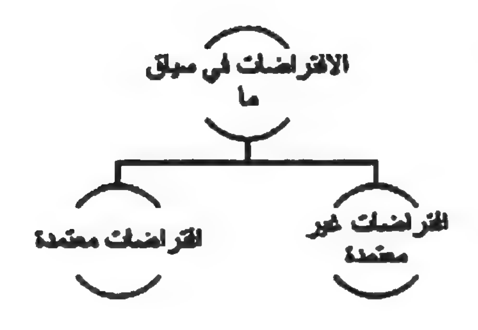
كأشد ما يكون يا أحمد!

والآن، نحن نريد أن نقدم لموضوعين غاية في الأهمية في ما يتعلق باستخراج المقدمات غير المنصوصة. موضوعنا الأول هو عن أنواع الافتراضات من حيث اعتماديتها في السياق، وموضوعنا الثاني عن أنواع الافتراضات من حيث ادّعاؤها عن العالم.

جسيلة مسألة الادّعاء عن العالم هذه! في انتظارها!

سنأتي عليها، لكن دعنا نبدأ بالحديث عن أنواع الافتراضات من حيث الاعتمادية (Warranty) أو القابلية للنزاع (Disputability) في سياق ما.

بحسب *السياق* يا أحمد، فإن الافتراضات تكون:



- **افتراضات معتمدة (Warranted or Indisputable Assumptions)**
- **افتراضات غير معتمدة (Unwarranted or Disputable Assumptions)[1].**

المعنى؟

عرّف لي السياق من جديد!

هو الظرف المعرفي والثقافي الذي تنشأ فيه المحاجة كفعل للتواصل بين ثلاث فرق:

---

(١) مصطلحا Warranted Assumptions, Unwarranted Assumptions عن (Tittle, 2011: 36):
البعض يسمي الافتراضات غير المعتمدة Controversial Claims كما في (Groarke and Tindale, 2008: 60).

مقدم المحاجة والمقصود بها ومخالفها.

حين نأتي على معايرة محاجة محل اهتمامنا، عدنا نحن تلقائياً المقصودين بها.

ممتاز! حين تأتي على معايرة المحاجة يا أحمد غُدت أنت تلقائياً المقصود بها. وهنا بناءً على خلفيتِك المعرفية عن موضوع المحاجة، خلفية المحاجج المعرفية وقِيمه وطبيعة الحجاج المخالف الذي قد ينشأ ضد المحاجة في السياق الذي ظهرت فيه؛ سيكون هناك مقدمات غير منصوصة *ترى* أنها محل اتفاق بين أطراف الحجاج. هذه الافتراضات ستعُدها افتراضات مُعتمدة في السياق، وقد لا تُظهرها في النسخة المعيارية للمحاجة. بينما على نحوٍ آخر، قد تُقدِّر وجود افتراضات أخرى، *ترى* أنها *قضايا قابلة للنزاع* بين أطراف الحجاج في السياق المُعيّن، أي كـ افتراضات غير معتمدة. فهذه، يجب باستمرار أن تسعى لإظهارها في النسخة المعيارية للمحاجة.

الخلفية المعرفية

هذا يعني أن بيان ما سيعتمده السياق مما لا يعتمده من الافتراضات، يُحدد ما سيظهر في النسخة المعيارية كمباحث محتملة للنزاع.

والفكرة من كل ذلك ببساطة، هي أن مهمة النسخة المعيارية هي إدارة الحجاج والحوار حول ما يمكن أن يطرأ من النزاع في المحاجة محل التقييم.

عليه يا أحمد، خلفيتنا المعرفية عن موضوع الحجاج وأطرافه، أو القيم التي نتبناها بصدده، مُحددات محورية في معايرتنا للمحاجات عندما يتطلب الأمر استخراج مقدمات غير منصوصة.

تحديد اعتمادية الافتراضات في سياق ما، يعتمد إلى حد كبير على فهمنا وخلفيتنا المعرفية.

هل هناك مثال لمسألة إظهار غير المعتمد من القضايا عند معايرة المحاجات؟

سنأتي على ذلك في نهاية هذا الفصل، لكن خذ على سبيل المثال، محاجتنا السابقة ذات الأدعاء المنصوص الوحيد!

١ ـ وضع الدواء في فم الميت هو عملية غير مُجدية.

٢ ـ الحجاج مع من لا يحتكم للدليل يماثل وضع الدواء في فم الميت.

إذاً،

٣ ـ المبادرة بالحجاج مع من لا يحتكم للدليل هي عملية غير مجدية.

٤ ـ (إذا جرت الأمور على قدم المساواة)، يجب عدم المبادرة بعملية ليست ذات جدوى.

إذاً،

٥ ـ يجب عدم المبادرة بالحجاج مع من لا يحتكم للدليل.

فهنا، لولا أننا نريد للأمور أن تكون على قدر عالٍ من الوضوح، وذلك لأننا في *سياق* شرح لغير المنصوص من بنية المحاجة؛ فسيكون من التعقيد إظهار القضيتين الأخيرتين: (٤) و(٥)، في النسخة المعيارية.

ففي تقديري، من الطبيعي أن يُتفق في هذه المحاجة، لو كان فعلاً الحجاج مع من لا يحتكم للدليل عملية ليست ذات جدوى، على نتيجة أنه يجب عدم المبادرة بها. وذلك بناء على المبدأ العام القائل: إذا جرت الأمور على

قدم المساواة، يجب عدم المبادرة بعملية ليست ذات جدوى، فهو مبدأ معتمد إلى حد كبير في السياق، ما هو محوري وقد يكون غير معتمد في سياق هذه المحاجة، هو في الحقيقة الادعاء المنصوص، ادّعاء التماثل بين حالة الميت وحالة من لا يحتكم للدليل؛ فهنا، في حال طرأ خلاف حول هذا التمثيل، سيكفينا إظهار القضايا الثلاث الأولى لإدارة الحوار حولها. وذلك بعكس كثير من الحالات التي غالباً ما يكون غير المنصوص فيها هو الأكثر قابلية للنزاع.

واضح؟

واضح!

كذلك يا أحمد، يجب أن تنتبه إلى مسألة مهمة جداً!

وما هي؟

هي التمييز، في ما يتعلق بتحديد اعتمادية الافتراضات، بين ما هو معتمد وغير معتمد، وما هو مقبول وغير مقبول. فالاعتمادية أو عدمها مسألة متعلقة بتقدير ما قد يطرأ من النزاع حول ادّعاء ما في السياق المعني، وليس بالضرورة ما تتفق معه أو تختلف.

> تحديد اعتمادية الافتراضات في سياق ما، متعلق بتقديرنا لما قد يطرأ من النزاع حول الافتراض المعني، وليس بالضرورة ما نتفق معه أو نختلف.

تمام!

وأخيراً، لأجل الاصطلاح، حينما نتحدث عن مقدمات غير منصوصة أو افتراضات نحن *غالباً* ما نتحدث عن *قضايا غير منصوصة غير معتمدة في سياق محاجة ما*. فنادراً ما تدل هذه المصطلحات في مناهج التفكير النقدي عموماً

افتراضات/ مقدمات غير منصوصة	قضايا ضرورية للانتقال من المقدمات إلى النتيجة/النتائج غير منصوصة، وغير معتمدة بين أطراف الحجاج.

وفي سياق حديثنا خصوصاً على قضايا معتمدة في السياق[1].

لكن ماذا عن القضايا من حيث ادّعاؤها عن العالم يا دكتور؟

لن نذهب إلى موضوعها قبل أن تضع أكثر من خط تحت عبارة *«في سياق ما»* في قولنا: الافتراضات *في سياق ما*، تنقسم إلى افتراضات معتمدة وافتراضات غير معتمدة.

وضعت مئة خط!

فما قد يكون غاية الاعتماد في سياق ما، قد يكون غاية النزاع في سياق آخر. فمثلاً، بينما افتراضات كوجود الله (ﷻ) وصدور القرآن كوحي عنه ووجوب طاعة الله ورسوله؛ هي افتراضات غاية الاعتماد في سياق الحجاج الإسلامي؛ هي بالتأكيد غاية النزاع في سياق الحجاج حول الحجاب في البرلمان الفرنسي.

أظن المسائل واضحة يا دكتور!

هاهاها! واضحة جداً يا أحمد!

إذاً، هيا بنا إلى موضوعنا القادم، لا تدري كم هو مهم من حيث قدرتنا على فهم واستجلاء الافتراضات من جهة، ومن فهمنا لطبيعة الادعاءات عموماً وتقييمها من جهة أخرى.

في أثناء حديثنا عن القضايا وأنواعها يا

---

(١) يسمي (Govier, 2010: 214) بعض الافتراضات المعتمدة، افتراضات خلفية (Background Assumptions) أو افتراضات ثانوية (Trivial Assumptions) كما في (Browne and Keeley, 2012: 69).

أحمد، كنتَ منزعجاً من تكرار عبارة «الصدق والمقبولية»، أراك لم تنزعج من عبارة أخرى كررتُها كثيراً منذ بداية حديثنا عن سياق المحاجة والعناصر غير المنصوصة فيها!

وما هي؟

عبارة «خلفية معرفية أو قيمة».

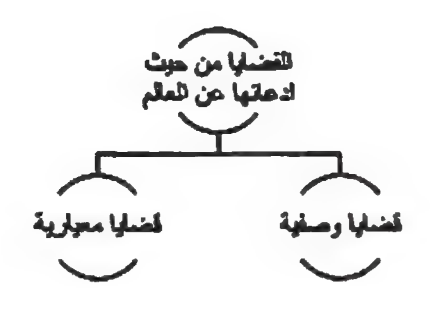
صراحة هذه قد فاتت علي، يبدو أن تكرارهما مع الفصل بينهما هو أيضاً موضوع محوري!

في الحقيقة هو محوري جداً ومرتبط في الوقت نفسه للغاية بموضوع الفصل بين عبارتي «الصدق والمقبولية». لكن دعنا نركز الآن على محوريته، ونتناول العلاقة بينه وبين الفرق بين مفهوم الصحة ومفهوم المقبولية في محطة قادمة.

تمام التمام! انتظار المحطات القادمة بات يحتاج إلى صبر أيوب!

هاهاها! والآن يا أحمد، القضايا، من حيث ادّعاؤها أو تصورها عن العالم، تنقسم إلى:

- قضايا وصفية (Descriptive Statements)
- قضايا معيارية (Normative or Prescriptive Statements)



فالقضايا ـ مقدمات، افتراضات أو نتائج ـ قد تكون وصفية، بمعنى، أن ادعاءاتها تصف العالم كما كان (as it was) أو كما هو كائن (as it is) أو كما سيكون (as it will be) أو كما

يمكن أن يكون (as it could be). وقد تكون قضايا معيارية، تستند إلى معايير قيمية، تحكُم بها على العالم كما يجب أن يكون (as it should be) أو كما يجب أن يُقيّم (as we should value it).

القضايا الوصفية تتحدث عن العالم كما كان أو كما هو كائن أو كما سيكون أو كما يمكن أن يكون، بينما القضايا المعيارية تتحدث عن العالم كما يجب أن يكون أو أن يُقوم.

أمثلة!

لاحظ الأمثلة الآتية، القضايا الأولى منها وصفية، والقضايا التي تتبعها معيارية:

- هناك طبقية وحروب في العالم.

  يجب أن نحقق العدالة والسلام.

- هناك فعل تواصلي ينشأ بين البشر بغرض الإقناع يُسمى المحاجة.

  يجب التعرف إلى مناهج المنطق اللاصوري الذي يهتم بدراسة المحاجة.

- لا يُمكن لقضيتين متناقضتين أن تكونا صادقتين في آن واحد.

  يجب ألا يُعتقد في صدق قضيتين متناقضتين.

- الآيفون هو أحد الهواتف الذكية.

  الآيفون هو أفضل الهواتف الذكية.

- بقايا الطعام في الفم لمدة طويلة تسبب التسوس.

  يجب السّواك قبل النوم.

أممم!

فالقضايا الوصفية، بغض النظر عن صدقها أو عدمه، هي وليدة معرفتنا وتجربتنا بالعالم.

بينما القضايا المعيارية، هي نتاج تبنينا لـ قيم (Values) ما أو مبادئ عامة (General Principles) عن العالم.

بالتالي، فالحديث عن الخلفية المعرفية يقع مقابل القضايا الوصفية، بينما الحديث عن القيم يقع مقابل القضايا المعيارية.

الافتراضات/القضايا/المحاجات/الموضوعات
وصفية
معيارية

بالضاااابط! وكلاهما مما يظهر كافتراضات غير معتمدة في السياق عند معايرة المحاجات. إما كـ افتراضات وصفية (Descriptive Assumptions) أو كـ افتراضات قيمية (Value Assumptions).

وأخيراً يا أحمد، موضوعات الحجاج أيضاً يمكن أن تقسم وفق هذا التصنيف إلى موضوعات وصفية (Descriptive Issues) وموضوعات معيارية (Normative Issues) وكذلك المحاجات إلى محاجات وصفية (Descriptive Arguments) ومحاجات معيارية (Normative Arguments).

هنا، الحجاج المعياري ينتظر نتائج معيارية والوصفي ينتظر نتائج وصفية.

تماماً!

■ بُنْيَة المُحاجّة القِيَمِيَة ومَبَاحِث النِّزاع في الحِجَاج القِيَمِي

الآن، نحن سنحاول التركيز على تحليل الحجاج القيمي. وهو بشكل عام، مبحث شائك ومتشعب، لكنه جزء أساس من الحياة الإنسانية ويحتل قدراً ليس باليسير من الحوارات العامة.

سأحاول أن أتناول هذا المبحث يا أحمد، بالقدر الذي أرى أنه مهم لمساعدتك في استخراج الافتراضات القيمية (Value Assumptions) حين تظهر كمقدمات غير منصوصة في الحجاج حول الموضوعات المعيارية. لكن مزيد من التفصيل عن الجوانب التقيمية المتعلقة به، سيلقانا في محطات قادمة.

تمام! فالمعايرة في الأساس هي عملية فهم وتحليل وليست عملية تقييم! نحن يا دكتور لا نريد خلط الأوراق ببعضها. واستعجال محطات قادمة.

هاهاها! أدركت طريقة العمل يا أحمد.

طالما أن المحطات قادمة فلا أبالي!

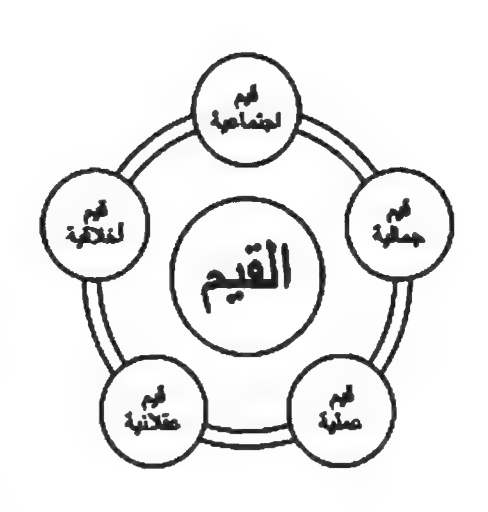
هاهاها! وهذا هو المطلوب.

والآن يا أحمد، سنحاول التعرف إلى البنية العامة لأصغر وحدة منطقية في الحجاج

القيمي، لأن فهمها أداة محورية في استجلاء الافتراضات التي تقف خلف هذا النوع من الحجاج. سنتناول ذلك على ثلاث خطوات: أولاً، سنحاول التعرف أكثر إلى القيم والقضايا المعيارية ومن ثَم، سنذهب لنرى طبيعة النزاع الذي يعتري الموضوعات المعيارية وأخيراً، سنأتي على اختصار ما سنقول في تناولنا بنية المحاجة القيمية (The Structure of Value Argument).

تمام!

• ما هي القيم؟



بشكل عام يا أحمد، الأشياء أو الأفعال ـ أعمالاً كانت أو اعتقادات ـ تكون مرغوبة بدافع من قيم نتبناها. هذه القيم قد تكون قيماً أخلاقية (Moral) أو جمالية (Aesthetic) أو عملية (Practical) أو عقلانية (Rational) أو اجتماعية (Social)[1]، فهي مفاهيم مُجرّدة، كـ: الحرية، السلام، العدالة، الوطنية، الرفاه، السعادة، الإقدام، الطموح، الكرم، التميز، الإبداع، الصبر، الخير، التناغم، التعاون، الإتقان، عدم التناقض، العقلانية، التقدم الفكري، الهوية، إنتاج المعرفة، عُمران النظم، الانفتاح على الآخرين، الأمانة، الصدق، المحافظة، الهدوء وغيرها كثير.

---

(١) لأجل الدقة، هذا التقسيم يجب ألا ينظر إليه بحدية، فالقيم عموماً ذات مضامين متداخلة يصعب الفصل بينها، كل المطلوب من التقسيم هو أن يفتح الأذهان على المجالات المختلفة للمعيارية.

اممم!

فالقيم يا أحمد، عبارة عن مفاهيم مُجرَّدة (Abstract Concepts) تمثل معايير للسلوك الإنساني (Standards of Conducts)، معايير نُقيِّم بها الاعتقاد أو العمل، نُعظِّمُها، نجتهد ونتوقع من الآخرين تحقيقها. فالقيم تحفزنا على اكتساب بعض الصفات أو بعض الأشياء وترك أخرى، لعمل بعض الأفعال وعدم عمل أخرى[1].

القيم هي معايير لتقييم السلوك الإنساني من حيث الاعتقاد والعمل، معايير نُعظمها، نجتهد ونتوقع من الآخرين تحقيقها.

هذه المفاهيم المجردة، في جوهرها عبارة عن مبادئ قيمية عامة (General Value Principles)، يمكن أن تُطبّق على حالات مختلفة. هذه المبادئ العامة، غالباً ما تكون غير منصوصة في الحجاج، لكنها تتمظْهَر في شكل أحكام قيمية خاصة (Particular Value Judgments).

فالأحكام القيمية الخاصة، كما نستخدم المصطلح هنا، هي أحكام تُقيِّم (Assess or Evaluate)، على سبيل التمثيل لا الحصر، تَمَيُّز أو أفضلية (Merit or Goodness)، صوابية (Rightness/Righteousness)[2]، استحقاقية (Deservedness)، ضرورية (Necessity)، وجوب (لُزومية) (Obligatoriness)، رغبوية

(١) (Browne and Keeley, 2012: 10).

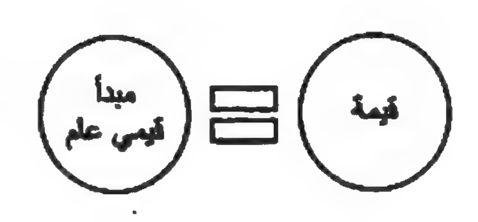
(٢) برجاء الانتباه إلى أننا في الموضوعات القيمية نستخدم مصطلحي الصواب والخطأ بما يقابل (Right) و(Wrong) في اللغة الإنكليزية، وليس بما يقابل (True) و(False) أي بما يفيد التقييم وليس بما يفيد وصف الواقع.

الأحكام القيمية الخاصة عبارة عن أحكام تقيّم تميز أو أفضلية، صوابية، استحقاقية، ضرورية، أهلية، أولوية، ملاءمة أو نفعية حالة ما استناداً إلى مبدأ قيمي عام.

(Desirability)، أولوية (Priority)، جمالية (Beauty)، مُلاءمة (Appropriateness) أو نفعيةَ (Usefulness or Utility) حالةٍ ما[1]؛ استناداً إلى مبدأ قيمي عام.

دكتور عذراً! هذه النقطة الأخيرة تحتاج إلى توضيح.

تحدثنا يا أحمد، عن أننا من الأفضل أن نُعاير المحاجات قبل أن نبدأ في تقييمها، أليس كذلك؟



نعم!

فالحُكم بهذه الأفضلية مثلاً، هو حكم قيمي خاص على حالة بعينها، هي حالة معايرة المحاجات قبل البداية في تقييمها. هذا الحكم القيمي الخاص يستند إلى مبدأ عملي عام، إذا كُنتُ مُوفَقاً في صياغتِه، ربما يكون كما يأتي: إذا جرت الأمور على قدم المساواة، فإن من الأفضل ترتيب أو تنظيم ما هو محل التقييم قبل البداية في عملية التقييم.

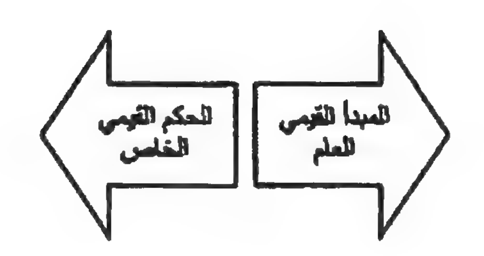
لو تأملت، ستجد مثلاً، أن هذا المبدأ العام، قد ينطبق على حالة أخرى، فلنقل: محاولة اختيارك الثوب الذي ترى أنه الأكثر ملاءمة لترتديه، في حال كانت ثيابك غير مرتبة أو مُتداخلة في بعضها. ألن تبدأ حينها في

---

(١) هذا التعريف لـ الحكم القيمي مستوحى بتصرف من: (Moore and Parker, 2012: 440). جاء التعريف في هذا المرجع كما يأتي:

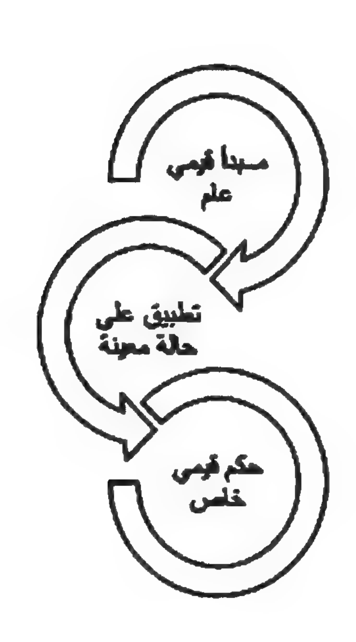
(A Value judgment assesses the merit, desirability, or praiseworthiness of someone or something).

فرزها عن بعضها بعضاً قبل البداية في تقييم أيُها الأكثر ملاءمة لترتديه؟



امممم!

فهنا يا أحمد، الحكم بوجوب مُعايرة المحاجة قبل تقييمها، هو حكم قيمي خاص جاء كتطبيق هذا المبدأ العام على حالة بعينها. فالمبادئ القيمية من طبيعتها العموم (Generality) وقابلية التطبيق على طيف واسع من الحالات.



كذلك مثلاً، لو تأملت المبدأ الذي استعرضناه في مثال سابق، عن أنه: إذا جرت الأمور على قدم المساواة، يجب ألا يُبادَر بفعل ليس ذا جدوى. فهنا، ستجد أن هذا المبدأ قد ينطبق على حالات متعددة مختلفة. فمثلاً، نحن قدّرنا أن المحاجج يرى أن هذا المبدأ ينطبق على حالة الحجاج مع من لا يحتكم للدليل بمستوى انطباقه ذاته على حالة إعطاء الدواء للأموات.

امممم!

فالخلاصة هي: أن القيمة تتمثل في مبدأ قيمي عام، هذا المبدأ القيمي العام يكون عرضة للتطبيق على حالات تطبيقية مختلفة كـ حكم قيمي خاص. وأن البنية الأصغر في المحاجة القيمية هي بنية ثلاثية العناصر. تتكون من مقدمة عن مبدأ قيمي عام، ومقدمة أخرى تصف انطباق المبدأ العام على حالة بعينها، ونتيجة يظهر فيها الحكم القيمي الخاص. وما

يظهر في الحجاج باستمرار هو الأحكام الخاصة وليست هذه المبادئ العامة، التي نادراً ما تكون منصوصة في الحجاج. وقد تكون أحياناً افتراضات غير معتمدة (محل نزاع) في السياق الذي ظهرت فيه المحاجة.

القيمة تتمثل في مبدأ قيمي عام يكون عرضة للتطبيق على حالات تطبيقية مختلفة كحكم قيمي خاص. المبادئ القيمية العامة نادراً ما تكون منصوصة في الحجاج، وفي بعض الأحيان تكون غير معتمدة في السياق.

واضح!

الآن، دعنا نأتي إلى مسألة مهمة، وهي أنه، وفقاً لتعريفنا السابق، ليس من الضروري أن تظهر عبارة «يجب» (Should) في القضايا المعيارية. انظر إلى ما يأتي:

I. الفعل الأخلاقي الصحيح هو الفعل الذي يُسهم في جلب أكبر قدر من المنفعة إلى الأكثرية.

II. اللون الأزرق هو أجمل الألوان.

III. الصدق صِفة ضرُورية لأنه يختل بفقدها نظام الحياة لدى الإنسان.

IV. أحمد يستحق أن يُجازى على مجهوداته الجبارة في المشروع.

V. السامسونغ أفضل من الآيفون.

فهنا الادّعاء **الأول** مبدأ قيمي عام، يضع جلب أكبر قدر من المنفعة للأكثرية كمعيار لصواب الفعل من منظور أخلاقي. وعليه مثلاً، سيكون الفعل الذي يجلب الضرر هو فعل غير صائب أخلاقياً، والفعل الذي يجلب نفعاً أكبر للأكثرية، هو أخلاقياً أكثر صوابية من الفعل الأقل نفعاً.

كذلك الادّعاء الثاني، هو أيضاً حُكم قيمي

عام، يُميز اللون الأزرق من ناحية جمالية على سائر الألوان. وعليه، فإن القائل به سيحكم بالأفضلية ـ من ناحية جمالية متعلقة باللون وإذا جرت الأمور على قدم المساواة ـ كحكم قيمي خاص على كل ما تلوّن بالأزرق عما عداه مما تلوّن بألوان أخرى.

اممم!

أما الادّعاءات الثالث، الرابع والخامس، فقد شملت أحكاماً قيمية خاصة.

ففي المثال الثالث، يفترِض المحاجج بشكل عام ـ هذا المثال عبارة عن محاجة ـ، أن كل صفة يختل بفقدها نظام الحياة لدى الإنسان هي صفة ضرورية. فجاء حكمه القيمي الخاص ـ نتيجته ـ بأن الصدق صفة ضرورية. وذلك بناء على ما يرى من أن: الصدق صفة يختل بفقدها نظام الحياة لدى الإنسان.

أما الادّعاء الرابع فهو حكم على حالة بعينها يُشير إلى استحقاقيتها للجزاء.

وهنا المبدأ العام خلف هذا الحكم الخاص هو أن: **كل مجتهد يستحق الجزاء.**

تمام!

والسؤال الآن: ما هو المبدأ القيمي العام الذي جاء خلف حكمك بأفضلية السامسونغ على الآيفون؟

هاهاها! هذا ما أبرزت لي فيه عضلاتك المنطقية عند بداية حديثنا. لكنني أذكر أن الموضوع كان أكثر من مجرد حكم قيمي عام.

بالضاااابط! وهذا ما أتينا عليه في ما يتعلق بمباحث النزاع في المحاجة القيمية.

على أي حال، وقبل أن نرحل عن هذا الموضوع، هذه القضايا الخمس التي تناولناها، ذات مضمون معياري، على الرغم من أنه لم تظهر فيها عبارة «يجب». تمام؟[1]

> ليس من الضروري أن تظهر عبارة "يجب" في القضايا المعيارية.

تمام التمام!

وأخيراً يا أحمد، حين نقول محاجة قيمية (Value Argument)، نحن نقصد محاجة نتيجتها عبارة عن قضية معيارية سواء أكانت مبدأ قيمياً عاماً أو حكماً قيمياً خاصاً.

لو ثبتّ هذه المفاهيم، نذهب إلى ما بعدها!

ثبّتها تماماً!

---

(١) للمتخصص: البعض يميز بين القضايا التقييمية (Evaluative or Axiological Statements) والقضايا المعيارية. باعتبار أن القضايا المعيارية تشمل ما يفيد الوجوب، السماح أو المنع بينما تشمل القضايا التقييمية الأحكام التقييمية بشكل عام كالأفضلية، الجمالية، الصوابية وغيرها. من منظور متعلق بالتحليل اللاصوري لم نلتزم هذا التمييز. وذلك باعتبار أن لكليهما البنية الثلاثية ذاتها. بمعنى، أن مبدأ قيمياً عاماً دائماً ما يأتي خلف هذه الأحكام.

■ مَبَاحِث النِّزاع في الحِجَاج القِيَمِي

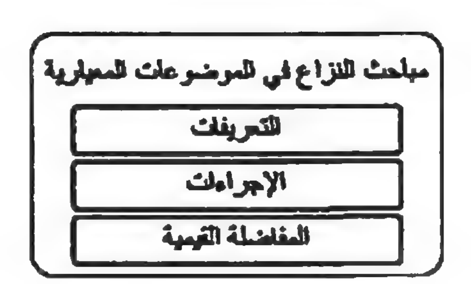
الآن، ركِّز معي! فأنا أريد أن أقدم لك عن طبيعة النزاع الذي ينشأ في الموضوعات المعيارية للحجاج؛ لأن ذلك ذو أهمية بالغة في استجلاء عناصر الحجاج القيمي.

أنا كلي تركيز!

القيم، أو بالأحرى المبادئ القيمية العامة، من حيث المضمون العام لمعناها، بكل أشكالها العقلانية والأخلاقية والجمالية والعملية والاجتماعية؛ يتشاركها البشر إلى حد كبير. فلو عدَّدت القيم التي تتبناها كمعايير للسلوك مثلاً، ستجد أن كثيرين في هذا العالم يشاركونك في مضمونها العام. ولكن، على الرغم من هذه المشاركة، يظهر النزاع باستمرار في الموضوعات القيمية.

وفي ما يتعلق بـ*استخراج الافتراضات القيمية كافتراضات غير معتمدة في سياق الحجاج القيمي*، دعنا نقف عند *ثلاثة مباحث* من أبواب النزاع أو الاختلاف في الموضوعات المعيارية.

وما هي؟



- **تعريف القيم (Value Definition) من حيث المفهوم (Concept) والإجرائية (Operationalization)**
- **الإجراءات (Operations or Procedures)**

■ **المُفاضلة القيمية (Value Preference or Value Priority)**

فالنزاع يا أحمد، في سياق الحجاج القيمي قد يظهر منذ البداية لأن المتحاجّين لا يتشاركون القيمة ذاتها. وفي أحيان قد يتشارك المتنازعون القيمية لكن يختلفون في مفهومهم عنها أو تعريفهم لها. وفي أحيان قد نتشارك القيمة ونتفق في تعريفنا لها ولكن يظهر النزاع في تفضيلنا بعض القيم على قيم أخرى مُنازعة لها. وقد يُتفق في كل ذلك ويُختلف في الإجراءات المقترحة لتنزيل القيمة وفق التعريف والمفاضلة ذاتيهما.

● **النزاع في تعريف القيم ولجرلتها**

فماذا عن النزاع في المبحث الأول: تعريف القيم؟

عند النزاع في موضوعات قيمية، يجب أن ننتبه باستمرار إلى أنه وعلى الرغم من أننا نتشارك في أحيان كثيرة مُسمّى القيمة، لكن مفهومنا عنها قد يختلف إلى حد يجعلنا وكأننا نتحدث عن قيمتين مختلفتين، فبمجرد ما أن نبدأ في التحليل المفاهيمي (Conceptual Analysis) لبعض القيم، سيتضح لنا، في كثير من الأحيان، أن ما يبدو في السطح وكأنه قيمة واحدة، قد يُعبِّر في الحقيقة عن طيف واسع من المفاهيم المختلفة، والتي قد تستتبع إجراءات مختلفة تماماً عند الإتيان لتطبيقها تحت مسمى القيمة نفسها.

مثل ماذا؟

خذ مثلاً قيمة النجاح (Success)! كيف سنقيّم حياة فرد ما بالنجاح؟ هل النجاح هو الإنجاز؟ هل الإنجاز يحدث بمجرد ما أن نُحدّد أهدافاً معينة ونستطيع تحقيقها، بغض النظر عن طبيعة هذه الأهداف؛ أم أن طبيعة الهدف مُحدِّد محوري في تقييم النجاح؟ هل الإنجازات التي نُقيّم بها النجاح، هي تلك التي تُحقق قدراً عالياً من الرضى لذواتنا؛ أم تلك التي تُحقق قدراً عالياً من الرضى لذواتنا ويُقدِّرُها الآخرون في الوقت ذاته؟ هل الشُهرة ضرورية في تعيين النجاحات؟ هل النجاح يشمل التوازن في الإنجازات بين الأصعدة المختلفة في الحياة؟ أيهما أنجح: شخص متوازن في الإنجازات على صعيد معاملاته ووظيفته وعلاقاته الاجتماعية، أم شخص متفوق بدرجة كبيرة في مجال وظيفته على حساب النواحي الأخرى؟

سيظهر هذا الإشكال لو سألت الناس من حولك في مجتمعاتنا؛ أيهما أنجح: شخص يحقق أهدافاً تعبدية روحية خاصة به ومتوازن جداً في جميع مجالات حياته؛ أم شخص اخترع اختراعاً عظيماً أفاد البشرية أبد الدهر، لكنه لم يكن موفقاً في كثير من الجوانب المتعلقة بحياته الشخصية؟

هاهاها! والله التفكير النقدي هذا مصيبة.

كذلك مثلاً، خُذ مفهوماً كـ الحرية

(Liberty) كما يستخدم في السياق السياسي.
ماذا نعني بالحرية؟ هل هي عدم القيد أو الإكراه؟ ماذا عن قيود الإنسان الداخلية؟ هل إذا تعددت كل الخيارات المتاحة لي في مكان ما، من دون أي قيود خارجية أمامي، ومنعني جهلي أو ضعف إرادتي من اختيار ما هو «صائب»؛ هل أنا حُر؟ ماذا عن المُدمن الذي يدرك خطأ ما يفعل ولا يستطيع ترك فعله، هل هو حُر؟ هل نجبرُه على ترك إدمانه؟ أم إننا بذلك نمثّل قيداً خارجياً على إرادته الحرة؟ هل لأحد أن يجبرني على التعليم لأخذ القرار الصائب؟ أم أن ذلك ضرب من الأبوية غير المبررة ـ عمل منافٍ للحرية؟

إذا تناولنا الحُرية بأنها مفهوم يُعبِر عن علاقة ثلاثية بين فاعلٍ ما، وقيدٍ ما عليه، وفعلٍ ما يود فعله أو حالة يود أن يكونها؛ فما هو القيد؟ هل هو محصور في العوامل الاجتماعية ـ الإنسانية ـ، أم أنه يشمل القيود الطبيعية؟ بمعنى، هل الإعاقة الجسدية قيد على الحرية؟ هل القصور التكنولوجي قيد على الحرية؟

إذا حُصر القيد في القيود الاجتماعية؛ هل سينحصر مفهومه على العامل الإنساني المقصود، كقيد السلطة السياسية على حرية التعبير السياسي مثلاً، أم أنه سيمتد ليشمل القيود الاجتماعية غير المقصودة كالثقافة والفقر والجهل؟ بمعنى، هل الفقير في مجتمع رأسمالي يكفل حرية التعبير السياسية، يعتبر شخصاً حراً؟

على أي الأفعال لا يُعتبر القيد قيداً على الحرية؟ هل هو القيد على الأفعال التي تلحق الضرر بالآخرين أو تتجنّى على حقوقهم؟ وإذا كان كذلك، فما هو الضرر؟ هل الضرر يشمل ما يسبب الأذى النفسي كالإساءة إلى المعتقدات الدينية؟[1].

وهكذا يا أحمد، فإن الإجابات المختلفة عن هذه الأسئلة ستؤسس لمبادئ قيمية مختلفة، وبالتالي، أحكام قيمية مختلفة. فمثلاً، الإجابات المختلفة عن أسئلة الحرية، تعبّر عن مدارس فلسفية سياسية مختلفة، وعليه، قد تؤسس لعمل سياسي ذي طابع مختلف لدرجة كبيرة.

وكذلك الأمر لو بدأت في التحليل المفاهيمي لمفاهيم كـ الأمن، النهضة، التغيير، الهوية، العدالة، المساواة وغيرها كثير.

فربما يا أحمد، تجد جموعاً مُحتشدة مصطفة تهتف ضد نظام ما بصوت واحد: حرية، سلام، وعدالة، والثورة خيار الشعب؛ سرعان ما قد تتفرق إلى معسكرات متنازعة، لو بدأ المحتشدون في التحليل المفاهيمي لهذه القيم.

---

(١) هذه الأسئلة المفاهيمية عن الحرية بتصرف عن:

(SEP, Carter, "Positive and Negative Liberty", Spring 2012).

تحليل الحرية بأنها علاقة ثلاثية العناصر (Triadic Relation) بين فاعلٍ ما (Agent)، وقيدٍ ما عليه (Certain Constraints)، وفعلٍ ما يود فعله (Certain Doings or Becomings of the Agent)، لـ فيلسوف القانون الأمريكي جيرالد ماك كالم (Gerald MacCallum)، عن المصدر ذاته.

هاهاها! لا تشتتوا جمع الناس يا دكتور!

هاهاها! لا تخف لن نشغب عليهم! سنخبرهم أن هذه من اللحظات التي يجب ألّا يُفكر فيها نقدياً.

هاهاها! هاهاها!

كذلك يا أحمد، قد يظهر الاختلاف في مفاهيمنا عن القيم، حينما نأتي على أجرأتها (Operationalization)، فيما يعرف بـ التعريف الإجرائي (Operational Definition).

ما التعريف الإجرائي يا دكتور؟

التعريف الإجرائي يا أحمد، هو تعريف يُستخدم في الدراسات العلمية والمشاريع العملية، حينما نريد تحويل الدلالات المجردة للألفاظ المحورية إلى مضامين أو معايير محددة قابلة للقياس. فواحدة من أهم فوائد هذا التعريف هو أن الاتفاق عليه يرفع الحاجة إلى الاعتماد على التقييمات أو الانطباعات الذاتية للملاحظ أو المُقيِّم[١].

التعريف الإجرائي هو تعريف يستخدم في الدراسات العلمية أو المشاريع العملية، لتحويل الدلالات المجردة للألفاظ إلى مضامين أو معايير قابلة للقياس.

ففي أحيان يا أحمد، يظهر الاختلاف في المعايير أو المؤشرات التي نقترحها لتنزيل أو تحقيق قيمة ما، أو الحكم بانطباقها كصفة أو حكم على حالة معينة.

فمثلاً، قد نقدر أن نتبنى الإبداع في شركة ما

---

(١) التعريف بتصرف عن (Govier, 2010: 74).

مزيد من التفصيل عن التعريفات الإجرائية سيأتي في الفصل القادم: اللغة والتفكير النقدي، وفي فصل المحاجة الاستقرائية (Inductive Argument).

ونحفّزُه، ونحدد له كمفهوم، أنه عملية الإتيان بجديد[1]، لكن نختلف كفريق إداري للشركة، في المعايير التي تجعل من هذا المفهوم العام عن الإبداع، عملاً قابلاً للقياس موضوعياً، أو بمعنى آخر، قد نختلف في سؤال: ما هي المعايير التي سنحدد بها أنّ عملاً ما من أعمال الموظفين هو عمل مبدع؟ فهنا ربما يحصر بعض الإبداع في الإتيان بفكرة جديدة كلياً، بينما يرى بعض أن مفهوم الجدة يشمل تفعيل فكرة غير مطبقة أو تطوير فكرة قائمة.

كذلك مثلاً، في ما يتعلق بتعريف مفهوم كـ **النهضة** (**Renaissance**) إجرائياً، بحيث تصبح هدفاً واضحاً محدد المضمون للعاملين من أجلها؛ قد نتفق في تحديد أربع صفات عامة للمجتمع الناهض المنشود بأن يكون: مجتمعاً له ثقة في الذات الحضارية، منتجاً للمعرفة، متقدماً في النظم ـ كالنظم السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية ـ وقادراً على حماية مكتسباته في كل المجالات[2]. فهنا، على الرغم من اتفاقنا حول هذه المعايير العامة الأربعة، قد نختلف في تحديد الأرقام أو المؤشرات المطلوبة لتقييم الحد الأدنى للثقة في الذات الحضارية، إنتاج المعرفة، كفاءة وتقدم النظم وقدرة المجتمع على حماية المكتسبات المادية والثقافية.

القيم عرضة للاختلاف في المفهوم عنها أو المعايير التي تستلزم تطبيقها أو الحُكم بتطبيقها كوصف على حالة ما. لذلك، في سياق الموضوعات الحوارية، يجب الانتباه إلى الافتراضات التعريفية للقيم كمقدمات قد تكون غير معتمدة في السياق الذي ظهرت فيه المحاجة.

---

(١) تعريف الإبداع للدكتور طارق السويدان.

(٢) هذه المعايير الأربعة عن الحزمة التدريبية الأولى لمشروع النهضة.

واضح! لكن هل النهضة قيمة يا دكتور؟

كل ما تضع له قيمة وتنشده أو تعظمه يعود قيمة يا أحمد.

كلام!

والآن يا أحمد، الاختلاف الذي يطرأ في مفهومنا للقيم أو في تعريفاتنا الإجرائية لها، جاء بنا على *نوع ثالث من الافتراضات* التي تظهر في الموضوعات القيمية والوصفية للحجاج على حد سواء.

وما هو؟

هو: الافتراضات التعريفية (Definitional Assumptions).

فباستمرار، يجب أن ننتبه للتعريفات *المختلفة* التي قد يبني عليها الآخرون حجاجهم عن مفاهيم معينة.

المقدمات غير المنصوصة
افتراضات تعريفية
افتراضات وصفية
افتراضات قيمية

بالتالي يا دكتور، في ما يتعلق بحديثنا عن القيم، الاختلاف في مفاهيمنا عن القيم أو تعريفاتها الإجرائية، حينما لا يكون منصوصاً في الحجاج؛ يُعد افتراضاً تعريفياً.

بالضبط! فالاختلاف حول مفهومنا عن القيم افتراض تعريفي وليس افتراضاً قيمياً.

في المحاجات تأتي التعريفات أحياناً كافتراضات غير معتمدة وذلك في سياق الموضوعات الوصفية والمعيارية على حد سواء.

ولأن القيم يا أحمد، عُرضة لأن تُعرّف بطرق مختلفة، فإن *الافتراضات التعريفية في الموضوعات القيمية*، قد تكون في أحيان كثيرة افتراضات غير معتمدة في السياق الذي ظهرت فيه المحاجة. فانتبه لها!

• النزاع في الإجراءات

تمام! لكن ماذا عن الاختلاف في الإجراءات يا دكتور؟

في أوقات، على الرغم من اتفاقنا في مفهومنا عن قيمة معينة، بل على الرغم من اتفاقنا أحياناً على تعريفها الإجرائي؛ قد يطرأ الخلاف حين نأتي على الإجراءات المقترحة لتنزيل هذه القيمة أو تحقيقها. هذا، وإن كان الاختلاف حول الإجراءات يرتد في أحيان كثيرة ليكون اختلافاً في المفاهيم.

كيف؟

فمثلاً، قد ينظر بعض إلى المساواة في توزيع المال (Equal Distribution of Money)، بأنها في الوضع المثالي، تعني أن المال يجب أن يُوزَّع بالتساوي بين كل الأفراد البالغين في المجتمع، أنا وأنت كعاملين في حزب سياسي، قد لا نتبنى هذا المفهوم عن المساواة، ونرى أنه مُفرط وغير عملي. فنتفق مثلاً، على أن نفهم أن المساواة في المال تكون بتوفير فرص التوظيف والعمل بطريقة متكافئة لكل من له قدرة ومهارة ذات صلة بالوظيفة المَعنيَّة، ولكن حينما نأتي على مستوى الإجراء أو التنفيذ، قد نختلف في أحقية السلطة السياسية في توفير الوظائف بأفضلية للفئات التي لم تَنَلْ حظها من المساواة في التوظيف في أزمان سابقة بسبب جنس أو عرق أو غيره. فهنا سنرتد إلى سؤال مفاهيمي من

جديد: هل نتدخل بإجراءات تفعيلية مؤقتة تُعجِّل من تخلص المجتمع من حالة عدم المساواة الماثلة، وذلك بتوفير فرص أكثر لهذه الفئات؟ أم أن الواجب ينحصر فقط في تهيئة السلطة للظروف بما يجعل المجتمع يصل إلى هذه الحالة تلقائياً، من دون هذا التمييز العكسي أو الإيجابي (Reverse Dicrimination) للفئات التي لم تنل نصيبها المستحق من التوظيف في أزمان سابقة؟[1].

اممم!

كذلك مثلاً، قد نتفق على بعض القيم كـ **غايات** محددة ونمتلك تعريفات إجرائية واضحة لها، ويكون محل اتفاق لدينا أن الإجراء الأفضل أو الذي يجب فعله، هو الإجراء الذي يبلغ بنا هذه الغاية المُحددة وفقاً لتعريفنا الإجرائي المتفق عليه. فهنا، قد يظهر النزاع في سؤال: *أي الإجراءات هو الإجراء الأفضل لبلوغ هذه الغاية المحددة؟*

مثال!

تخيَّل أننا في شركة، القيمة العُليا (Super-value) فيها هي الربحية. وأن تعريفنا الإجرائي للربحية هو زيادة صافي الأرباح في العام القادم بما يزيد بمعدل ١٠ في المئة عن أرباح العام الحالي، ونحن بصدد اتخاذ إجراءات تصل بنا إلى تحقيق هذا المعدل من الربح، وأن

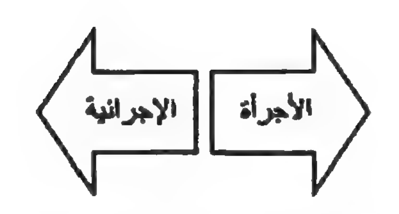
(١) هذه الأسئلة المفاهيمية عن المساواة في توزيع المال من: (Warburton, 2004: 68-74).

الخيارات المطروحة التي حُصرت من مجلس إدارة الشركة لذلك هي خياران: فريق يرى أن تقليل الصرف في بعض النواحي المتعلقة بكلفة الإنتاج ورواتب بعض الموظفين هو الإجراء المطلوب تنفيذه بشكل رئيس لزيادة الأرباح، بينما، يرى فريق آخر أن زيادة الصرف على تدريب شعبة المبيعات والتسويق هو الإجراء المطلوب تنفيذه بشكل رئيس لزيادة الأرباح بالمعدل المطلوب.

واضح؟

شيء ما يشكل علي في التمييز بين النزاع الذي يطرأ حول التعريف الإجرائي والنزاع الذي يطرأ حول الإجراءات.

خذ المثال السابق. هنا، في هذه الشركة لا اختلاف على قيمة الربحية فهي كما قلنا تمثل قيمة عليا في الشركة، كما أنه لا اختلاف في أجرأتها بأنها الزيادة في صافي الأرباح بمعدل ١٠ في المئة عن العام السابق، أي لا اختلاف في المعيار الذي سنحكم به على انطباق القيمة، لكن جاء النزاع في سؤال: أيّ هذه الإجراءات هو الإجراء الأقدر على تحصيل هذه النسبة من الأرباح؟ أي إن النزاع جاء في تطبيق هذه القيمة.



للقيم عرضة للنزاع في الإجراءات المقترحة لتطبيقها وذلك على الرغم من أن الاتفاق هو المعايير التي تستلزم انطباقها.

فالاختلاف في الأجرأة هو اختلاف في انطباق القيمة، بينما الاختلاف في الإجرائية هو اختلاف في تطبيق القيمة.

بالضاابط!

• الاختلاف في المُفَاضَلة القِيَمِيَة

الآن، دعنا نأتي على المبحث الثالث من أبواب النزاع في الموضوعات المعيارية.

تمام!

يظهر النزاع في الموضوعات المعيارية أحياناً، كنتيجة لصراع القيم، في ما يعرف بـ **المنازعة القيمية (Value Conflict)**.

كيف؟

في بعض السياقات القيمية للحجاج، وعلى الرغم من أن كثيراً من الناس يتبنون فيه المضامين العامة للقيم، وقد يتفقون في مفهومهم العام عنها، وفي الإجراءات التي تستلزم تطبيقها؛ يطرأ النزاع القيمي كنتيجة لأن بعض المواقف أو الحالات عُرضة لأن تكون حالات تطبيقية لمبادئ قيمية مختلفة، أو بالأصح متنازعة. فهنا، الحكم القيمي للمحاجج الذي سيظهر منصوصاً عليه في المحاجة، سينُم عن **مفاضلة قيمية (Value Preference)**، لمصلحة مبدأ قيمي ما، بين مبادئ قيمية متنازعة. هذه المفاضلة القيمية لمبدأ ما على حساب مبدأ آخر، غالباً لا تكون منصوصة، كما أنها قد تكون محل نزاع في السياق الذي ظهرت فيه المحاجة.

لم أفهم!

هل ترددت من قبل في اتخاذ قرار (Decision Making) ما يا أحمد!

كثيراً جداً!

على الأقل، أنا أذكر لك نوعين من التردد: ترددك في السفر معي، وترددك في شراء السامسونغ!

صحيح!

الآن، دعنا نتفق أولاً على أنك حينما تكون متردداً في اتخاذ قرار ما، أنت دائماً بصدد اتخاذ قرار أصوب بين عدة قرارات ترى مبدئياً أنها جميعها صائبة، بمعنى، ليس بين المعطيات قرار ترى منذ البداية أنه قرار خطأ.

تمام!

وثانياً، أن القرار الذي أنت بصدد اتخاذه هنا هو حُكم قيمي، سواء أكان حكماً عقلانياً، جمالياً، عملياً، أخلاقياً، أو اجتماعياً. تمام؟

تمام!

دعني الآن أسألك سؤالاً: ما الذي كان يُغالبك للبقاء في الدوحة؟

يعني، بعض المسؤوليات العائلية... التزامات أسرية.

ممتاز! إذاً، قرارك بالسفر معي، إذا لم أتقوّل عليك، قد جاء مفاضلة قيمية بين قيمتين: قيمة الالتزام بالمسؤولية العائلية، وقيمة اكتساب المعرفة.

دعنا نعبّر عن قيمة الالتزام بالمسؤولية العائلية بالمبدأ العام القائل:

- **إذا جرت الأمور على قدم المساواة، أنا**

يجب ألا أقوم بعمل يخل بالالتزام بمسؤولياتي العائلية.

فهذا المبدأ هو مبدأ قائم لديك، سيكون القرار بـ *عدم السفر*، إذا كان السفر فعلاً يُخل بالالتزام بهذه المسؤولية؛ تطبيقاً مباشراً له.

أما القيمة الثانية، اكتساب المعرفة، لو عبرنا عنها بالمبدأ العام القائل:

- إذا جرت الأمور على قدم المساواة، أنا يجب أن أقوم بأي عمل يزيد من حصيلتي المعرفية؛

فإن القرار بـ *السفر*، سيكون تطبيقاً مباشراً لهذا المبدأ.

أهاااا! بالتالي، قراري بالسفر جاء كـ مفاضلة قيمية لمصلحة قيمة اكتساب المعرفة في نزاع قيمي بينها وبين قيمة الالتزام بالمسؤولية العائلية.

بالضاااابط!

دعني أكتب لك هاتين المحاجتين في الآيباد يا أحمد، حتى تستبين لك الأمور بشكل أوضح!

١ ـ إذا جرت الأمور على قدم المساواة، (أنا) (يجب ألا أقوم بعمل يُخل بالالتزام بمسؤولياتي العائلية).

٢ ـ (السفر مع الدكتور) (عمل فيه إخلال ببعض مسؤولياتي العائلية).

إذاً،

٣ ـ (أنا) (يجب ألّا أسافر مع الدكتور).

وهذه:

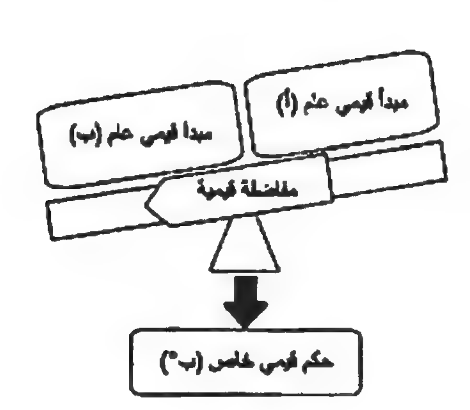
١ ـ إذا جرت الأمور على قدم المساواة، (أنا) (يجب أن أقوم بأي عمل يزيد من حصيلتي المعرفية).

٢ ـ (السفر مع الدكتور) (عمل يزيد من حصيلتي المعرفية).

إذاً،

٣ ـ (أنا) (يجب أن أسافر مع الدكتور).

اممسم!



فهنا، حالة سفرك معي، بناء على *تقديرك الشخصي* لما تُعرِّفه كتحصيل للمعرفة وما تُعرِّفه كإخلال بالالتزام بالمسؤولية العائلية؛ انطبق عليها وصفياً في الوقت ذاته أمران: أنها عمل يزيد من حصيلتك المعرفية، وأنها عمل يمثّل إخلالاً بالتزامك ببعض مسؤولياتك العائلية. فهنا نقول إن: حالة (السفر مع الدكتور)، جاءت كحالة تطبيقية لمبدأين قيميين متنازعين. وعليه، فإن قرارك النهائي بالسفر معي جاء كمفاضلة قيمية لمصلحة اكتساب المعرفة.

كلام! بصراحة المصطلحات النقدية غاية الإبداع في وصف العمليات الفكرية!

هاهاها!

ففي مثل هذه المواقف، يطرأ النزاع كنتيجة لاختلاف الناس في طبيعة مفاضلاتهم القيمية. كنت ستلاحظ ذلك مثلاً، لو عرضت الموضوع للاستشارة مع أحد أصدقائك، فربما سينصحك

بعدم السفر كنتيجة لمفاضلة قيمية مخالفة لديه تأتي لمصلحة الالتزام بالمسؤولية العائلية على حساب اكتساب المعرفة، وذلك *على الرغم* من اتفاقكما على ما تُعِدَّانه تحصيلاً للمعرفة وما تعدّانه إخلالاً بالالتزام بالمسؤوليات العائلية، لأنه بالمقابل، قد تستشير شخصاً آخر لا يرى أن: تركك زوجتك وحدها لمدة أسبوع، إخلالاً بالمسؤولية العائلية، بمعنى، أنه لا يشاركك المفهوم ذاته فيما يُعدّ إخلالاً بالالتزام بالمسؤولية العائلية.

اممم! فهذا الشخص الأخير يختلف معي على مستوى التعريف!

تماماً!

وهكذا يا أحمد، فإن عملية اتخاذ القرار (Decision Making) أو إطلاق الأحكام القيمية، تأتي في أحيان كثيرة كنتيجة لمفاضلات بين قيم متنازعة كـ التدبير والكرم، الحرية والعدالة، العدالة والمساواة، العدالة والرحمة، المسؤولية الجماعية والمسؤولية الفردية، التلقائية والنظام، الالتزام والترفيه، الجودة والربحية، الأثر القريب والأثر البعيد، الأصالة والمعاصرة، المحافظة والانفتاح، التقليدية والتجديد، الأهداف الشخصية والالتزامات الاجتماعية، الفضل والمعاملة بالمثل، الاسترخاء والعزيمة، الشدة واللين، وغيرها كثير.

بل إن تعريفنا للقيم في بعض السياقات قد

يستلزم تحديد وضعها من حيث المفاضلة على القيم المرشحة لمنازعتها في السياق المحدد.

امممم!

بالتالي يا دكتور، الافتراض القيمي في حالة المنازعة القيمية، سيكون عبارة عن مفاضلة قيمية بين مبدأين قيميين أو أكثر.

تماماً! فحين نقف على حكم قيمي في سياق محاجة ما، كقرارك: *من الأفضل* السفر مع الدكتور، وبعد أن نستخرج المبدأ القيمي العام المُفترض من خلفه؛ يجب أن ننتبه إلى مواقف مخالفي المحاجة، لأنها ربما توضح لنا أن الحكم القيمي (القرار) جاء كنتيجة لمفاضلة بين مبادئ قيمية متنازعة في السياق.

أتمنى يا أحمد، أن تكون قد أخذت فكرة عامة عن أوجه النزاع في المحاجة القيمية.

منة في المنة!

وأخيراً يا أحمد، لا تنس أنه ليس بالضرورة أن يكون وجه النزاع في القيم هو الاختلاف في تعريفها أو مفاضلتها بين مبادئ قيمية متنازعة أو الإجراءات المقترحة لتطبيقها. فمن الممكن أن نقف على مبادئ قيمية عامة بحيث نجد أننا لا نتفق معها كلياً.

امممم! تمام!

في الموضوعات المعيارية للحجاج، تأتي الأحكام القيمية الخاصة أحياناً كنتيجة لمفاضلة قيمية بين مبادئ عامة متنازعة. هذه المفاضلة القيمية غالباً ما تكون غير منصوصة، وقد تكون غير معتمدة في السياق الذي ظهرت فيه المحاجة.

من مباحث الاختلاف حول القيم، وبالذات في السياقات الأخلاقية والسياسية؛ هو الاختلاف في المرجعية التي ننطلق منها لتأسيس القيم. فمثلا قيمة كالعدالة، قد يؤسسها البعض انطلاقاً من مرجعية دينية، وقد يؤسسها آخرون انطلاقاً من منظور إنساني عام، أو منظور نفعي يستند إلى العواقب النفعية للفعل؛ أو ربما انطلاقاً من أشكال أخرى من المرجعيات.

هذا الاختلاف في المرجعية وطبيعة المعيارية، بالضرورة، قد ينعكس في أحيان كثيرة على التعريفات والإجراءات والمفاضلات القيمية، لذلك يجب باستمرار الانتباه إلى خلفية المحاجج لأن ذلك قد يكون له دور محوري في تعيين الافتراضات التعريفية والمفاضلات القيمية.

■ بُنْيَة المُحاجَّة القِيَمِيَة

والآن، دعنا نُنهي حديثنا عن القيم ومباحث النزاع في الحجاج القيمي بتناولهما بلغة المخاطبة في عالم التفكير النقدي.

لغة: (١)، (٢)، (٣)؛ إذاً (٤).

بالضاااابط! سنستعرض العناصر الثلاثة لأصغر وحدة حجاجيّة في الموضوعات المعيارية؛ حيث نجمع بالحديث عن عناصرها شتات ما قلنا، ونحاول امتلاك **أسئلة نقدية** تزيد من قدرتنا على تحليل الحجاج القيمي ومعايرة المحاجات التي ترد فيه، وذلك في محاولة لفهم منطقنا ومنطق الآخرين في هذا المبحث من الحجاج.

ستتناولها بناء على المثال الأخير.

تمام!

١ ـ إذا جرت الأمور على قدم المساواة، (أنا) (يجب ألا أقوم بعمل يُخلّ بالالتزام بمسؤولياتي العائلية).

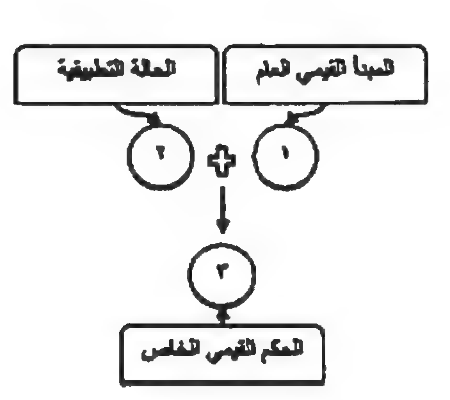
٢ ـ (السفر مع الدكتور) (عمل فيه إخلال بالالتزام بمسؤولياتي العائلية).

إذاً،

٣ ـ (أنا) (يجب ألا أسافر مع الدكتور).

فهذه المحاجة ثلاثية العناصر يا أحمد، تمثّل *أصغر* وحدة *معيارية* أو نموذجية

(Typical) في الموضوعات المعيارية. وهي تتكون من ثلاث قضايا؛ مقدمتين ونتيجة، وتأتي في بنية متصلة وهي: مقدمة المبدأ القيمي العام، مقدمة عن وصف الحالة التطبيقية؛ والنتيجة هي الحكم القيمي الخاص.



لماذا تؤكد أنها «أصغر وحدة معيارية»؟

ممتاز! لأنه قد تجد صوراً أخرى لهذه المحاجة لا تتبع صيغة الموضوع والمحمول (Subject/Predicate Form) الظاهرة في هذا المثال، وذلك على الرغم من أنها تعبّر عن المضمون المعياري ذاته.

كيف؟

لاحظ هذه المحاجة:

١ ـ [إذا (أنا) (لا أرغب في الإخلال بمسؤولياتي العائلية) فـ (أنا) (يجب ألّا أسافر مع الدكتور)].

٢ ـ (أنا) (لا أرغب في الإخلال بمسؤولياتي العائلية).

إذاً،

٣ ـ (أنا) (يجب ألّا أسافر مع الدكتور).

فهنا المقدمة الأولى عبارة عن قضية شرطية.

بالضااابط! ونحن هنا اهتمامنا ينحصر في الوحدة التي تأتي مقدمتها الأولى على هيئة موضوع ومحمول.

لكن ماذا عن «أصغر»؟

«أصغر» لأنه كما سنعرف في فصول متقدمة، هناك أشكال أكبر وأعقد من هذه البنية في الحجاج القيمي كـ المحاجة بالمثال (Argument from Analogy) والمحاجة الإفضائية (Conductive Argument).

تمام! صبرك يا أيوب!

هاهاها! دعنا الآن نُفَصِّل في قضاياها، سنبدأ بالحديث أولاً عن مقدمة الحالة التطبيقية، ثم نذهب للحديث عن مقدمة المبدأ القيمي العام، وننهي حديثنا بالنتيجة؛ الحكم القيمي الخاص.

مئة في المئة!

- **المُقدمة الثانية: الحالة التطبيقية**
- (السفر مع الدكتور) (عمل فيه إخلال بالالتزام ببعض مسؤولياتي العائلية).

هذه المقدمة يا أحمد، عبارة عن قضية وصفية و*غالباً* ما تكون منصوصة في الحجاج.

وهي محل الاختلاف في التعريفات والإجراءات.

كيف؟

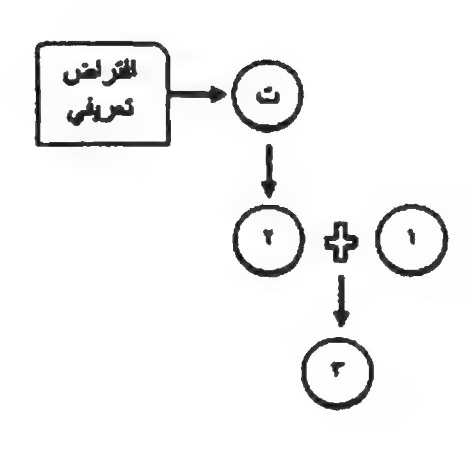
دعنا نبدأ بمحل الاختلاف في التعريفات.

فكما قلنا، في هذه المقدمة قد نختلف حول تعريف ما هو إخلال بالمسؤولية العائلية، ما هو إبداع، ما هو قسر على الحرية، ما هو فعل غير حضاري أو ما هو تقليدي وهكذا.

فلو افترضنا أن وجه الإخلال بالالتزام بالمسؤولية العائلية في هذه الحالة هو تركك

زوجتك وحدها لمدة أسبوع، وطرأ نزاع حول هذا المفهوم للإخلال؛ ستكون هناك مقدمة غير منصوصة وغير معتمدة عبارة عن افتراض تعريفي، على هذا الشكل:

- ترك الزوج زوجته وحدها لمدة أسبوع فيه إخلال بالالتزام بالمسؤولية العائلية.



هذا الافتراض التعريفي سيكون مقدمة في محاجة فرعية للتدليل على القضية (٢)، كما يأتي:

١ ـ (ترك الزوج زوجته وحدها لمدة أسبوع) (عمل فيه إخلال بالالتزام بالمسؤولية العائلية).

إذاً،

٢ ـ (السفر مع الدكتور) (عمل فيه إخلال بالالتزام ببعض مسؤولياتي العائلية)[1].

كلام تمام!

بالتالي يا أحمد، **محمول هذه المقدمة**، باستمرار يُسبغ صفة (Property) على حالة معينة. هذه الصفة قد تكون عرضة للتعريف بنواحٍ مختلفة، بما يجعل انطباقها على الحالة المَعْنِيّة محل نزاع في بعض الأحيان.

الصفة المحورية المحمولة في المقدمة الواصفة للحالة التطبيقية، قد تكون عرضة للتعريف بنواحٍ مختلفة؛ مما يجعل الحكم بانطباقها على الحالة المعنية محل نزاع في بعض الأحيان.

تمام! فماذا عن محل الاختلاف في الإجراءات؟

تذكُر مثالنا عن الشركة المناط زيادة أرباحها بمعدل ١٠ في المئة؟

---

(١) بالضرورة هناك مقدمة وصفية غير منصوصة معتمدة في السياق مفادها أن: (السفر مع الدكتور) (عمل يترك فيه الزوج زوجته وحدها لمدة أسبوع).

نعم!

الآن، اقرأ هذه المحاجة من الآيباد التي تعبّر عن رأي أحد الفريقين:

١ ـ إذا جرت الأمور على قدم المساواة، (الإجراء الأفضل) هو (الإجراء الذي سيزيد تنفيذه بشكل رئيس معدل أرباح الشركة بما يزيد عن ١٠ في المئة من ربح العام السابق).

٢ ـ (زيادة الصرف على تدريب شعبة المبيعات وشعبة التسويق) هو (الإجراء الذي سيزيد تنفيذه بشكل رئيس معدل أرباح الشركة بما يزيد عن ١٠ في المئة من ربح العام السابق).

إذاً،

٣ ـ (زيادة الصرف على تدريب شعبة المبيعات والتسويق) هو (الإجراء الأفضل).

أهاااا! هنا يا دكتور محل النزاع هو موضوع (Subject) المقدمة الوصفية؛ القضية (٢).

بالضاااابط! فلا نزاع في هذه الشركة على هذه النسبة كتعريف إجرائي للربحية. بالتالي، لا نزاع في محمول هذه المقدمة، كذلك، لا اختلاف حول المبدأ القيمي العام القائل إن الإجراء الأفضل هو الإجراء الذي يُحقق هذه النسبة، وكذلك هذا المبدأ ليس محلاً لمنازعة قيمية لأن الربحية قيمة عليا في هذه الشركة. كلام تمام؟

تمام التمام!

في بعض الأحيان، يكون محل النزاع في المحاج القيمية هو سؤال: أي الإجراءات هو الأفضل؟ وذلك في سياق يتفق فيه على المبادئ القيمية العامة والمعيار الوصفي للأفضلية.

وهنا مسألة مهمة، في ما يتعلق بهذه المقدمة!

وما هي؟

الاختلاف في الإجراءات يا أحمد، قد يكون ذا طابع قيمي، أو ذا طابع وصفي.

وكيف ذاك؟

فمثلاً، في المثال الذي أوردناه عن التمييز العكسي، فإن الحجاج حول أفضلية إجراء هذا التمييز للفئات التي لم تنل حظها المستحق من التوظيف في أزمان سابقة، قد يكون في قدر كبير منه، متعلقاً بتحري المفاضلة في النزاع القيمي بين قيمتي العدالة والمساواة، أو بتحري مزيد من التدقيق حول مفهوم المتنازعين لقيمة المساواة، بينما، الخلاف في الإجراءات في ما يتعلق بمثال زيادة الأرباح في الشركة، فإنه ذو طابع وصفي إلى حد كبير، فدراسة الواقع هي الأقدر على تحديد أي الإجراءين هو الذي سيحقق هذه النسبة المطلوبة من الأرباح[1].

لكن عموماً هذه المباحث باستمرار تتداخل مع بعضها وفي أحيان كثيرة يصعب إدراك الحدود الفاصلة بين القيمية والوصفية.

اممم!

أخيراً يا أحمد، وقبل أن نغادر هذه المقدمة، دعني أكتب لك هذه المحاجة على الآيباد.

---

(١) أدين بالفضل لأفكار هذه الفقرة لتعليق من المهندس أواب أحمد المصباح.

أقرأ هذه المحاجّة يا أحمد!

١ ـ إذا جرت الأمور على قدم المساواة، فـ أنا يجب أن أقوم بأي عمل مفيد.

٢ ـ السفر مع الدكتور (عمل مفيد).

إذاً،

٣ ـ أنا يجب أن أسافر مع الدكتور.

ما رأيك بالمقدمة الثانية؟ هل هي مقدمة وصفية؟

لا! أعتقد أنها حكم قيمي خاص لأنها تُقيّم نفعية حالة ما.

ممتاز يا أحمد!

فهذه المقدمة، *وفقاً لتعريفنا للحكم القيمي الخاص*، ليست مقدمة وصفية، لأن المحمول (عمل مفيد)، وصف تقييمي إلى حد كبير.

فانتبه يا أحمد إلى أن المحاجة القيمية دائماً يكون لها عنصر مُستقى من ملاحظة الواقع أو وصفه، فحين تجد وصفاً كـ ضروري، لازم، مفيد، أفضل، أجمل، صائب، مستحق، رائع وغيرها من الأوصاف التقييمية؛ يجب أن تفحص هذه المقدمة بسؤال لماذا، وذلك حتى تدرك عن أي وصف للواقع ينم هذا التقييم. تمام؟

تمام التمام!

والآن هيا بنا على المقدمة الأولى.

> أحياناً يكون محمول المقدمة الواصفة للحالة التطبيقية محمولاً تقييمياً، عندها، يجب أن نستجلي الأوصاف الواقعية للحالة التطبيقية التي جاءت خلف الأوصاف التقييمية.

- **المقدمة الأولى: المبدأ القيمي العام**
- إذا جرت الأمور على قدم المساواة، يجب

ألا أقوم بعمل يُخل بالالتزام بمسؤولياتي العائلية.

هذه المقدمة يا أحمد، عبارة عن قضية معيارية، *غالباً* ما تكون غير منصوصة في المحاجة، وهي ما يكون أحياناً محلاً لمفاضلة قيمية.

امممم!

المفاضلة القيمية *كثيراً ما* تأتي كنتيجة لاتصاف موضوع (Subject) الحالة التطبيقية بمحاميل مختلفة، مما يضع الحالة المعينة تحت طائلة التطبيق لمبادئ قيمية متنازعة.

هذا كاتصاف حالة سفري معك، في الوقت ذاته بأنها: (عمل يخل بالالتزام بمسؤولياتي العائلية) و(عمل يزيد من الحصيلة المعرفية).

تماماً! مما جعلها حالة تطبيقية في الوقت ذاته للمبدأ القيمي المنازع:

- إذا جرت الأمور على قدم المساواة، يجب أن أقوم بأي عمل يزيد من حصيلتي المعرفية؛

وهو مبدأ قيمي مُنازع لأنه يؤدي إلى نتيجة مختلفة؛ حكم قيمي خاص مخالف.

كذلك مثلاً، لو رجعنا إلى مثال التمييز العكسي، سنجد أن التمييز العكسي كإجراء يتصف بأنه يعجل من تخلّص المجتمع من حالة عدم المساواة القائمة من جهة، كما أنه بالضرورة يقتضي الإقلال المقصود من فرص العمل لمستحقين من الفئات التي مُيِّزت في أزمان سابقة من جهة أخرى. أليس كذلك؟

بالطبع!

فهنا المبدأ القيمي العام القائم والقائل:

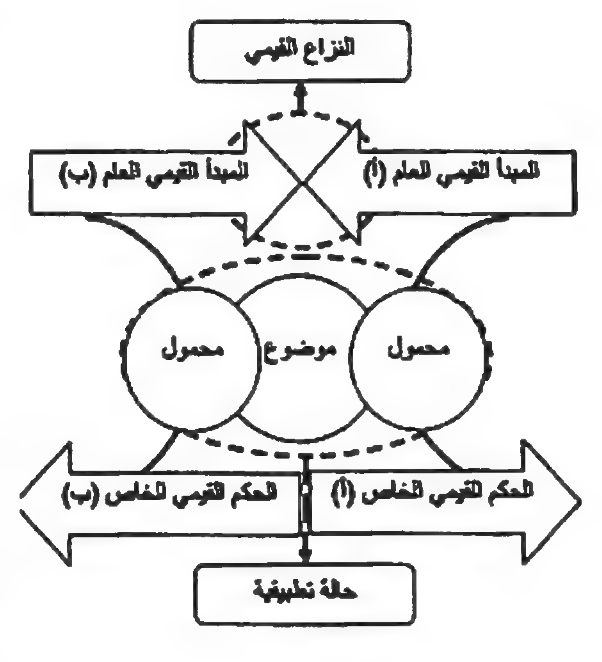
■ إذا جرت الأمور على قدم المساواة، يجب على السُلطات التخلص من حالة عدم المساواة الماثلة في مجتمع ما؛

ينازع مبدأً قيمياً آخرٌ قائمٌ يعبّر عن العدالة في الاستحقاقات، كما يأتي:

■ إذا جرت الأمور على قدم المساواة، يجب على السُلطات معاملة الناس بعدالة في ما يتعلق باستحقاقاتهم.

اممممم!

لذلك يا أحمد، وحتى لا نغفل جوانب محتملة للنزاع، يجب أن ننتبه باستمرار في المقدمة الثانية إلى الجوانب الوصفية الأخرى التي قد تتصف بها الحالة المعنية بما يجعلها عرضة لأن تكون حالة تطبيقية لمبدأ قيمي آخر، قد يقود تطبيقه إلى نتيجة مختلفة[1].



(١) ليس بالضرورة أن ينتُج النزاع القيمي من اتصاف موضوع الحالة التطبيقية بأكثر من محمول، وإن كان ذلك من أكثر أسباب المنازعة القيمية. ففي بعض الأحيان، كما في الأحكام الجمالية مثلاً، قد يحصل التنازع القيمي حول الصفة ذاتها «محمول واحد». فمثلاً، اتصاف ملبس ما بأن لونه أصفر، قد يجعله عرضة للوصف بالجمال من قبل البعض، والوصف بعدم الجمال من قبل آخرين. سنأتي على مزيد من تفصيل ذلك في فصل اللغة والتفكير النقدي عند الحديث عن أنواع التعريفات من حيث كونها وصفية أم معيارية.
في ما يتعلق بالنموذج على اليسار، يجب الانتباه إلى أنه نموذج اختزالي إلى حد كبير، فالتنازع القيمي قد يظهر بين أكثر من مبدئين قيميين وباتجاه أكثر من نتيجتين مختلفتين. كذلك يمكن أكثر من مبدأ قيمي مختلف أن يأتي في حزمة متحدة صوب نتيجة من النتائج المتنازع عليها.
وأخيراً، ليس بالضرورة أن تتجه المبادئ القيمية صوب نتائج مختلفة كلياً، فهي قد تعمل لتقلل من

اتصاف موضوع الحالة التطبيقية بمحامل مختلفة، في كثير من الأحيان، هو ما يجعلها تحت طائلة التطبيق لمبادئ قيمية متنازعة. وإن كانت المنازعة القيمية قد تنشأ حول المحامل ذاتها.

المحاجة القيمية تتجه أحياناً نحو ادعاء وجوب أو رغبوية فعل أو إجراء ما، استناداً إلى مبدأ قيمي عام متعلق بعواقب أو تبعات محتملة للفعل.

ممتاز!

وأحياناً يا أحمد، النزاع القيمي يطرأ بين مبدأ قيمي قائم لدينا ومبدأ قيمي يتجه نحو عواقب (Consequences) محتملة للفعل أو الحكم القيمي.

كيف؟

فمثلاً، أنت تحمل مبدأ عاماً عن قيمة الصدق، هكذا: إذا جرت الأمور على قدم المساواة، أنا يجب أن أكون صادقاً. أليس كذلك؟

نعم!

والآن، تخيل أنك أتيت على حالة، قولك الصدق فيها، سيؤدي إلى ضرر بالغ بشخص ما. كيف ستستجيب؟

أهاااا!

فهنا، *لو ترددت في اتخاذ قرار هنا*، فإن النزاع القيمي سيكون قد جاء بين مبدأ قيمي قائم لديك وهو:

- إذا جرت الأمور على قدم المساواة، أنا يجب أن أكون صادقاً؛

ومبدأ قيمي آخر متعلق بعواقب محتملة لتطبيق هذا المبدأ القائم لديك، كما يأتي:

إذا جرت الأمور على قدم المساواة، أنا يجب ألّا أقوم بفعل يجلب الضرر للآخرين.

أهاااا!

وهكذا يا أحمد يطرأ الجدل باستمرار في

= حدة الأحكام القيمية أو للوصول إلى أحكام وسطى من بين عدة أحكام مختلفة.

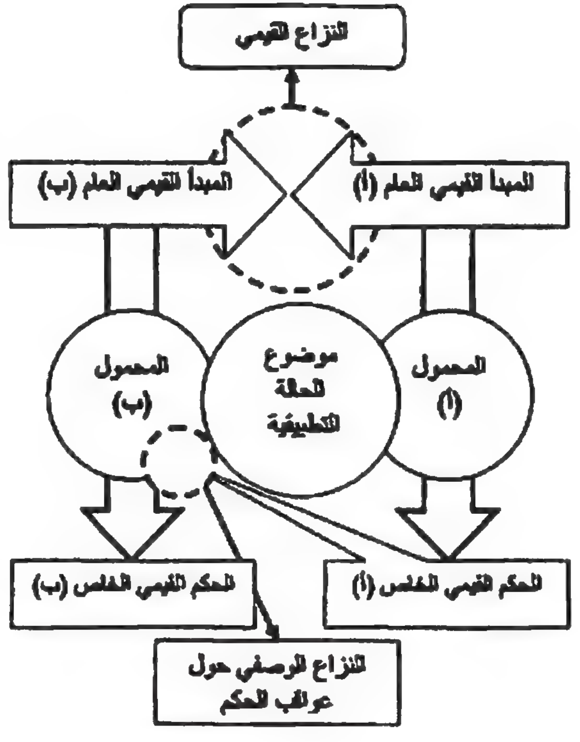
الحجاج القيمي حول العواقب التي يمكن أن يؤدي إليها تطبيق قرار ما أو اتخاذ حكم قيمي ما. والنزاع حول العواقب في أحيان كثيرة يكون نزاعاً ذا طابع وصفي.

فمثلاً، في دولة تُدَرِّسْ مناهج تعليمها الجامعية باللغة الإنكليزية، قد يتخذ حزب سياسي القرار بأنه تدعيماً للهوية الإسلامية يجب أن تُعرّب المناهج الجامعية، وهنا قد يظهر النزاع حول هذا القرار من واقع أن تنفيذه سيعيق البحث العلمي ومواكبة التقدم المعرفي.

امممم!

عاير لي هاتين المحاجّتين المتنازعتين!

تمام! المحاجة الأولى كما يأتي:



١ ـ إذا جرت الأمور على قدم المساواة، يجب القيام بأي عمل يُرسخ الهوية الإسلامية في الدولة.

٢ ـ تعريب مناهج التعليم الجامعية عمل يُرسخ الهوية الإسلامية في الدولة.

إذاً،

٣ ـ السُلطات يجب أن تُعرّب مناهج التعليم الجامعية.

والثانية كما يأتي:

١ ـ إذا جرت الأمور على قدم المساواة، يجب عدم القيام بأي عمل يعيق البحث العلمي ومواكبة التقدم المعرفي في العالم.

٢ ـ تعريب مناهج التعليم الجامعية (س)يعيق البحث العلمي ومواكبة التقدم المعرفي في العالم.

إذاً،

٣ ـ السلطات يجب ألا تُعرّب مناهج التعليم الجامعية.

تمام يا أحمد. فهنا، في سياق المجتمعات الناطقة بالعربية، قد يظهر النزاع بادئ ذي بدء من فريق علماني حول المبدأ القائل بترسيخ السُلطات للهوية الإسلامية في الدولة، لكن من ناحية أخرى، ربما يظهر النزاع بشكل أكبر حول هذه القضية الوصفية عن عواقب التعريب: تعريب مناهج التعليم الجامعية عمل سيعيق البحث العلمي ومواكبة التقدم المعرفي في العالم والتي تمثّل الحالة التطبيقية للمحاجة القيمية الثانية. فهنا مثلاً، قد تورد أمثلة لدول تدرّس مناهجها الجامعية بلغتها المحلية من دون أن يؤثر ذلك في تقدمها العلمي أو قد تقترح إجراءات استباقية كإنشاء مراكز ضخمة للترجمة تمنع من العواقب غير المرغوب فيها للتعريب. كلام تمام؟

تمام التمام!

والآن يا أحمد، دعنا نأتي على مسائل مهمة متعلقة باستخراج المبادئ القيمية العامة كمقدمات غير منصوصة في الحجاج المعياري.

من مباحث النزاع الوصفي في الحجاج القيمي هو النزاع حول العواقب المحتملة لاتخاذ قرار أو حكم ما.

تمام!

أولاً: عند استخراج هذه المقدمة كافتراض

غير منصوص، يجب أن نراعي إضافة عبارة تقدير الاستثناءات.

وما هذه؟

هذه عبارة «إذا جرت الأمور على قدم المساواة» (Other Things Being Equal)، التي تسمى باللاتينية (Ceteris Paripus Clause)، فقد أتينا عليها.

حمداً لله على السلامة! هذه محطة تأخرت كثيراً!

هاهاها! «إذا جرت الأمور على قدم المساواة»، عبارة تعكس تقديرنا (Acknowledgement) لأن المبادئ القيمية العامة عرضة لاستثناءات. وذلك، حينما تقع حالتها التطبيقية على التماس بين مبادئ قيمية متنازعة كـ حالات بينية (Borderline Cases). فهذه العبارة تعبّر عن تقديرنا لأن المبادئ القيمية كما نحملها أو يحملها الآخرون تنطبق عموماً، لكن ليس في كل الظروف[1].

امسمم!

ففي المثال السابق، أنت قد تحمل قيمة الصدق على هذا النحو: «أنا يجب أن أكون صادقاً»، لكن حملك لها بهذه الطريقة: «إذا جرت الأمور على قدم المساواة يجب أن أكون صادقاً»؛ يعني أنك تُقدر لاستثناء قد يطرأ في تطبيق هذا المبدأ العام، وذلك كما قلنا، لو

---

(١) (Govier, 2010: 362).

كان قولك الصدق في حالة معينة سيؤدي إلى ضرر بالغ بشخص ما؛ لأنه في هذه الحالة، ربما يقودك التنازع القيمي بين قيمة الصدق وقيمة عدم إلحاق الضرر بالآخرين إلى تفضيل الثانية، وذلك ببساطة؛ لأن الأمور هنا لم تجرِ على قدم المساواة.

كذلك مثلاً، أشد الملتزمين بوفاء الوعود، يُقدِّر أن المبدأ القائل: «يجب أن أحفظ وعودي»، لن ينطبق على حالة يكون الوعد فيها بلقاء صديق للتنزُّه، في وقت يكون فيه عزيزٌ لديه في وضع طارئ في المستشفى[1].

"إذا جرت الأمور على قدم المساواة"، عبارة تعكس تقديرنا لأن تطبيق المبادئ القيمية العامة عرضة لاستثناءات.

امممم! فهنا الأمور لم تجرِ على قدم المساواة، لأن الحالة التطبيقية اتصفت بمحمول آخر جعلها محلاً للتطبيق لمبدأ قيمي آخر.

تماماً!

ثانياً: يا أحمد، ليس بالضرورة أن يكون للمبادئ القيمية التي تقف خلف الأحكام القيمية أسماء محددة أو عبارات موجزة تعبر عنها كالحرية، العدالة، الصدق أو غيرها. لذلك عند محاولة استخراج المبادئ القيمية العامة كافتراضات غير منصوصة لا تنشغل كثيراً بتعيين أسماء لها. ولكن بالمقابل حاول الانشغال بالدقة في صياغتها (Formulation).

فمثلاً، في المثال السابق، لا تنشغل بتعيين وصف محدد للقيمة التي نازعت قيمة حفظ

---

(١) المثال بتصرف عن: (Govier, 2010: 362).

الوعود، ولكن بالمقابل ركز على صياغتها. على سبيل المثال كما يأتي: «إذا جرت الأمور على قدم المساواة، أنا يجب أن أقف بجانب أعزّائي في الحالات المرضية الطارئة».

فالمبادئ القيمية العامة، كما تأتي خلف الأحكام القيمية الخاصة التي تظهر في المحاجات، *أعقد وأكثر* من أن نجد عبارات محددة تصفها. لذلك، فالانشغال بالدقة في صياغتها *أولى*.

في الفقرة المقابلة ورد حكم قيمي خاص وهو أن: الانشغال بالدقة في صياغة المبادئ القيمية العامة أولى من محاولة البحث عن أوصاف مختصرة للتعبير عنها. برأيك ما هو المبدأ القيمي العام الذي يقف خلف هذا الحكم؟

كما أن صياغة المبادئ القيمية بدقة، كما سيأتي معنا لاحقاً، ليست بالأمر اليسير، وذلك لأن استخراجها أولاً، ومن ثَمّ تحديد درجتها التعميمية بعناية، وفوق ذاك صياغتها بدقة؛ يتطلب في بعض الأحيان قدراً عالياً من التجريد، يصعب ملاك زمامه[1].

المبادئ القيمية العامة، كما تأتي خلف الأحكام القيمية الخاصة، أعقد وأكثر من أن نجد عبارات محددة تصفها.

وعموماً يا أحمد، ينبغي ألّا ينالك الهوس باستخراج المبادئ القيمية العامة كمقدمات غير منصوصة في الموضوعات المعيارية، فنحن نهتم باستخراج هذه المبادئ لنقاشها حينما نرى أنها تقف خلف أحكام قيمية محل نزاع.

أهمية استخراج المبادئ القيمية العامة تأتي حين تكون الافتراضات غير معتمدة في السياق، وذلك حين تأتي خلف أحكام قيمية محل نزاع.

تمام!

ثالثاً وأخيراً: يا أحمد، إذا عيّنا مفاضلة قيمية غير منصوصة للمحاجِج، يجب أن ننتبه باستمرار إلى أن *الأشخاص المختلفين لهم مفاضلات قيمية مختلفة في مواقف مختلفة*[2].

---

(١) العبارة بتصرف عن: (SEP, Lamond, "Precedent and Analogy in Legal Reasoning", Spring 2014).

(٢) هذه الفقرة بتصرف عن: (Browne and Keeley, 2012: 59).

فمثلاً، في ما يتعلق بتحليل قرار كشراء السامسونغ بدلاً من الآيفون، حين قدرتُ أن تفضيلك لقيمة العملية على قيمة الجمالية هو الذي جاء خلف هذا القرار؛ فإن المطلوب مني أن أحصر تقديري لهذه المفاضلة على محاجتك تلك، من دون أن أذهب إلى أن هذا التفضيل ديدن ثابت فيك لقراراتك القيمية. كذلك هنا أيضاً، في ما يتعلق بقرارك السفر معي، ينبغي ألا أفهم هذا التفضيل القيمي لاكتساب المعرفة على حساب الالتزام بالمسؤوليات العائلية، هو تفضيل دائم بالنسبة إليك، ولكنه ارتبط بهذا الموقف تحديداً.

ربما، لما للتفكير النقدي من نكهة خاصة! هاهاها!

الله يطمنك يا دكتور! كنت أريد أن أعود فأشرح لزوجتي كل ما سأتناوله من موضوعات التفكير النقدي في هذه الرحلة، لكن لا أخفي عليك، قبل تنبيهك الأخير هذا، قررت أن أحجب عنها موضوع المُفاضلة القيمية، فالأمور لن تجري على قدم المساواة إذا عرفت أن قرار السفر جاء كمفاضلة قيمية لمصلحة المعرفة على حساب الالتزامات العائلية.

هاهاها! هاهاها! بقي أن تقنعها بأن التفكير النقدي حالة استثنائية.

هذه يسيرة! هاهاها!

هااا! نذهب إلى نتيجة المحاجة القيمية!

نذهب!

الأشخاص المختلفون لهم مفاضلات قيمية مختلفة في مواقف مختلفة؛ لذلك إذا عيّنا مفاضلة قيمية لمحاجج ما في محاجة ما، ينبغي ألا نذهب إلى أن المحاجج يفضل المبدأ أو المبادئ المفضلة على المبادئ المتنازعة لها في كل أحكامه القيمية.

- **النتيجة: الحكم القيمي الخاص**
- أنا يجب ألّا أسافر مع الدكتور.

هذه القضية يا أحمد، عبارة عن قضية معيارية، قد تكون منصوصة أو غير منصوصة.

وبشكل عام، تعيين الحُكم القيمي كنتيجة، يتطلب أن تُوسع مجال النظر للموضوعات المعيارية. فهي تشمل: التشريعات، الأحكام الفقهية، التخطيط والسياسات، الإدارة، عمليات التقييم، عمليات اتخاذ القرارات وغيرها، بل إن المعيارية تمتد لتشمل مجال المنطق اللاصوري الذي نتحدث عنه، فما نتحدث عنه في الأخير هو *قواعد* أو مبادئ عامة تُمكّننا من إطلاق أحكام قيمية لتقييم المحاجات كما تظهر في اللغة الطبيعية[1].

اممم!

وبالمناسبة يا أحمد، المعيارية تمتد لتشمل الرياضيات ومبادئ المنطق الرياضي (Mathematical Logic)، وإن كانت بالطبع هذه مباحث قلّ أن يظهر فيها نزاع في حواراتنا اليومية.

---

(١) في الحقيقة، في مقالهما التأسيسي (The Current State of Informal Logic)، وصف كل من رالف جونسون (Ralph H. Johnson) وأنتوني بلير (Anthony Blair) المنطق اللاصوري؛ بأنه الدراسة المعيارية للمحاجة (The Normative Study of Argument).

عجيب! وهل الرياضيات مبحث معياري؟

«ولو»! ما الذي سيكون معيارياً لو لم تكن القوانين الرياضية؟ فما الذي يحدونا للوصول إلى نتائج البرهان الرياضي بصرامة، سوى معيارية المنطق الرياضي[1]، ولكن، المنطق الرياضي مبحث معياري فريد من نوعه؛ حيث يتفق، على المستوى التطبيقي، بدرجة *تكاد* تكون كلية على مبادئه الأساسية والتعريفات المتعلقة بها، كما أنه لحسن الحظ لا يعتري نتائج البرهان فيه شيء من التنازع أو التفضيل القيمي[2].

هاهاها! هاهاها!

وعموماً يا أحمد، البرهان الرياضي (Mathematical Proof)، في إطار ما نتحدث عنه، يُعد محاجة نموذجية (Model Argument)، فهو يتمتع بوضوح وبساطة في اللغة والبنية؛ بما يجعله يمثّل النموذج الأعلى للمعقولية[3].

---

(١) العبارة بتصرف عن: (Shapiro, 2000: 6-7).

(٢) هذه العبارة يجب أن تُحمل بدقة من ناحية فلسفية من دون الجانب التطبيقي المتعلق بممارسة الرياضي لبراهينه الرياضية، فإن الطبيعة اللانزاعية للحقائق والمبادئ الرياضية جعلت من الرياضيات عبر التاريخ مبحثاً فلسفياً بامتياز، وذلك في محاولة تفسير الفلاسفة لمنشأ وطبيعة هذه اللانزاعية في الرياضيات. وفي مطلع القرن العشرين وفي أوج النزاع الفلسفي حول طبيعة الرياضيات في ما يعرف بـ أزمة الأسس الرياضية (Foundational Crisis of Mathematics)! قادت إحدى المدارس الفلسفية تسمى «المدرسة الحدسية» (Intuitionism) حملة حول صلاحية مبدأ أساس من مبادئ المنطق الرياضي يسمى مبدأ الوسط المرفوع (The Principle of The Excluded Middle) الذي ظل مبدأ أساسياً من مبادئ المنطق منذ عهد أرسطو. سنأتي على تفصيل هذا المبدأ في فصل المحاجة الاستنباطية.

(٣) وصف الرياضيات بأنها تمثل النموذج الأعلى للمعقولية عن: (الجابري، ٢٠٠٦: ٥٣).

لكن للأسف، وربما يرى بعض لحسن الحظ، فإن المحاجات الطبيعية في أغلبية صورها بعيدة كل البعد عن هذا النموذج.

اممم! كلام عجيب! هذه طريقة مختلفة للتفكير في الرياضيات يبدو أنها أكثر من مجرد «ظا وجا وجتا»!

هاهاها! هاهاها!

على أي حال، وحتى لا نحيد عن موضوعنا، من المهم أيضاً في ما يتعلق بالأحكام القيمية الخاصة؛ التدقيق في نطاقها. فمثلاً، هناك فرق بين مدلول: (يجب) أن أسافر مع الدكتور! ومدلول: (من الأفضل) أن أسافر مع الدكتور، فقد يأتي الأخير بطريقة بحيث يشير إلى أن المحاجج يُقدّر أن حكمه القيمي جاء عن مفاضلة قيمية، على عكس التعبير بالوجوب الذي يفيد حدوداً عليا للادّعاء.

وأخيراً يا أحمد، في سياق الموضوعات المعيارية، يجب أن تنتبه إلى العبارات التي تقيّم ما هو «جيد» أو «حسن» نحو: (أ) جيد (Good)، أو تلك التي تفيد التفضيل، نحو: (أ) أفضل (Better)، وما يأتي عموماً على وزن «أفعل»؛ نحو: أرقى، أجمل، أحسن؛ وكذلك ما يأتي على صيغة «الأفعل» (Superlative) نحو: (أ) الأفضل (Best)، الأرقى، الأنفع، الأهم، الأولى وغيرها.

فهذه العبارات غالباً، وليس دائماً، ما تُعبر عن تقييم **غامض** (Vague) في السياق الذي ظهرت فيه المحاجة، فالتقييم بهذه العبارات لا يكتسب وضوحه إلا إذا حددنا *التعريفات* أو *المفاضلة القيمية* التي أسست له؛ لذلك، بمجرد ما أن تسمع كلمة «أفضل» وما يأتي على صيغة التفضيل في موضوع معياري، توجه مباشرة بسؤال: *أفضل بمعيار ماذا*؟ أو *أفضل بناء على ماذا*؟[1].

فوصولك إلى أن: السامسونغ *أفضل* من الآيفون، جاء بناء على مفاضلة قيمة العملية كما *تفهمها أنت*، على قيمة الجمالية كما *تُقدرها أنت*. وكذلك، وصولك إلى أن السفر معي *أفضل* من البقاء في الدوحة، جاء بناء على مفاضلة لقيمة اكتساب المعرفة كما *تفهمها أنت*، على قيمة الالتزام بالمسؤوليات العائلية كما *تُقدرها أنت*.

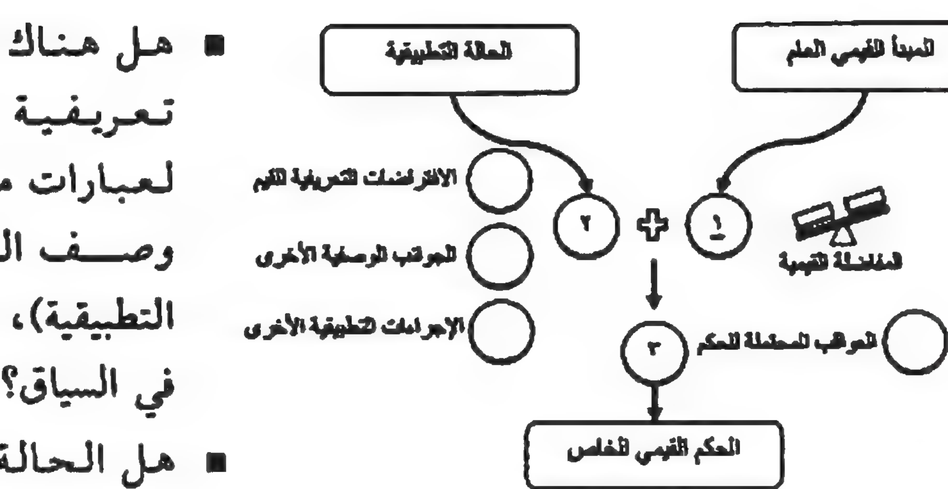
التفضيل والأفضلية في سياق الحجاج القيمي، غالبا ما تكون تقييمات غامضة. لذلك لا بد من أن ننتبه باستمرار إلى التعريفات أو المفاضلة القيمية التي تؤسس لها.

امممم! كلام تمام!

وخلاصة القول يا أحمد، إننا حين نجد محاجة محل اهتمامنا في موضوع معياري، يجب أن نتقدم بهذه الأسئلة النقدية لمحاولة تحليلها واستجلاء العناصر غير المنصوصة فيها:

---

(١) مقولة إن وصف شيء ما بالحُسن أو التفضيل أو الأفضلية، هو وصف دائماً يعتريه الغموض؛ بتصرف عن فيلسوفة الأخلاق الأمريكية (Judith Jarvis Thomson) في: (SEP, Mason, "Value Pluralism", Fall 2011).



- هل هناك افتراضات تعريفية للقيم (أو لعبارات محورية في وصف الحالة التطبيقية)، غير معتمدة في السياق؟
- هل الحالة التطبيقية تتصف بمحاميل أخرى بما يجعلها محلاً للتطبيق لمبادئ قيمية أخرى متنازعة في السياق؟

هل هناك إجراءات أخرى محتملة كتطبيق للمبدأ القيمي العام؟

- ما هو المبدأ القيمي العام خلف الحكم القيمي محل النزاع؟ هل هناك مفاضلة قيمية غير معتمدة في السياق؟
- هل هناك عواقب محتملة للحكم القيمي الخاص غير متفق عليها في السياق؟

تمام!

هاااا يا أحمد! هكذا انتهينا من التقديم لمبحث القيم في ما يتعلق ببنية المحاجة، أتمنى أن تكون الأمور جارية على قدم وساق!

تمام التمام يا دكتور! الأمور تجري على قدم المساواة! هاهاها!

صراحة يا دكتور، في ما يتعلق بمبحث القيم تحديداً، استطعت أن أقدر بشكل واضح ما قلته عن أن مناهج التفكير النقدي تُكسب

الدراس لغة معبّرة عن الملاحظات النقدية. أستطيع الآن أن أجد مجموعة من المصطلحات التي تعبّر عن كثير مما يحيط بالفكر في الحجاج القيمي.

في الحقيقة، هذا المبحث تحديداً، من المباحث التي يتضح فيها هذا المعنى، فالحجاج المعياري، كما سيأتي معنا في فصول متقدمة، يطرح علينا صعوبات معرفية عديدة حين نأتي على عملية التقييم؛ لذلك، فإن الجزء الأكبر من مهمة مناهج التفكير النقدي، يتأتّى في توفير أدوات تحليلية ـ مفردات لغوية وقوالب نقدية ـ بما يساعدنا على استقبال هذا النوع من الحجاج في وعاءٍ مُفكّرٍ فيه.

الأسئلة النقدية المتعلقة بمعايرة المحاججات القيمية

هل هناك افتراضات تعريفية للقيم، غير معتمدة في السياق؟

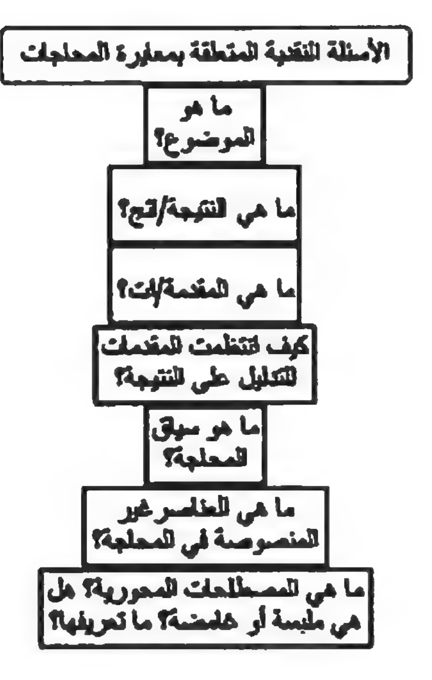
هل للحالة التطبيقية جوانب وصفية أخرى، تجعلها محلاً لتطبيق مبادئ قيمية متنازعة في السياق؟

هل هناك إجراءات أخرى محتملة كتطبيق للقيمة؟

ما هو المبدأ القيمي خلف الحكم القيمي محل النزاع؟ هل جاء كنتيجة لمفاضلة قيمية غير معتمدة في السياق؟

هل هناك عواقب محتملة للحكم القيمي الخاص غير معتمدة في السياق؟

■ الدِّقَة في مُعايرةِ المُحَاجَّات (٢)



على أي حال يا أحمد، دعنا نصل إلى خلاصات مما قلنا عن مبحث السياق والمقدمات غير المنصوصة لنذهب إلى أمثلة متعلقة بهما.

نحن قلنا إن: الافتراضات، أو المقدمات غير المنصوصة، التي تظهر في سياق الحجاج ثلاثة أنواع: افتراضات قيمية، افتراضات وصفية، وافتراضات تعريفية. وأن هذه الافتراضات أحياناً تكون مما يعتمده السياق بحيث يمكن عدم إظهارها في النسخة المعيارية، لكنها في أحيان أخرى تكون مما لا يعتمده السياق، وفي ما يتعلق بسياق الحجاج القيمي، قلنا إنه يجب أن ننتبه باستمرار إلى أننا قد نختلف في مفاهيمنا وتعريفاتنا للقيم وأجرأتها ومُفاضلاتِنا القيمية. أليس كذلك؟

هو كذلك!

والآن، سأضعك في اختبار يا أحمد.

اقرأ هذه المحاجة، وحاول أن تجيب مبدئياً عن الأربعة أسئلة الأولى المتعلقة بالموضوع، النتيجة، المقدمات والبنية، من دون محاولة الإجابة عن سؤالَي السياق وغير المنصوص من المحاجة.

تمام!

تدريس نظرية التطور كمنهج صفي في أقسام البيولوجيا في الجامعات في مجتمعاتنا، مسألة غاية في الخطورة يجب عدم الإقدام عليها. فمقتضى نظرية التطور القائلة إن الإنسان تطور عن القرد فيه تعارض واضح مع صريح النصوص القرآنية التي تخبرنا بوضوح أن سيدنا آدم (عليه السلام) هو أول مخلوق من البشر، وفوق هذا وذاك، ليس هناك اتفاق بين علماء البيولوجيا على النظرية.

تمام! موضوع هذه المحاجة عن تدريس نظرية التطور في جامعات المجتمعات الإسلامية، ونتيجتها قضية معيارية وهي أنه: يجب عدم تدريس نظرية التطور في جامعات المجتمعات الإسلامية.

ممتاز! فما هي مقدماتها وما بنيتها؟ اكتب النسخة المعيارية في الآيباد!

١ ـ نظرية التطور نظرية غير متفق عليها بين علماء البيولوجيا.

٢ ـ مقتضى نظرية التطور مخالف للنصوص القرآنية.

إذاً،

٣ ـ نظرية التطور يجب ألا تُدرَّس في الجامعات.

والبنية متصلة.

اختلفنا يا أحمد!

يبدو أن الحديث عن مبحث القيم أنساك ما كان قبلة من الحديث عن أنواع البنيات وضرورة الدقة في معايرة المحاجات.

كيف؟

أولاً، بنية هذه المحاجة بنية منفصلة، وذلك لأن كل مقدمة فيها ذات دلالة منفصلة في النتيجة بمعنى، أن كل مقدمة قادرة بذاتها أن تكون دليلاً على النتيجة، ففي البنية المنفصلة المقدمات تُدعّم بعضها بعضاً للوصول إلى النتيجة، لكنها لا تتصل، فلو حذفت مقدمة من مقدمات هذه المحاجة، فإن دلالة المقدمة التي تركتها في النتيجة لن تتأثر.

اممم!

ثانياً، موضوع هذه المحاجة يا أحمد، هو تدريس نظرية التطور، لكن ليس في كل الجامعات، وإنما في الجامعات في مجتمعاتنا الإسلامية ـ وذلك لو اعتبرنا أن الضمير في قوله «مجتمعاتنا» يشير إلى المجتمعات المتأثرة بالثقافة الإسلامية ـ كذلك، المحاجج لا يتحدث عن تدريس النظرية في كل الأقسام، وإنما عن تدريسها في أقسام البيولوجيا تحديداً، فمثلاً، ليس في هذه المحاجة ما يُشير إلى أن المحاجج يحذِّر من تدريس النظرية في أقسام أخرى كفلسفة العلوم وأخيراً، هو لا يُحذِّر من تدريس نظرية التطور كمنهج لاصفّي في أقسام البيولوجيا، فليس في قوله ما يشير إلى تحذير من الانفتاح على النظرية أو تناولها في سمنارات أو ورش عمل، كأنشطة لاصفية.

فالرجل حريص على تضييق نطاق ادّعائه وأنت تتمادى في توسعته.

هاهاها! بصراحة، أجحفتُ في حق الرجل، لكنّي نسيت أنكم تعنون ما تقولون.

هذا النسيان، أتى بنا على موضوع متعلق بـالدقة في فهم المحاجات (Accuracy in Argument Interpretation)، وبالذات في ما يتعلق باستخراج المقدمات غير المنصوصة، كنت أود أن أتناوله معك بعد هذا المثال، لكن، فداحة ما وقعت به من خطأ، ستجعلنا نتناوله الآن، فدعنا نتناوله ونعود إلى المثال بعد ذلك.

أحسن! فأنا لم استبشر بهذا المثال خيراً.

هاهاها! سنرجع إليه.

قلنا من قبل يا أحمد، إن النسخة المعيارية هي إعادة عرض للمحاجة الأصلية، فهي تعبر إلى حدّ كبير عن فهمنا لمنطق المحاجج وليس عن منطقه هو، وإن التحدي أمامنا يكمُن في أن نجعلها مُعبِّرة عن ادعاءات المحاجج واستدلاله قدر الإمكان. أليس كذلك؟

نعم! هو كذلك!

الآن، دعنا نأتي على نزعات مختلفة في فهم المحاجّات وإعادة عرضها، حتى تفهم طبيعة الخطأ الذي ارتكبته في تحديد موضوع ونتيجة المحاجة السابقة. هذه المفاهيم محورية في ما يتعلق باستخراج المقدمات غير المنصوصة.

ستحدث عن ثلاثة مفاهيم تعبّر عن ثلاث

نزعات مختلفة في إعادة عرض المحاجات، وهي:

- مغالطة رجل القش (Straw Man Fallacy)
- مبدأ الفهم السَّخِي (The Principle of Interpretive Charity or Charitable Interpretation)
- مبدأ الفهم المعتدل (The Principle of Modest Charity)

النزعة الأولى في إعادة عرض المحاجات، تعبّر عنها مُغالطة منطقية (Fallacy)[١] تسمى **مغالطة رجل القش (Straw Man Fallacy)**، أو **مغالطة نمر الورق (Paper Tiger Fallacy)**.

في هذا النوع من المغالطات، *يُعاد عرض محاجات الآخرين بطريقة بحيث يسهل دحضها* (Refutation) وذلك إما عن قصد أو كنتيجة لعدم دقة في الفهم.

لكن ما سبب التسمية؟!

لاحظ هذين الموقفين:

I. ثورات الربيع العربي مشروع لم يكتمل بعد، فلا يزال أمامها كثير حتى تبلغ النجاح، فهي لم تُحدث بعد تغييراً سياسياً جذرياً في المنطقة العربية؛ حيث ينعكس على الأداء السياسي والثقافة السياسية، فهي للأسف لم تأت عن وعي نخبوي دقيق وحفر معرفي عميق تحت مفاهيم كالحرية والعدالة والديمقراطية.

(١) تعريف مصطلح «المغالطة المنطقية» سيأتي في فصل تقييم المحاجة.

II. ثورات الربيع العربي ثورات فاشلة، فهي لن تُحدث تغييراً سياسياً جذرياً في المنطقة العربية ينعكس على الأداء السياسي والثقافة السياسية، فالنخب العربية لا تفهم معانيَ كالحرية والعدالة والديمقراطية.

فهنا، الموقف الثاني عبارة عن إعادة عرض للموقف الأول، بطريقة توسع من مداخل الحجاج المخالف (Counterarguments) لهذه المحاجة. انظر، في ما يتعلق بالثورات العربية، كيف تم تحويل المحمول مما لم يكتمل نجاحه إلى ما هو فاشل، وتوسيع نطاق الادّعاء مما حُصِر في الماضي والحاضر «لم تحدث تغييراً» ليشمل المستقبل «لن تحدث تغييراً». وكذلك، في ما يتعلق بالنخب العربية، انظر كيف نُقل الوصف من فقدانها الوعي الدقيق والمعرفة العميقة إلى معاني الحرية والعدالة والديمقراطية، إلى وصفها بعدم الفهم المطلق لهذه المفاهيم.

فهنا، تأتي مغالطة رجل القش؛ حينما نبدأ في تقييم الموقف الأول (الموقف الأصلي Actual Position) بناء على تقييم الموقف الثاني (الموقف المُساء عرضه Mispresented Position)، وذلك كنتيجة لسوء عرض المحاجة الأصلية، فتهشيم رجل من قش أسهل من تهشيم رجل بلحم ودم، ومواجهة نمر من ورق أيسر بكثير من مواجهته في أدغال أفريقيا.

امممم! معناها، أنا عرضت صاحبنا كرجل

> مغالطة رجل القش مغالطة منطقية مرتبطة بسوء عرض المحاجات. يقع فيها متلقي المحاجة عندما يبدأ في تقييم الموقف الأصلي بناء على تقييم الموقف المساء عرضه.

من قش بامتياز[١]. لكن عن حسن نية يا دكتور.

هاهاها! أصلاً لا احتمال في عالم التفكير النقدي أن يكون ذلك عن سوء قصد.

فمحاولة إعادة عرض محاجات المخالفين بطريقة تُضعفها، نزعة لا تتفق والطبيعة النقدية للمفكر النقدي، لأن الحجاج، من منظور نقدي يا أحمد، هو ليس معركة[٢]. فالضرب المميت والدفاع المستميت ليس من أدواته، وذلك لأن النصر التليد ليس من أهدافه. فالحجاج، في المنظور النقدي، هو أداة للتواصل والتقدم الفكري، والهدف منه هو فهم المواقف المختلفة ومحاولة تقييمها «كما هي»، للوصول منها إلى نتائج فكرية «أفضل»[٣].

> برأيك ما الافتراض القيمي الذي يقف حول كلمة "أفضل" في هذه الفقرة.

فمرة أخرى يا أحمد، التأني في فهم المحاجات غاية في الأهمية، لأنه دالة في حسن معايرتها، وبالتالي في موضوعية تقييمها.

تمام! لكن ماذا عن مبدأ الفهم السخي؟

هذا المبدأ يتعلق تحديداً باستخراج العناصر غير المنصوصة في المحاجة، بأكثر من مجرد عرض المنصوص منها.

كثيرون من المحاججين يا أحمد، لا يأتون

---

(١) للتدقيق، مغالطة رجل القش تبدأ عند بداية المتلقي في تقييم المحاجة بالضعف وليس عند مرحلة سوء العرض. مزيد من التفصيل عن هذه المغالطة سيأتي في فصل تقييم المحاجة.

(٢) العبارة عن: (Tittle, 2011: 31).

(٣) هذه الفقرة مستوحاة إلى حد كبير من عبارة لـ (Joseph Joubert) في الهامش الجانبي لـ (Tittle, 2011: 31).

على ذكر مقدماتهم بوضوح، أو كيف انتقلوا من نقطة في الحجاج إلى نقطة أخرى. فللأسف، قليل جداً من المحاجات التي أنت بصدد تقييمها، ما سيأتي بوضوح على شاكلة: بما أن (١)، (٢)، (٣)؛ إذاً (٤)، أضف إلى ذلك، أنك دائماً ستجد مقدمات غير منصوصة غير معتمدة في السياق الذي ستقيِّم فيه المحاجة.

فنحن دائماً سنُواجه بمحاجات ذات بُنى غير واضحة وعناصر غير منصوصة، الشيء الذي يجعل من معايرة هذه المحاجات، التزاماً بالمنصوص منها؛ مسألة غاية في الصعوبة. فنحن باستمرار، بالإضافة إلى عمليات القص واللصق وإعادة الصياغة، سنكون في حاجة إلى عمليات إضافة (Supplementation) وإعادة التركيب (Restructuring)؛ إضافة إلى عناصر غير منصوصة، وإعادة تركيب للبناء الاستدلالي للمنصوص من المحاجة.

كثير من المحاجات ذات بنى غير واضحة وعناصر غير منصوصة. ما يتطلب معايرتها من خلال إعادة تركيب أو إعادة تصميم لاتجاه منطقها، وإضافة أو تنصيص عناصر غير منصوصة فيها.

فهنا، بعض المناطقة اللاصوريين يتبنون مبدأ الفهم السخي الذي يتمثل في أن نحاول فهم *ومن ثَمّ إعادة عرض محاجات الآخرين بطريقة تنقذها من سهولة الدحض*، فوفقاً لهذا المبدأ، نحن نحاول إعادة عرض المحاجات بالإضافة إليها أو إعادة تركيبها من خلال تحسينها بحيث تبدو معقولة ومنطقية قدر الإمكان.

إبتسم!

وعلى الرغم من النزعة الحميدة لهذا المبدأ،

لكن التحفظ عليه يأتي في أننا بالمحاولة الزائدة للتحسين من حجاج شخص ما، سوف نبدأ في إسباغ أفكارنا الخاصة على محاجته، ونكون بذلك قد ابتعدنا عنها لنقترب من تركيب محاجتنا الخاصة.

أما ما يتنباه بعضٌ آخر من المناطقة اللاصوريين، هو **مبدأ الفهم المعتدل**[1] الذي يتمثل في أن نتحرّى الدقة قدر الإمكان بتجنب أي إضافة قد تضعف من استدلال المحاجج أو ادعائه، ولكن من دون محاولة التحسين من منطقه.

عليه يا دكتور، هذا المبدأ يقتصر على تجنب عدم إضعاف استدلال المحاجج بأكثر من محاولة تحسينه بينما في الفهم السخي نحن نسعى لتحسين منطق المحاجج.

بالضاااابط!

ولتطبيق مبدأ الفهم المعتدل في ما يتعلق ببيان المقدمات غير المنصوصة، يجب أن نحرص على عدم تحميل منطق المحاجج أكثر مما يحتمل وأن نتفادى إضافة أي عناصر قد تضعف من منطق المحاجة، إلا إذا كان هناك سند قوي لهذه الإضافة في النص الأصلي، فحين نعاير محاجة نُقدِّر أن نسختها الأصلية تتضمن مقدمات غير منصوصة، وذلك كنتيجة لوجود فراغات منطقية في المحاجة الأصلية

(١) هذا المبدأ لـ (Govier, 2010: 51, 52,55).

(Original Argument)؛ يـجـب أن نـجـد مُسوِّغات من العبارات المستخدمة في النص الأصلي - بينات نصية (Textual Evidences) - تبرر لكل إضافتنا في النسخة المعيارية، وإلا عادت المحاجة محاجتنا نحن وليست محاجة صاحبها.

فالقاعدة باستمرار يا أحمد، هي أنه: لا *إضـافـات مـن غـيـر مـبـررات* (No Supplementation without Justification).

اسمم!

فحين تأتي لاستخراج مقدمات غير منصوصة، حاول أن تراعي الآتي قدر الإمكان:

- أن يكون هناك فراغ منطقي (Logical Gap) في دلالة المقدمات المنصوصة على النتيجة، يُمكن سده بإضافة مقدمات غير منصوصة.
- أن تكون هذه المقدمات المُضافة مما سيقبل به المحاجج أو مما سيجد نفسه ملتزماً بادّعائه.
- أن تكون المقدمات المُضافة معقولة قدر الإمكان بحيث تضع المحاجج في مكان الاستفادة من الشك (Benefit of The Doubt)[1].

فبهذه الطريقة، نحن لن نعيد عرض

---

(١) الفقرة التي تتضمن القواعد منقولة بتصرف عن: (Govier, 2010: 45, 46).

المحاجّات في ثوب من قش أو ثوب من حديد، ولكن سنرقع الفراغ في ثوبها *كما هو* وعلى قدر ما تسمح به العبارات المنصوصة في المحاجة الأصلية. تمام؟

تمام!

إذاً، هيا بنا على مثالنا السابق! أعد كتابة المنصوص منه بدقة!

هاااا! هكذا:

١ ـ نظرية التطور نظرية غير متفق عليها بين علماء البيولوجيا.

٢ ـ مقتضى نظرية التطور مخالف لصريح النصوص القرآنية.

إذاً،

٣ ـ نظرية التطور يجب ألّا تُدرَّس كمنهج صفي في أقسام البيولوجيا في جامعات المجتمعات الإسلامية.

ممتاز! أتمنى أن تكون منتبهاً لأنك ذهبت بعبارة «مجتمعاتنا» في النص الأصلي إلى أن المقصود بها المجتمعات المتأثرة بالثقافة الإسلامية.

منتبه جداً!

الآن، دعنا نحاول الإجابة عن سؤال السياق وسؤال العناصر غير المنصوصة في هذه المحاجة.

لتعيين السياق يا أحمد، ارجع إلى القطعة وفي ذهنك ثلاثة أسئلة:

حينما نأتي على معايرة محاجة نقدر أن نسختها الأصلية تتضمن عناصر غير منصوصة، يجب أن نجد مسوغات من العبارات المستخدمة في النص الأصلي لكل إضافاتنا في النسخة المعيارية. بحيث تكون هذه العناصر المُضافة مما سيجد المحاجج نفسه ملتزماً بادعائه. وأن تكون معقولة قدر الإمكان بما يضع المحاجج في مكان الاستفادة من الشك.

١ ٢
٣

- ما هي خلفية المحاجج أو الفريق الذي يتبنى المحاجة؟ وهذا سؤال الإجابة عنه غير متاحة في هذه المحاجة.
- من هو الجمهور المقصود بهذه المحاجة؟
- ما طبيعة الحجاج المخالف الذي قد يطرأ لهذه المحاجة في إطار المقصودين بها؟

الأسئلة النقدية المتعلقة بتعيين سياق المحاجة

ما هي خلفية المحاجج أو الفريق الذي يتبنى المحاجة؟

من هو الجمهور المقصود بهذه المحاجة؟

ما طبيعة الحجاج المخالف الذي قد يطرأ على المحاجة في إطار المقصودين بها؟

وبناء على هذه الأسئلة، يُمكنك أن تبدأ في استخراج المقدمات غير المنصوصة وتحديد اعتماديتها. فقط تذكر ما قلناه من قبل، عن أن تعيين اعتمادية الافتراضات يعتمد على الخلفية المعرفية، فما قد تعتمده أنت قد لا يعتمده غيرك، وتذكّر أيضاً أن ما هو معتمد أو غير معتمد يفرق عما هو مقبول أو غير مقبول.

تمام!

هنا من الواضح أن المحاجج قصد بهذه المحاجة جمهوراً مسلماً.

تمام! وإلا، فإن مخالفة نظرية التطور لصريح النصوص القرآنية لن تكون مقدمة ذات دلالة في النتيجة لشخص غير مسلم.

فماذا عن الافتراضات؟ وما نوعها؟

اعتقد أن للمحاجج افتراضيْن قيمييْن، وهما:

- **يجب عدم تدريس ما هو مخالف لصريح النصوص القرآنية في المناهج الصفية في جامعات المجتمعات الإسلامية.**

وهو الافتراض غير المنصوص في الانتقال من المقدمة الأولى إلى النتيجة.

- يجب عدم تدريس ما لم يتفق عليه علماء مجال ما في المناهج الصفية لهذا المجال في الجامعات.

وهو الافتراض غير المنصوص في الانتقال من المقدمة الثانية إلى النتيجة.

ممتاز! ولكنك يا أحمد، أهملت مسألة مهمة جداً في الافتراضات القيمية، وهي عبارة «إذا جرت الأمور على قدم المساواة».

أمّا!!!! نسيت.

دعني أريك كيف أنك قد حرمت المحاجج من الفائدة من الشك بصياغتك للافتراضات من دون أخذك في الاعتبار لعبارة «إذا جرت الأمور على قدم المساواة».

دعنا نبدأ بالشق الأول من المحاجة، شق الانتقال من القضية (١) إلى القضية (٣).

بادئ ذي بدء، قبل الحديث عن الافتراض القيمي في هذا الشق من المحاجة:

«فمقتضى نظرية التطور فيه تعارض واضح مع صريح النصوص القرآنية *التي* تخبرنا بوضوح أن سيدنا آدم ـ ﷺ ـ هو أول مخلوق من البشر».

يبدو أنك، بناء على *خلفيتك المعرفية*، اعتبرت القضية الموصولة الآتية:

- النصوص القرآنية تخبر بوضوح أن سيدنا آدم ـ ﷺ ـ هو أول مخلوق من البشر.

اعتبرتها قضية شارحة معتمدة في السياق للقضية التي قبلها. هل هذا ما حدث أم أنني تقولت عليك؟

يعني! فعلاً، اعتبرتها قضية شارحة للقضية القائلة إن: مقتضى نظرية التطور مخالف لصريح النصوص القرآنية.

أما أنا يا أحمد، من واقع *خلفيتي المعرفية*، أعلم أن هناك آراء أخرى داخل السياق الإسلامي تُفسّر الآيات القرآنية المتعلقة بخلق آدم (ﷺ) بطريقة تجعلها غير متعارضة مع جوانب من نظرية التطور. وبالذات تلك الجوانب المتعلقة بأن آدم (ﷺ) ـ هو أول مخلوق من البشر فهم يُفسرون النصوص القرآنية بما لا يمنع أن يكون الإنسان قد تطور عن أشكال بدائية من الحياة. بالتالي، هذا الفريق، بغض النظر عن قوة محاجاته، فريق مخالف لهذه المحاجة لأنه يحاجج خلاف المقدمة الوصفية المنصوصة القائلة بتعارض النظرية مع صريح النصوص القرآنية (وليس ما عداها من النصوص الإسلامية).

عليه يا أحمد، أنا سأُظهر هذه القضية الشارحة كمحاجة فرعية في النسخة المعيارية، كما يأتي:

١ ـ النصوص القرآنية تخبر (بوضوح) أن آدم (ﷺ) هو أول مخلوق من البشر.

إذاً،

٢ ـ مقتضى نظرية التطور مخالف (لصريح) النصوص القرآنية.

انتبه هنا يا أحمد إلى أن العبارات التي بين قوسين تشير إلى حدود عليا لنطاق هذا الادعاء.

لكن من هذا الفريق يا دكتور؟

هاهاها! تجدهم لو بحثت عنهم.

وهذا، قد عاد بنا إلى حديثنا في الفصل السابق عن دور الخلفية المعرفية في بيان المحاجات، وكيف إنها توضح أحياناً أن ما جاء ليس مجرد ادعاءات متلاحقة ولكنها ادعاءات جاء بعضها كدليل على بعض.

اممم!

أما في ما يتعلق بالافتراض القيمي في هذا الشق من المحاجة، فإن عبارة «إذا جرت الأمور على قدم المساواة»، ستكون غاية في الأهمية.

- إذا جرت الأمور على قدم المساواة، يجب عدم تدريس ما هو مخالف للنصوص القرآنية كمنهج صفي في الجامعات في المجتمعات الإسلامية.

لأنه ليس لدينا من المعلومات عن خلفية المحاجج ما نستطيع به تصور كيف سيُقدِّر هذا المحاجج الأمور لو وقف على معلومات مخالفة لتصوره حول اتفاق علماء البيولوجيا على نظرية التطور، أي كيف سيجيب لو أدرك مثلاً، أن النظرية تعدّ في أوساط العلماء من أكثر النظريات العلمية الحديثة التي تسندها بينات تجريبية[1]. فللأسف، ولأن النقد هنا ليس تفاعلياً، ليس في مقدورنا أن نعرف هل

---

(١) (DeWitt, 2010: 294).

سيعتبر هذا المحاجج حينها أن الأمور في هذه الحالة لا تزال تجري على قدم المساواة أم لا؟ وعليه، سيكون من سوء العرض أن نذهب إلى أن المحاجج يحمل هذا المبدأ القيمي «يجب عدم تدريس ما هو مخالف للنصوص القرآنية كمنهج صفي في جامعات المجتمعات الإسلامية»، بطريقة غير مشروطة، في حين أنه وضعه في مكان الاستفادة من الشك، باعتقادي، يقتضي أن نُقدر أن المحاجج يرى أنه يجب عدم تدريس ما هو مخالف للنصوص القرآنية كمنهج صفي في جامعات المجتمعات الإسلامية، لكن ليس *مطلقاً*؛ وإنما بناء على ما يعتقد من عدم اتفاق العلماء المختصين حول ما يُراد تدريسه. هذه المشروطية أفضل ما يُعبِّر عنها برأيي هو إظهار عبارة تقدير الاستثناءات في الافتراض القيمي.

لكن سؤال يا أحمد، هل ترى أن هذا المبدأ سيكون معتمداً في السياق الإسلامي؟

لا أزال أفكر!

هاهاها! إذاً، أظهره في النسخة المعيارية!

هاهاها! يبدو أنه أسلم حل!

لكن ماذا عن الشق الثاني من المحاجة؟

في هذا الشق يا أحمد، لم تراعِ عبارة «*وفوق هذا وذاك*» التي سبقت المقدمة الثانية، فهي تفيد أن المحاجج يرى، بشكل من الأشكال، أن دلالة هذه المقدمة في النتيجة تقوم على قدر من الاعتقاد في المقدمة

الوصفية التي تسبقها: «مقتضى نظرية التطور مخالف لصريح النصوص القرآنية». فالأَوْلى برأيي أن نصوغ الافتراض كما يأتي:

- إذا جرت الأمور على قدم المساواة، يجب عدم تدريس مقررٍ ما، لم يتفق عليه علماء مجاله، كمنهج صفي في جامعات المجتمعات الإسلامية؛ في حال كان هذا المقرر معارضاً للنصوص القرآنية.

فهنا، يجب ألا نُهمل الجوانب الوصفية التي يعتقدها المحاجج في هذه الحالة التطبيقية. وذلك، لأن حكمه القيمي بوجوب عدم تدريس نظرية التطور جاء انطلاقاً من معتقداته الوصفية تجاه النظرية، وذلك لكونها نظرية في اعتقاده مخالفة لصريح النصوص القرآنية وأنها في الوقت ذاته نظرية غير متفق عليها بين علماء البيولوجيا.

اممم! بالفعل، يبدو أن صياغة المبادئ العامة هذه فيها قدر من الصعوبة[١]!

لكنه أفضل ما يستحقه المحاجج من دون أن نحوله إلى رجل من قش.

---

(١) للمتخصص: بشكل عام، استجلاء المبادئ القيمية العامة من واقع ظهورها كأحكام قيمية خاصة في الحجاج، كما استجلينا هذا المبدأ العام في الشق الثاني من المثال الأخير؛ مسألة محل نزاع بين المناطقة اللاصوريين. وبالذات في ما يتعلق باستجلاء المبادئ القيمية العامة حينما تظهر كأحكام قيمية خاصة في الأشكال المعقدة من المحاجات القيمية كـ المحاجة بالمثال الماقبلي (A Priori Analogy) أو المثال الاستنباطي (Deductive Analogy). لفكرة عن أوجه النزاع في الموضوع، يمكن الرجوع إلى المقالات العلمية الآتية في مجلة المنطق اللاصوري:

- (IL, Govier, "Analogy and Missing Premises", 1989: 145).
- (IL, Waller, "Classifying and Analyzing Analogy", 2001: 204).
- (IL, Govier, "Reply; Should a Priori Analogies be regarded as Deductive Arguments", 2002).

هذا الافتراض، بهذا الشكل يا دكتور، أرى أنه «إذا جرت الأمور على قدم المساواة»، سيكون معتمَداً إلى حدّ كبير في السياق الإسلامي.

هاهاها!

في الحقيقة، برأيي أن أغلبية مداولات هذا الشق من المحاجة، سيكون في القضية الوصفية المنصوصة القائلة إن: نظرية التطور نظرية غير متفق عليها بين علماء البيولوجيا، لكن المطلوب قبل الشروع في هذه المداولة هو أن نعرف مقصود المحاجج بـ «الاتفاق»، وعن أي قدر وجوانب من الاتفاق يتحدث؟

أجمل ما في الموضوع أن ثلاثة أسطر من الدقة بدت وكأنها رسالة ماجستير!

هاهاها! خمسة أسطر من فضلك!

هاهاها! هاهاها!

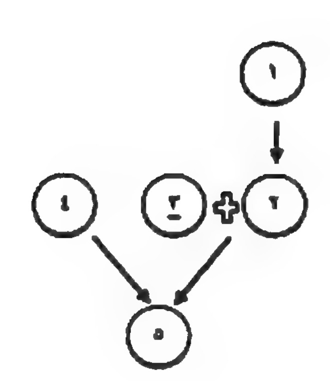
الآن يا أحمد، بناء على ما تداولنا وبناء على تقديرك لما سيعتمده السياق، اكتب نسختك المعيارية لهذه المحاجة وارسم بنيتها.

هكذا:

١ ـ النصوص القرآنية تخبر بوضوح أن آدم (ﷺ) هو أول مخلوق من البشر.

إذاً،

٢ ـ مقتضى نظرية التطور مخالف لصريح النصوص القرآنية.



٣ ـ إذا جرت الأمور على قدم المساواة، يجب عدم تدريس ما هو مخالف للنصوص

القرآنية في المقررات الجامعية في المجتمعات الإسلامية.

٤ ـ نظرية التطور نظرية غير متفق عليها بين علماء البيولوجيا.

إذاً،

٥ ـ نظرية التطور يجب ألا تُدرس كمنهج صفي في أقسام البيولوجيا في جامعات المجتمعات الإسلامية.

ممتاز!

صراحة شعور عالٍ بالإنجاز!

هاهاها!هاهاها!

الآن، هيا بنا على مثال آخر!

هاك اقرأ هذه المحاجة بتأنٍّ، محاولاً أن تجيب عن الأسئلة الستة:

لا يُمكن لما يُعْرف بالإعجاز البياني في القرآن ـ والمتمثل في وصف القرآن بأنه كتاب متعالٍ بيانياً بدرجة تفوق القدرات البيانية للبشر ـ لا يمكن هذا النوع من التعالي البياني وإن ثبت للقرآن أن يكون دليلاً على إعجازه. وذلك لأن إدراك هذا التعالي البياني رهين بفهم وإجادة اللغة العربية. فكيف لعامة الناس وبسطائهم ممن هم غير ناطقين باللغة العربية كبسطاء كوستاريكا ويوغندا والهند أن يدركوا هكذا إعجاز؟[1].

---

(١) تحصلنا على هذا المثال بمساعدة من المهندس عبد الله نور الدين هلالي من بعض المدونات النقاشية في الفيسبوك.

بانتظارك! برجاء يا أحمد، لا تقع في خطأ متعلق بالدقة في فهم ومعايرة المحاجات. وحاول أن تميز بين الفهم والتقييم.

إن شاء الله.

موضوع هذه المحاجة هو: ما إذا كان التعالي البياني للقرآن، وإن ثبت أن القرآن متعالٍ بيانياً، يمكن أن يكون دليلاً على إعجاز القرآن، والنتيجة هي أن: التعالي البياني في القرآن لا يمكن أن يكون دليلاً على إعجاز القرآن وإن ثبت أن القرآن متعالٍ بيانياً.

ممتاز! هذه وُفقت فيها يا أحمد.

أظنك كنت تخشى أن أذهب إلى نتيجة قائلة إن:

- القرآن كتاب غير معجز لأن التعالي البياني لا يمكن أن يكون دليلاً على إعجازه.

هاهاها! بالضاااابط. لو فعلت ذلك، ستكون قد أعدت عرض صاحبنا في أردأ وأضعف نوع من القش.

هاهاها! لا تخف يا دكتور! أنا حتلتُ قالب الدقة في معايرة المحاجات هذا بامتياز.

فما هي بنية المنصوص من المحاجة؟

لهذا الشخص مقدمة عبّر عنها في شكل سؤال تقريري، وهي أنه:

- لا يُمكن لعامة الناس ممن هم غير ناطقين باللغة العربية (كبسطاء كوستاريكا ويوغندا والهند) أن يدركوا التعالي البياني في القرآن الكريم.

ممتاز!

وعليه، بنية المنصوص من المحاجة في رأيي جاءت كما يأتي يا دكتور:

١ ـ إدراك التعالي البياني في القرآن رهين بفهم وإجادة اللغة العربية.

هنا أتمنى يا دكتور أن تكون منتبهاً لأني ذكرت فهم وإجادة، ولم أكتف بذكر الفهم فقط أو ذكر الإجادة فقط. في درجة عالية من الالتزام بما تحبون.

هاهاها! المناطقة اللاصوريون في تمام الرضى عنك!

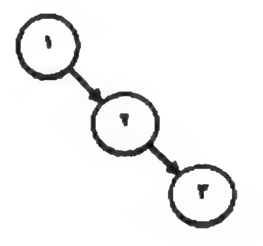
هاهاها! ثم أنتقل من هذه المقدمة إلى المقدمة الثانية:

٢ ـ عامة الناس من غير الناطقين بالعربية لن يدركوا التعالي البياني في القرآن.

تمام التمام!

ثم بعد ذلك أنتقل إلى النتيجة:

٣ ـ التعالي البياني في القرآن، وإن ثبت أن القرآن متعالٍ بيانياً، لا يمكن أن يكون دليلاً على إعجاز القرآن.



عليه، فإن شاكلة هذه المحاجة شاكلة خطية من مقدمتين.

أحسنت يا أحمد.

والآن، برأيك ما هو سياق هذه المحاجة.

كالعادة، ليس هناك خلفية عن المحاجج، فربما يكون شخص مسلم ولكنه يريد أن يُشير

إلى الاهتمام بأنواع أخرى من الإعجاز، كالإعجاز العلمي أو العددي مثلاً، أو ربما يكون شخص غير مسلم يحاول تفنيد فكرة الإعجاز البياني في القرآن.

ممتاز يا أحمد فنطاق الادّعاء هنا محصور في الإعجاز البياني للقرآن وليس في إعجاز القرآن.

لكن ماذا عن المقصود بالمحاجة؟

لا أعتقد أنه فريق محدد ذو قيم معينة أو خلفية معرفية مشتركة.

ممتاز! فهنا نقول إن مقصود هذه المحاجة عالمي (Universal Audience).

وأخيراً، برأيك من هو الفريق الذي قد ينهض بحجاج مخالف لهذه المحاجة؟

أعتقد أنه الفريق الذي يرى أن في التعالي البياني للقرآن، في حال ثبت أن القرآن متعالٍ بيانياً، دليلاً على إعجازه.

ممتاز! والآن يا أحمد، بناء على تعيينك للسياق، ما هي الافتراضات غير المعتمدة في هذه المحاجة؟ وما نوعها؟

هناك مقدمة غير منصوصة في الانتقال من المقدمة الثانية إلى النتيجة مفادها باعتقادي ما يراه المحاجج من أنه: **لا يثبُت أن القرآن كتاب معجز بناءً على تعاليه البياني إلا إذا استطاع عامة الناس أن يدركوا هذا التعالي البياني في القرآن**، وهذا برأيي افتراض غير معتمد في هذا السياق.

ممتاز يا أحمد! ممتاز للغاية.

لو وقفنا عند عبارتين وردتا في النص الأصلي للمحاجة، عبارة: «وإن ثبت أن القرآن متعالٍ بيانياً»، وعبارة: «فكيف *لعامة* الناس *وبسطائهم* ممن هم غير ناطقين بالعربية *كبسطاء* كوستاريكا والهند ويوغندا أن يدركوا هكذا إعجاز»؛ يمكن أن نلحظ أن هذا المحاجج يعتقد في مفهوم (أو تعريف) للإعجاز، يتجاوز مُجرّد أن يثْبُت لفئةٍ من البشر بطريقة موضوعية ـ وذلك بناء على قوله «وإن ثبت» ـ أن شيئاً ما متعالٍ بذاته أو فوق قُدرات البشر؛ إلى ضرورة أن يكون *لعامة الناس أو بسطاء الناس* قُدرة على استيعاب هذا التعالي أو تلك الفوق بشرية، فالمحاجج لم يكتف مثلاً بقول: «فكيف لغير الناطقين باللغة العربية أن يدركوا هكذا إعجاز، لنفهم أنه يقصد عامة الناس ممن هم غير ناطقين باللغة العربية، ولكنه ذهب أكثر حين قال: «فكيف لعامة الناس وبسطائهم أن يدركوا هكذا إعجاز» وذلك على الرغم من أنه ذَكَرَ أمثلة لشعوب غير ناطقة بالعربية، فهو لم يحصر نطاق ادّعائه عند حدود غير الناطقين بالعربية، لكنه ذهب إلى أبعد من ذلك، بتعيين البسطاء من غير الناطقين باللغة العربية. لذلك يا أحمد، لو أُتيح لهذه المحاجة أن تُتناول في إطار نقد تفاعلي، سنكون باعتقادي في حاجة أكثر إلى بيان كيف يُعرّف المحاجج بالضبط مفهوم «البسطاء» ومفهوم «التعالي».

وهنا لاحظ ما قلناه من قبل عن محورية غير المنصوص من المحاجات في الاستدلال. فالنزاع حول هذه المحاجة سيتمحور بشكل رئيس حول هذا *الافتراض التعريفي* لمفهوم الإعجاز، الذي يفوق إثبات فئة ما للتعالي أو فوق البشرية في شيء ما يُدَّعَى إعجازه، بصورة موضوعية؛ إلى ضرورة قُدرة البسطاء من البشر على إدراك هذا التعالي أو فوق البشرية فيما يُدَّعَى إعجازه.

صراحة يا دكتور أيقنت أنكم ستمنعون الناس من الكلام!

هاهاها اهاها! موضوع كإعجاز القرآن، تقوم عليه معتقدات ما يزيد عن مليار من البشر، لا أعتقد أنه يمكن أن يُتناول بمستوى من الدقة أقل من هذا، ولو أدى ذلك إلى السكوت عنه.

وأخيراً يا أحمد، برأيك ما هي المقدمة غير المنصوصة خلف الانتقال من المقدمة الأولى إلى المقدمة الثانية؟

اممم . . .

شقّ عليك استخراجها؟

نعم!

سأساعدك قليلاً، لماذا لن يستطيع عامة الناس من غير الناطقين باللغة العربية أن يدركوا التعالي البياني في القرآن؟

اممم! صراحة يا دكتور هذه صعُبت عليَ!

هذه هي؛ القضية:

■ عامة الناس من غير الناطقين باللغة العربية لا يفهمون ولا يجيدون اللغة العربية.

هاهاها! هذه المقدمة مما يسري به المقال يا دكتور!

بالفعل! فهذه المُقدمة الوصفية، مقدمة مهمة من منظور منطقي لإكمال سير الاستدلال من القضية (١) إلى القضية (٢)[1]. لكنك لم تنتبه لها، لأنها تكاد تكون معتمدة كلياً في هذا السياق، عند كل من المقصودين بالمحاجة ومخالفيها، فهي مسألة معرفة عامة (Matter of Common Knowledge) وتعتبر مثالاً فعلياً لما تحدثّنا عنه من *الخلفية المعرفية المشتركة* التي تؤسس للحجاج.

والآن، حاول أن تكتب لي النسخة المعيارية لهذه المحاجة، وارسم لي شاكلة بنيتها!

تمام!

١ ـ إدراك التعالي البياني في القرآن رهين بفهم وإجادة اللغة العربية.

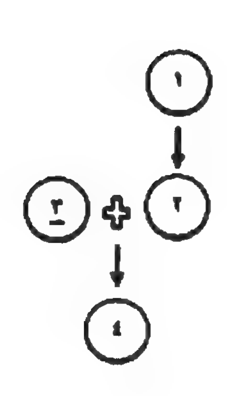
إذاً،

٢ ـ عامة الناس من غير الناطقين باللغة العربية، لن يدركوا التعالي البياني في القرآن.

٣ ـ لا يثبُت أن القرآن كتاب معجز، بناءً

(١) استخراج هذه المقدمة يعتمد إلى حد كبير على معرفة ما يسمى القياسات الفئوية (Categorical Syllogism) أو تحديداً القياسات الفئوية الناقصة (Enthymemes)! التي سنتناولها في قسم: منطق الفئات (Categorical Logic)! من فصل المحاجة الاستنباطية (Deductive Argument).

على تعاليه البياني، إلا إذا استطاع عامة الناس من غير الناطقين باللغة العربية أن يدركوا هذا التعالي البياني في القرآن.



إذاً،

٤ ـ التعالي البياني في القرآن، وإن ثبت أن القرآن متعالٍ بيانياً، لا يمكن أن يكون دليلاً على إعجاز القرآن.

ممتاز يا أحمد!

■ سِياقُ المُحاجّة ومُحدِّدَاتُ السِيَاقِ

والآن يا أحمد، نريد أن نذهب في قصة قصيرة مع الفلسفة، لتقدر أكثر ما المقصود بأن الافتراضات في *سياق ما* تكون معتمدة أو غير معتمدة. ولنتعرف إلى نوع جديد وخاص من عناصر المحاجة.

الأمور لا تحتمل فلسفة يا دكتور، ففنصلان من التفكير النقدي صدّعا رأسي.

لا تَخَفْ يا أحمد، فالفلسفة، بمعنى من المعاني، ليست أكثر من التفكير نقدياً أو إعمال أدوات التفكير النقدي في مسائل كلية. وحالة من المرونة الذهنية لتحمُّل مُساءلة قضايا أساسية، مساءلة جذرية من دون انتظار إجابات أكيدة.

فنحن نريد أن نغوص عميقاً في بحر من بحار الفلسفة، لتصقل ما تحدثنا عنه من أدوات في ما يتعلق بموضوع السياق والعناصر غير المنصوصة من المحاجة.

هاهاها! أجمل ما في الموضوع هو أنه لا رابط بين «لا تخف يا أحمد» وبين ما قيل بعدها.

هاهاها! هاهاها!

هل سمعت أبداً عن ديكارت (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠) (René Descartes)؟

أليس هو الفيلسوف الفرنسي قائل العبارة الشهيرة: «أنا أفكر إذاً أنا موجود».

جئت بالمطلوب يا أحمد، فهذه المحاجة الصغيرة هي ما سيكون محور القادم من حديثنا.

فأنت أمام رجل يُعتبر على نحو واسع أباً للفلسفة الحديثة، وهذا فوق إنجازاته التأسيسية المتعلقة بالرياضيات والفيزياء، وأُبُوّة ديكارت للفلسفة الحديثة جاءت بشكل رئيس للآفاق الفلسفية والنقدية التي فتحها للفلسفة الغربية بما أسهم بشكل كبير في إنتاج العقلية المعاصرة. هذه الآفاق فُتِحَت بشكل رئيس كنتيجة لبحوث ديكارت في فلسفة المعرفة وتحديداً حول ما يتعلق بهذه المحاجة الصغيرة.

فديكارت، كغيره من الفلاسفة منذ قديم الزمان، اهتم بمبحث نظرية المعرفة (Theory of Knowledge) أو الإبستيمولوجيا (Epistemology). وهو مبحث، إذا لم نخلّ بالاختصار، يهتم بدراسة المعرفة والاعتقاد المُبرر - أي الاعتقاد المدلَّل عليه منطقياً (Justified Belief)[1].

وفي ما يتعلق باهتمامنا هنا، نحن سنركز على المعرفة المتعلقة بـ التصديقات (Propositions)، أو ما يُسمى بالإنكليزية (Knowledge of Propositions).

---

(١) (SEP, Steup,"Epistemology", Spring 2014).

ما المقصود بـ «التصديقات» يا دكتور؟

في ما يلينا هنا، دعنا نفهمها بأنها ما يُعبّر عنه بالجملة الخبرية، أو بمعنى آخر، هي مضمون الجملة الخبرية (What Is Said by Declarative Sentence) الذي يحتمل الصدق أو الكذب[1].

المعنى!

لو نظرنا إلى الجمل الخبرية الآتية التي تمثّل قضايا وصفية: أحمد موجود، أحمد يحمل هاتف في يده، الثلج أبيض، المعادن تتمدد بالحرارة، لكل فعل رد فعل مساوٍ له في المقدار ومعاكس له في الاتجاه، الطاقة تساوي مربع سرعة الضوء في الكتلة. وكذلك لو تحدثنا عن جملة خبرية رياضية كـ: مجموع زوايا المثلث تساوي ١٨٠ درجة أو ١+١=٢؛ ستجد أنها جميعاً عبّرت عن مضمون يحتمل الصدق أو الكذب، هذا المضمون هو التصديق. فالجملة العربية القائلة إن: «الثلج أبيض»، والجملة الإنكليزية القائلة إن: "The Snow is White"، تعبران عن التصديق ذاته، فالتصديق هو المضمون الخبري المجرد

---

(١) مصطلح «تصديق» مصطلح مُعقد في استخدامه وتاريخه كما أنه ليس هناك اتفاق بين الفلاسفة والمناطقة حول معناه. سوف نتعامل معه، في قسم منطق التصديقات في باب المحاجة الاستنباطية. إلى ذلك الحين من المهم التنبيه إلى أننا نستخدم كلمة «المضمون» أو «المحتوى» هنا بما يختلف عن كلمة «المعنى».
كما أننا نستخدم التصديقات هنا بما يشمل محتوى ما عبرنا عنه بالقضايا الوصفية بالإضافة إلى القضايا الرياضية، لكنها لا تشمل القضايا المعيارية كما تناولناها في هذا الفصل.
مزيد من التفصيل حول هذا الموضوع الأخير سيأتي في الفصل الرابع تقيم المحاجة.

(Abstract Informational Content) الــــــذي عبّرت عنه هاتان الجملتان الخبريتان[1].

فالتصديق إذاً، هو مضمون الجملة الخبرية الذي يحتمل الصدق أو الكذب.

تماماً! هذا هو الفهم المطلوب في ما يلينا،

فالسؤال الذي يشغل الفلاسفة في ما يتعلق بمعرفة التصديقات، هو سؤال: ما الشروط الواجب توافرها في تصديقٍ ما بحيث يعتبر هذا التصديق «معرفة»؟

تقليدياً ومنذ عهد اليونان ـ وكمدخل مبدئي لفهم محاجتنا الصغيرة ـ، اقتُرحت ثلاثة شروط لما يمكن أن يجعل تصديقاً ما «معرفة»، وهو أن يكون اعتقاداً صادقاً مبرراً (True Justified Belief).

كيف؟

المعرفة تتطلب الاعتقاد، بمعنى أن القضية التي لا تعتقدها لا يمكن أن تمثل معرفة، فحتى نعتبر القضية القائلة إن: الهاتف موجود في يدك؛ معرفة بالنسبة إلي وإليك، من المطلوب أن نعتقدها أولاً. فلا يمكن أن نعتبر التصديق (ق) معرفة للشخص (أ) ما لم يكن الشخص (أ) يعتقد في التصديق (ق).

تمام!

لكن الاعتقاد في تصديقٍ ما وحده ليس كافياً، فلا بد للتصديق من أن يكون صادقاً

(١) (Kirkham, 1992: 57).

حتى نعُده معرفة؛ حيث لا يمكن للاعتقاد الكاذب أن يمثل معرفة. بمعنى لا يمكن القضية القائلة إن: الهاتف موجود في جيب المقعد، في حال أنه موجود في يدك؛ أن تكون معرفة.

وأخيراً، لا يكفي للتصديق حتى يُعد معرفة أن يكون اعتقاداً صادقاً فحسب، فالمعرفة بالإضافة إلى الاعتقاد والصدق تتطلب التبرير أو التدليل المنطقي لأننا قد نعتقد في صدق تصديقٍ ما من دون أن نمتلك مبرراً منطقياً لذلك، فقد أسالك كم برأيك عمر هذه الطفلة؟ فتجيب عن تخمين بأنه: عام ونصف. فهنا لو كان حقاً عُمْر هذه الطفلة هو عام ونصف فإن اعتقادك بالتصديق القائل إن: عُمر هذه الطفلة عام ونصف؛ لا يُعد معرفة. وذلك لأنك لا تمتلك مبرراً منطقياً للاعتقاد فيه. وذلك على خلاف طبيب الأطفال الذي قد يجيبني بالتصديق ذاته عن مبرر منطقي متعلق بقدرته على تقدير عمر الطفل بناء على حركته وتفاعلاته.

إذاً، حتى يعد تصديقٌ ما معرفة يتوجب أن تتوافر فيه ثلاثة شروط، وهي: أن نعتقده **أولاً**، وأن يكون صادقاً ثانياً، وأخيراً أن يكون الاعتقاد فيه قد جاء عن مبرر منطقي.

تمام! والآن يا أحمد، هذه الشروط الثلاثة التي تحدثنا عنها كشروط باعتبارها بمفردها *ضرورية*، وبمجملها *كافية* للحكم على تصديق

ما بأنه معرفة؛ محل نزاع بين الفلاسفة، وذلك في مفهومهم عنها أولاً، وفي مدى ضرورية بعضها ثانياً، ومدى كفايتها مجتمعة لتأسيس المعرفة بتصديقٍ ما ثالثاً. ولكن ليس شاغلنا أن نستعرض ذلك بتفصيل أكثر هنا فكل الغرض من ذلك هو التقديم لطبيعة المعرفة عن ديكارت وظروف تلك المحاجة التي هي محل اهتمامنا.

تمام!

ديكارت عرّف المعرفة على أساس من الشك، واقترح معيار عدم القابلية المطلقة للشك (Indubitability) باعتباره المبرر المنطقي الذي يجب أن يؤسِس للمعرفة بتصديقٍ ما. فهو يرى أن «المعرفة» اعتقاد يستند إلى دليلٍ غاية في الصلابة بحيث لا يُمكن أن يُتوفَّر بحال على دليلٍ آخر يبعث على الشك فيه.

فمثلاً يا أحمد، أنت الآن تُحس (Perceive) لمساً ونظراً وبطريقة سليمة أن: الهاتف موجود في يدك؛ وعليه أنت تتجه تلقائياً للاعتقاد بـ *بصدق* هذه القضية، أليس كذلك؟

نعم!

فالعم ديكارت يقول لك: *إذا كان* اعتقادك هذا صلباً لدرجة لا يرقى إليها الشك، فليس ثَمّة مطلب معرفي أكثر من ذلك، فأنت بذلك لديك كل ما هو مُراد من ناحية عقلانية كمبرر منطقي للاعتقاد في هذا التصديق.

فالمعرفة عند ديكارت لازمة لليقين التام، والذي يعني لديه الانعدام التام للشك في ما

يعرف بـ انعدامية الشك أو اللاقابلية للشك. فهو يرى أن الاعتقاد الذي لا يعتريه شك هو معرفة غير قابلة للتقويض (Indefeasible Knowledge).

كان هدف ديكارت من كل ذلك، الوصول إلى نظام معرفي مترابط من المعتقدات المبررة (System of Justified Beliefs)؛ بحيث يتكون من عدد من القضايا الأساسية غير القابلة للشك (Unshakable Basic Beliefs) تمثل الأساس الدائم للمعرفة (Lasting Foundation for Knowledge) يُشَيَّد عليها باستمرار بناء فوقي من القضايا المستنتجة منها عن طريق استدلال غير قابل للشك (Unshakable Inference)[1].

وللوصول إلى مشروعه المعرفي المتأسس على هذه القضايا الأساسية غير القابلة للشك، اقترح ديكارت منهجية الشك (The Method of Doubt).

المعنى؟

جديد ديكارت في فلسفة المعرفة يا أحمد جاء في أنه نظر إلى الشك من ناحية منهجية وبصورة بنائية، فكما يستخدم البلدوزر للوصول إلى الأرض الصلبة للبناء عليها؛ نظر ديكارت إلى الشك المنهجي (Methodic Doubt) باعتباره بلدوزراً معرفياً. فهو سيستخدم الشك

(١) يقصد بالاستدلال غير القابل للشك هنا، نوع معين من الاستدلال يُسمى الاستدلال الاستنباطي. (Deductive Reasoning) سنأتي عليه في الحديث عن فصل أنواع الاستدلال وأنواع المحاججات.

المنهجي لاختبار صلابة القضايا المرشحة كأساس للمعرفة. وعليه، قرر صاحبنا الشك في كل معتقداته المسبقة عن العالم وبات مستعداً للتخلي (Disbelieve) عن كل معتقد بمجرد أن يجد فيه ما يدعو إلى الشك.

وحتى يؤدّي الشك الغرض المنهجي المطلوب منه ـ أي الوصول بنا إلى مجموعة من التصديقات الأولية التي تمثل الأساس المطلق للمعرفة ـ، اقترح العم ديكارت صفتين للشك المنهجي: أن يكون شكاً مُسْتغرِقاً (Universal) وأن يكون شكاً مُغْرِقاً (Hyperbolic). مستغرقاً، بمعنى أنه قادر على دك *كل* اعتقاد مسبق (Preconceived Beliefs) عن العالم، ومغرقاً، بمعنى أنه قادر على الوصول بنا إلى ما نميز به بين ما لم يُشَك فيه بعد (Yet Unshaken) وبين ما هو غير قابل للشك (Unshakable).

يعني شك لا يترك شيئاً من معتقداتنا إلا وجعله كالصريم!

هاهاها! بالضاااابط!

وهنا يا أحمد حتى تفهم مشروع ديكارت، يجب أن تعي أمرين: **أولاً**، أن ديكارت لا يريد استهداف معتقدات مُعقَّدة (Complex Beliefs) عن العالم كقوانين الفيزياء أو الكيمياء أو الرياضيات، وإنما يريد اختبار اعتقادات أولية كمثل تلك القائلة إن: الهاتف موجود في يدك، ١+١=٢، أو إن هنالك عالماً خارجياً موجوداً منفصلاً عنك، ويمكن لحواسك الخمس أن

تزودك بمعرفة يقينية به. وثانياً، إنه بدعوته إلى الشك المنهجي في هذه المعتقدات الأولية لا يهدف إلى التخلي عنها جملة وتفصيلاً أو الحكم بكذبها كما هو الحال عند الشكوكيين (Skepticism)، لكنه يريد اختبار الأساس التبريري الذي تستند إليه. فبنائية الشك لديه تتمثل في أنه يريد استخدامه منهجياً ليختبر الصلابة التبريرية للقضايا المرشحة كأساس للمعرفة، فمنهجية ديكارت الشكية تقوم على أساس من تقويض التبرير (Justification-defeating Doubt) وليس على أساس من تقويض الاعتقاد (Belief-defeating Doubt). فنحن قد نعتقد هذه القضايا الأولية من دون أن نمتلك «معرفة» بها[1].

فالسؤال الآن يا أحمد: ما طبيعة الشك الذي يمكن أن يُعد شكاً مغرقاً مستغرقاً بما يحقق لديكارت مبتغاه؟

سؤال!

هنا اقترح ديكارت ما يعرف بـ شك الذات الشريرة (Evil Genius Doubt).

وهو يتمثل في أن نفترض وجود ذات شريرة قادرة على خِداعنا وإدخال الأفكار في عقولنا، بحيث يمكن حينها لكل تجربة حسية (Sensory Experience) نشعر بها أن تكون من مدخلات خداع هذه الذات الشريرة.

---

(١) هذا المدخل عن نظرية المعرفة لديكارت، منقول بتصرف عن: SEP, Newman, "Descartes) Epistemology", Fall 2010).

لم أفهم؟

دعنا نصل إلى مفهوم هذا الشك بمثال آخر، ما يُعرف بتجربة «مخ في جرة» (Brain in A Vat). تخيل أن الزمن تقدم بنا تكنولوجياً في المستقبل. وجاء عالِم ففصبل مخك يا أحمد عن جسدك، ووضعه في إناء من السوائل الكيميائية، ثم وصّل نهايات الأعصاب في مخك مع حاسب آلي وبدأ في تشغيل برنامج (Software) قادر من خلال ذلك على جعلك تشعر بكل تجربة حسية عشتها إلى الآن. بمعنى، أنه بُرمجت في هذا البرنامج قصة حياتك منذ بدايتها إلى هذه اللحظة، فما من تجربة عشتها أو اعتقاد اعتقدته عن العالم، من أبسط معتقداتك إلى أعقدها، إلا وهو مبرمج في هذا الحاسب. وذلك بما يشمل شعورك بأن لديك جسداً وأنك الآن في طائرة متجهة من الدوحة إلى الخرطوم وأن الهاتف موجود في يدك. واضح؟

واضح!

كان سؤال ديكارت هو: بافتراض هذه الفرضية الشكية (Skeptical Hypothesis) أو هذه التجربة الفكرية (Thought Experiment)؛ ما الذي يمكن أن يمُر من الاعتقادات الأولية أمام هذه التجربة؟ ما هي الاعتقادات القادرة على الصمود أمام هذا الشك المغرق؟ فالاعتقادات التي ستصمد أمام هذا الشك، هي اعتقادات مرشحة بقوة كأساس للـ «المعرفة»

كما ينشدها ديكارت، تلك المعرفة غير القابلة للتقويض.

اسمم!

وعند هذا السؤال يا أحمد، نحن قد جئنا للمحاجة التي هي محل اهتمامنا.

أنا أفكر، إذاً، أنا موجود.

بالضاباط! فالعم ديكارت يرى أن التصديق القائل: إنه موجود كذات مفكرة، هو المرشح الأول لـلـمـعـرفـة (The First Candidate of Knowledge) كتصديق غير قابل للشك.

والآن، أقرأ نص هذه المحاجة لديكارت كما جاءت في كتابه **تأملات في الفلسفة الأولى** (Meditation in First Philosophy):

«... لقد أقنعت نفسي أنه لا يوجد شيء تماماً في هذا العالم، ليس ثَمّ سماء، لا أرض، لا عقول، لا أجساد. ألا يجب حينها أن أقتنع بنفس القدر أنني غير موجود؟ لا! على الإطلاق: فإذا أقنعت نفسي بشيء ما [أو بمجرد تفكيري في شيء ما]، فأنا بالتأكيد موجود. ولكن هناك ذات خدّاعة تظل تخدعني عن قصد وباستمرار بقوة وبراعة فائقتين. ولكن حتى في هذه الحالة، حتى وإن كانت تخدعني فأنا لا أزال بلا شك موجوداً. فدعها تخدعني كيفما تستطيع، فهي ليست قادرة بحال على إقناعي بأني غير موجود ما دمت أفكر في أنني موجود. وعليه، وبعد التفكر ملياً واعتبار كل شيء، يجب أن نصل إلى نتيجة قطعية بأن هذا

التصديق «أنا كائن، أنا موجود». صائب بالضرورة متى ما تقدمت به أو أدركته بعقلي»[١].

فهو يرى إذاً، أنه موجود لمجرد أنه يفكر.

نعم! وبالتالي فإن التصديق: أنا موجود تصديق غير قابل للتقويض بشك الذات الشريرة. والآن، دعنا نتعامل مع هذه المحاجة في نسختها المشهورة عن ديكارت كما يأتي:

١ ـ أنا أفكر.

إذاً،

٢ ـ أنا موجود.

وعلى الرغم من أن هذه النسخة بهذا الشكل لم تظهر في هذا النص من المحاجة في كتابه **تأملات في الفلسفة الأولى**، ما ظهر هو «أنا كائن، أنا موجود». لكنها ظهرت في كتابات أخرى لديكارت، كما أنه يمكن استخلاصها من هذا النص في هذا الشق من المحاجة: «فإذا أقنعت نفسي بشيء ما [أو بمجرد تفكيري

---

(١) هذا النص عن طبعة عام ١٩١١ لـ أعمال ديكارت الفلسفية (مطبعة جامعة كامبردج) ترجمة Elizabeth S. Haldane.

(...But I was persuaded that there was nothing in all the world, that there was no heaven, no earth, that there were no minds, nor any bodies: was I not then likewise persuaded that I did not exist? Not at all; of a surety I myself did exist since I persuaded myself of something [or merely because I thought of somethingĩ. But there is some deceiver or other, very powerful and very cunning, who ever employs his ingenuity in deceiving me. Then without doubt I exist also if he deceives me, and let him deceive me as much as he will, he can never cause me to be nothing so long as I think that I am something. So that after having reflected well and carefully examined all things, we must come to the definite conclusion that this proposition: I am, I exist, is necessarily true each time that I pronounce it, or that I mentally conceive it).

في شيء ما]، فأنا بالتأكيد موجود». وهذا الشق: «فهي ليست قادرة بحال على إقناعي بأني غير موجود ما دمت أفكر في أنني موجود».

تمام! أغنيتني إذاً عن عمليات القص واللصق وإعادة الصياغة.

هاهاها! نعم، فمجال اهتمامنا في هذه المحاجة مختلف.

هذه المحاجة يا أحمد، اشتهرت باسم الكوجيتو (Cogito) عن العبارة اللاتينية (Cogito Ergo Sum)، التي تعني أنا أفكر إذاً أنا موجود. تمام؟

تمام!

الآن، ولأن النص مُجْتَزَأ من محاجة ديكارت الكاملة في هذا الموضوع، دعنا نتناول المسائل الآتية المعنية بتحديد نطاق ادعاء كل من المقدمة والنتيجة لهذه المحاجة، وذلك قبل أن تبدأ في المساءلة النقدية لها.

أولاً: في ما يتعلق بادعاء المقدمة: «أنا أفكر»، فإن أي شكل من أشكال التفكير يكفي لـ لاقابلية الشك في الكوجيتو. سواء كان هذا التفكير شكاً، نفياً، إثباتاً، فهماً، تخيُلاً أو غيرها، لكن الأفعال غير التفكيرية (Non-thinking Activities)، كحملك الهاتف مثلاً، لا يمكن أن تكون دليلاً على نتيجة الكوجيتو. فلا يمكن أن تحاجج بقولك: «أنا موجود لأني أحمل هاتفاً في يدي»، وذلك لأن الشك

المنهجي يضع وجودَ يدٍ لك وكل ما هو حولك من أشياء في محل مساءلة.

ثانياً: في ما يتعلّق بادعاء النتيجة: «أنا موجود»، فإن النطاق محصور في وجود الشخص الذي يفكر كـ «ذات مفكرة» (Thinking Thing) ليس إلا، وذلك كيفما كانت هذه الذات، فهي ذات لا نعرف شيئاً عن ماهيتها أكثر من أنها ذات تُفكِّر.

ثالثاً: صيغة ضمير المتكلم (First Person Formulation) في ادّعاء المقدمة والنتيجة مهمة لـ لاقابلية الشك في أو يقينية الكوجيتو، فلا يمكنك أن تقول: «الدكتور موجود لأنه يفكر»، فليس لك أن تعبّر عن حضور هذه الأفكار إلا بالضمير «أنا»، فأنت لا تستطيع أن تقول مثلاً: «نحن نفكر، إذاً نحن موجودون»؛ فالمتقدم بالكوجيتو لا يزال يضع وجود آخرين كذوات مفكرة في محل مساءلة.

رابعاً وأخيراً: صياغة الحاضر (Present Tense Formulation) مهمة ليقينية الكوجيتو. بمعنى أن التصديق «أنا أفكر» أو «أنا موجود»، لا يمكن أن يعبر عن التفكير والوجود سوى في اللحظة التي فكرت فيها، فلا يمكنك الوصول من مقدمة عن التفكير في هذه اللحظة إلى نتيجة متعلقة بوجودك كذات مفكرة في الماضي أو استمرار هذا الوجود للحظة قادمة[1].

---

(١) هذه النقاط الأربع في فهم حدود ادّعاء الكوجيتو عن: (SEP, Newman, "Descartes Epistemology", Fall 2010: 4.1).

هاهاها! صراحة يا دكتور نطاق ادعاء الكوجيتو محصور أكثر مما يجب، فوضع صاحبه في مكان الاستفادة من الشك يقتضي توسيع نطاق ادعاءاته بعض الشيء.

هاهاها! المشكلة يا أحمد أن ديكارت لا يريد وضعه في مكان الفائدة من الشك.

عذبنا ديكارت هذا!

والآن يا أحمد، تَقمصْ شخصية المتقدم بالكوجيتو، ومن ثَمّ حاول أن تبدأ بمساءلتك لهذه المحاجة.

تمام!

موضوع هذه المحاجة هو: **سؤال ما إذا كنتُ أستطيع إثبات وجودي كذات مفكرة، معطى الافتراض بأن هناك ذاتاً شريرةً تظل تخدعني باستمرار بقدرة وبراعة فائقتين.**

تمام التمام! انتباهك لذكر «الافتراض المعطى» أعجبني يا أحمد، فهو أحد دروس هذه المحاجة، سنأتي عليه!

والنتيجة هي: **أني أستطيع إثبات وجودي كذات مفكرة حتى بافتراض وجود ذات شريرة تظل تخدعني بقدرة وبراعة فائقتين.**

المقدمة المنصوصة «**أنا أفكر**» وشاكلة بنية المنصوص من المحاجة خطية من مقدمة ونتيجة.

لكن صراحة يا دكتور سؤال السياق أتعبني جداً! هل لديكم خيار لمحاجة بلا سياق في التفكير النقدي، فلا يبدو أن هناك افتراضاً

يمكن اعتماده في سياق هذه المحاجة.
هاهاها!

هاهاها! هاهاها! فالمتقدم بالكوجيتو لا يزال وحيداً في عالم من الأفكار، عالم ليس فيه أشياء ولا أشخاص. فأمامه طريق طويل ليثبت وجود أشخاص آخرين يشاركونه المعرفة أو القيم عن العالم.

هاهاها! كلام عجيب!

هنا أتينا لأول دروس هذه المحاجة، وهو ما يُسمى محددات السياق (Context Setters) أو الافتراضات المسبقة أو الأولية أو القبلية (Pre- Assumption).

لاحظ يا أحمد ما عبّرت عنه بأنه «افتراض معطى»! فما يُميّز افتراض الذات الشريرة هو أنه معطى من قبل المحاجج، فالمحاجج يطالبنا بقبوله كمحدد للسياق. وذلك على عكس الافتراضات التي نستخرجها نحن كمقدمات غير منصوصة غير معتمدة في السياق.

لكن ماذا تقصد يا دكتور بـ «يطالبنا بقبوله كمحدد للسياق»؟

تمام! المقصود بتحديد هذا النوع من الافتراضات للسياق، هو أن مخالف الافتراض المسبق ليس مخالفاً للمحاجة، كما أن المقصود بالمحاجة هو بالضرورة شخص يقبل بالأخذ بهذا الافتراض. وذلك على الرغم من أن الافتراض المسبق بذاته قد يكون قضية غير مقبولة (Unacceptable) في سياق آخر، أو قد

يكون قضية افتراضية (Hypothetical). كما هو الحال في الافتراض المسبق القائل بـ: «وجود ذات شريرة تظل تخدع المتقدم بالكوجيتو بقدرة وبراعة فائقتين». فمخالفة هذه المحاجة تبدأ بعد هذا الافتراض المسبق وليس قبله. فلا يمكن، من منظور نقدي، أن تخالف هذه المحاجة بقولك: «ليس من المعقول أن تكون هناك ذات شريرة كهذه الذات».

اممممم!

فانتبه إلى أننا نستخدم كلمة «افتراض» في لغتنا الحوارية بهذين المعنيين المختلفين؛ معنى مقصود به ما هو معطى ومطلوب اعتماده كمحدد للسياق، وآخر مقصود به ما هو غير منصوص وغير معتمد في السياق.

> الافتراضات المسبقة هي قضايا قبلية يتقدم بها المحاجج كمحددات سياق بما يعين المقصود بالمحاجة ويعين طبيعة الحجاج المخالف الذي يمكن أن ينشأ ضدها؛ أو كافتراضات أولية للوصول إلى نتائج مشروطة بقبول هذه الافتراضات.

تمام!

الآن يا أحمد، بعد أن عالجنا أسئلة الموضوع، النتيجة، المقدمات، البنية والسياق؛ جئنا لسؤال العناصر غير المنصوصة في هذه المحاجة الصغيرة والفريدة من حيث السياق؟

هذه تحتاج إلى تأملات في «تأملات في الفلسفة الأولى»!

هاهاها! وقبل أن تبدأ في هذه التأملات دعنا نعيد عرض الكوجيتو بما يحدد نطاق ادعاءاته بوضوح، هكذا:

١ ـ أنا الآن أفكر.

إذاً،

٢ ـ أنا الآن موجود كذات مفكرة.

تمام! شوهت المحاجة المشهورة يا دكتور!

خفة الإيقاع ليست محل اهتمام في المنطق!

هاها!هاها!

هاها! بانتظارك يا أحمد!

صراحة يا دكتور لم تسعفني تأملاتي! لم أستطع الخروج بشيء!

إذاً، انتبه لما سأقول يا أحمد! فأنا سأطرق بيد خفيفة على أبواب التقييم في معالجة هذه المحاجة، وإن كنا لا نحبذ خلط أبواب التقييم بأبواب التحليل في تناول المحاجات.

أليس لديك سؤال ما هو الفرق بين «أنا» التي في المقدمة و«أنا» التي في النتيجة؟ بمعنى، وكأن قبول مقدمة الكوجيتو يقتضي قبول نتيجته، ألا ترى أن التفكير المُعبَّر عنه في المقدمة بـ «أنا أفكر»، يقتضي وجود المتقدم بالكوجيتو كذات مفكرة أولاً؟! والذي هو ادّعاء النتيجة، «أنا موجود كذات مفكرة».

لو كان ذلك كذلك، فإن الإشكال هو أنه متى بدا في محاجة ما أن قبول المقدمة يقتضي قبول النتيجة يكون المحاجج قد وقع في خطأ منطقي يسمى الدور (Circularity) أو المصادرة على المطلوب (Begging the Question)[1].

صراحة يا دكتور ستكون كارثة إذا حرمتم

---

(١) سوف تأتي لتفصيل هذه المغالطة المنطقية في الفصل الرابع: تقييم المحاجة.

المتقدم بالكوجيتو من اليقين في وجوده كذات مفكرة.

هاهاها! نحن في انتظار حل منك لهذه الكارثة يا أحمد!

انظر!

لو سلمنا ـ وفي حدود ما تسمح به الطريقة التي تتركب بها اللغة للتعبير عن مثل هذه الحالات ـ بصدق التصديق القائل: «هنالك أفكار»، أي وجود أفكار حاضرة في ذهن المتقدم بالكوجيتو؛ فإن القول بصدق التصديق: «أنا أفكر» يقتضي التسليم بصدق القضايا الآتية:

I. الأفكار تقتضي وجود ذات كوعاء لها.

II. حضور أفكارٍ ما لدى ذات يقتضي أن هذه الذات هي من فكرت بهذه الأفكار.

وذلك للوصول إلى صدق التصديق:

III. حضور أفكار للمتقدم بالكوجيتو يقتضي وجوده كذات مفكرة.

وعليه يا أحمد، لو قبلنا بصدق القضية (III)، يمكن أن نقبل بـ صدق المقدمة «أنا الآن أفكر». كما أن تسليم المتقدم بالكوجيتو بالقضية (III)، يعني بالضرورة أنه مسلّم بادعاء النتيجة: «أنا الآن موجود كذات مفكرة»، كنتيجة للدور في هذه المحاجة.

لكن السؤال يا أحمد: هل ضمن السياق الذي حدده ديكارت، وهو افتراض وجود ذات شريرة تُدخل الأفكار في ذهنه، يمكن أن نعتبر

الافتراضين (I) و(II) افتراضين معتمدين في هذا السياق؟

هنا خرج على ديكارت من الفلاسفة من يرى أنه لو كان ديكارت متسقاً مع منهجيّته الشكية، فعليه أن يقف عند حدود القول إن: هنالك أفكاراً، فهناك فرق بين القول: إني أتألم والقول إن: هناك ألماً. فديكارت في رأيهم ملزم فقط بادعاء الثانية وذلك بحسب السياق الذي عيّنه[1].

هاهاها! هاهاها! إذاً، يبدو أن مشروع ديكارت في الوصول إلى قضايا أساسية تمثل الأساس غير القابل للتقويض للمعرفة، توقف باكراً يا دكتور!

هاهاها! نعم حتى لو افترضنا بلا قابلية الشك في الكوجيتو فإن نتيجته للأسف محدودة جداً، فلا يزال الطريق أمام ديكارت طويلاً لإثبات أنه موجود كذات مفكرة باستمرار، وأن هناك عالماً خارجياً موجوداً، وأنه موجود كجسد بيد وعين وأذن وأنف ولسان، وأن حواسه موثوقة في تزويده بمعرفة يقينية عن هذا العالم الخارجي، وهكذا تطول القائمة حتى يصل إلى اعتقادات يقينية متعلقة بمناهج العلم ونظرياته.

فرضية الذات الشريرة وغيرها من الفرضيات الشكية، لا تزال تطرح سؤالا عصيا على فلاسفة المعرفة في الأزمنة المعاصرة. وهو سؤال: هل لدى الواحد منا من رصيد تجربته الحسية ما يستطيع أن يثبت به عدم وجود هذه الذات؟ بمعنى آخر، هل لديك دليل حسي تثبت به أنك الآن لست مخا في جرة؟

ناقش المحاجة الآتية المعروفة بمحاجة المخ في جرة (BIV Argument) مع من حولك:

١. إذا كنت لا أعرف أني لست مخاً في جرة فأنا لا أعرف أن لدي يداً.
٢. أنا لا أعرف أني لست مخاً في جرة إذاً،
٣. أنا لا أعرف أن لدي يداً.

إذاً يا دكتور ما الحل؟

---

(١) هذه المحاجة المخالفة للكوجيتو عن الفيلسوف الإنكليزي برتراند رسل Bertrand Russell (1872-1970) في:

(SEP, Newman, "Descartes Epistemology", Fall 2010: 4.1).

باعتقادي أن نلتزم شروطاً أقل رتبة من تلك اليقينية التامة التي اقترحها ديكارت لما يُمكن أن نعدّه معرفة من الاعتقادات.

هاهاها!هاهاها!

لكن يا دكتور بحق استطعت أن أفهم ما المقصود بأن الافتراضات *في سياق* ما تكون معتمدة أو غير معتمدة، فلم أتخيل أن وجودي كذات مفكرة يمكن أن يكون محل نزاع في سياق ما.

وهذا هو الدرس الثاني من هذه المحاجة، فبينما كان افتراض وجود أطراف الحجاج كذوات مفكرة افتراضاً معتمداً كلياً في السياقات المختلفة للحجاج؛ فلم يكن افتراضاً معتمداً عند سياق نظرية المعرفة عند ديكارت.

وهنا نقطة يا أحمد!

وما هي!

فقط حاول أن تحتمل هذا الصداع الأخير في ما يتعلق بهذه المحاجة!

يا ساتر!

دعنا نميّز بين نوعين من السياق: سياق محاجة ديكارت كمنظر للمعرفة (Epistemologist) وسياق ديكارت كمتقدم بالكوجيتو!

كيف؟

في سياق ديكارت كمنظر للمعرفة؛ حيث يريد أن يقدم لنظريته في المعرفة ويطرح

الكوجيتو كأول مرشح[1] للمعرفة غير القابلة للتقويض بالشك؛ فإن ديكارت بالتأكيد يعتقد في قائمة من القضايا، لنذكر القليل، كهذه:

- أنه موجود كذات مفكرة.
- أنه قادر على الاستدلال منطقياً (Infer Logically) بفكره من مقدمة إلى نتيجة (تقديم محاجة).
- أنه من خلال فكره يمكن أن يصل إلى تعريف لما يمكن أن يُعَد «معرفة».
- أنه يمكن أن يتواصل مع غيره من منظري المعرفة من خلال تقديم حجاجه عبر اللغة التي يتحدّثها.
- أن غيره من منظري المعرفة يفهمون العبارات اللغوية التي عبّر بها بفهمه لها ذاته.
- أن ذاكرته وذاكرتهم ستظل سليمة لدرجة تجعله وتجعلهم يفهمون معاني العبارات اللغوية المستخدمة بالمعاني ذاتها السابقة لها.

فهذه الافتراضات: افتراض القدرة على الاستدلال المنطقي، وافتراض أن العبارات اللغوية وسيط مشترك الدلالات بين المتواصلين

---

(١) اخترنا كلمة مرشح (Candidate) بدلاً من كلمة عنصر (Item)؛ وذلك لأن هناك اختلافاً بين المعلقين على نصوص الفلسفة الديكارتية عما إذا كان ديكارت يعد الكوجيتو العنصر الأول للمعرفة غير القابلة للتقويض بالشك أم أنه يعتبر أن الشك المنهجي شكّاً لا يمكن حده (Unbounded Doubt). لمزيد من التفصيل عن هذا الموضوع وعلاقته بمحاجة ديكارت لإثبات وجود خالق كامل (Perfect God)، يمكن الرجوع إلى: (SEP, Newman, "Descartes Epistemology", Fall 2010: 4.2).

بلغة ما، وافتراض سلامة ذاكرة المحاجج ومتلقي المحاجة لدلالات هذه العبارات اللغوية؛ هي افتراضات معتمدة يسلّم بها كل أطراف الحجاج ولولاها لما أصبح أي تواصل بالمحاجة ممكناً، سواء في موضوع نظرية المعرفة أو في غيره.

ولكن فوق هذه الافتراضات، هناك قضايا أخرى تعبّر عن تصور ديكارت عن المعرفة، وتعد قضايا غير معتمدة في السياق لأنه غير متفق عليها بين منظري المعرفة، كالقضايا الآتية:

- أن الاعتقاد الذي يمكن أن يعدّ معرفة هو اعتقاد لا يمكن الشك فيه.
- أن الوصول إلى هذه المعرفة يتطلب شكاً مغرقاً ومستغرقاً.
- أن شك الذات الشريرة شك قادر على اختبار الصلابة التبريرية خلف معتقداتنا الأولية.

اممم!

بينما في سياق ديكارت كمتقدم بالكوجيتو، كما قلت من قبل، من الصعب اعتماد أي من هذه القضايا السابقة المعتمد منها وغير المعتمد.

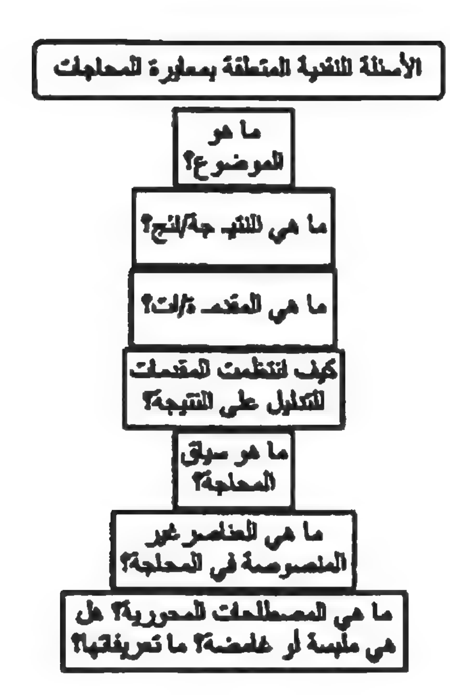
هاااا! أتمنى أن يكون صداع الغوص في الأعماق قد مر خفيفاً!

هناك شعور بحاجة ماسة للصعود إلى السطح!

هاهاها!هاهاها!

■ بُـنـيـة الـمُـحـاجّـة وتَـرْكِـيـبُ

مُحاجاتِنا الخاصّة



والآن يا أحمد، قبل أن نختم حديثنا عن هذا الفصل سنتحدث قليلاً عن بنية المحاجة عند تركيب محاجاتنا الخاصة.

لكن قبل أن نذهب إلى هذا الموضوع، وفي ما يتعلق بمعايرتنا للمحاجات في أمثلتنا السابقة، ينبغي أن تتذكر ما قلناه عن اختلاف الناس في معايرة المحاجات لاختلاف خلفيتهم المعرفية وتلقيهم للمفاهيم، فربما ترجع ذات يوم إلى مدونتك أو تسجيل الهاتف فتجد أن هناك ما تختلف معه في الطريقة التي عايرنا بها هذه المحاجات. فعندها، ما يهمُني هو أن تكون قد تعرفت إلى المنهجية بغض النظر عن تطبيقاتها. تمام؟

تمام التمام!

ما نعانيه في فهم محاجات الآخرين ومعايرتها، سيتوفر بقدر كبير لو وقع ثقل إجابة الأسئلة الستة ـ أو قل الأسئلة السبعة في انتظار فصلنا القادم عن اللغة ـ على مقدم المحاجة. وهذا يعني، وبالذات في حالة النقد غير التفاعلي، أن يحاول المحاجج تقديم محاجته بوضوح وتحديد يمنع احتمالية أن يفهم بطرق مختلفة لا يقصدها.

وهنا! بالإضافة إلى وضوح الموضوع، النتيجة، المقدمات والبنية؛ فمن المهم التركيز على الآتي:

- تحديد نطاق الادعاءات بوضوح.
- تحديد سياق المحاجة بما يُعيِّن الجمهور المقصود بها.
- النص على كل قضية ضرورية للانتقال إلى النتيجة، غير معتمدة في السياق في النسخة المعيارية، وذلك إما كمقدمات منصوصة أو كمحددات سياق.

هذه النقطة الأخيرة تتطلب ما قلناه من قبل عن أن المفكر النقدي، في سياق محاجة ما، يجب أن يكون على وعي بافتراضاته.

بالضاااابط! ولأجل الدقة، المقصود بالافتراضات هنا: هي القضايا الضرورية للانتقال من المنصوص من المقدمات إلى النتيجة وقد تكون محل نزاع في السياق المعني.

هذه النقطة الأخيرة يا أحمد، تتطلب الآتي:

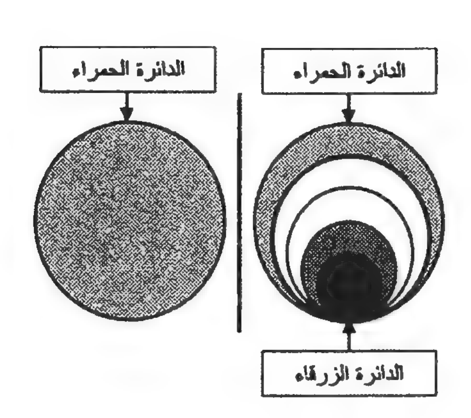
- أن تكون أولاً بنية المحاجة واضحة في أذهاننا.
- أن نتابع سؤال لماذا إلى نهاياته حتى يصل بنا إلى الافتراضات الأولية التي ننطلق منها في سياق حجاج ما.
- أن ننفتح ذهنياً *وعملياً* على المحاجات المخالفة، لتحديد ما هو معتمد أو غير معتمد من هذه الافتراضات في هذا السياق

المعني، وذلك لنعرف ما سنظهره مما لن نظهره منها كعناصر منصوصة في محاجتنا.

أين مدونتك؟

هذه هي!

دعني أرسم لك هذا النموذج!



ففي هذا الشكل توجد دائرتان: الدائرة الحمراء على اليمين تحتوي بداخلها دوائر بأحجام أصغر متدرجة الألوان وصولاً إلى أصغر دائرة؛ الدائرة الزرقاء، بينما الدائرة الحمراء على اليسار لا تحتوي بداخلها دوائر أصغر. أليس كذلك؟

نعم!

افترض أن الدائرة الحمراء، الدائرة الكبرى، في كل من الجانبين تمثل اعتقاداً معيناً نحمله أنا وأنت، فهنا المفكر النقدي يا أحمد يتخذ موقف الدائرة الحمراء على اليمين. بمعنى، أنه قادر على أن يُحلل قضيته، متبعاً سؤال لماذا، مستوى مستوى، حتى يصل إلى مستوى الدائرة الزرقاء، فهو يعرف من أين انطلق وكيف انطلق.

وفي سياق كسياق المتقدّم بالكوجيتو، كما رأيت، الأمر قد يتطلب الغوص بعيداً للبحث عن الدوائر الزرقاء.

اتركونا على مستوى الدائرة الحمراء، فكيفما تعددت السياقات واختلفت المستويات، أنا بفضل الله لا أزال اعتقد أن الهاتف موجود في يدي.

هاهاها! هاهاها!

لا تدري يا أحمد كم هو العدد المطلوب من الدوائر المختلفة الألوان للصعود من دائرة القضية القائلة: إني أُحس أن الهاتف موجود في يدي، إلى دائرة القضية القائلة إن: الهاتف موجود في يدي.

وأين يمكن أن أجد هذه الدوائر؟

أطلاعك على أي كتاب مدخلي للفلسفة قادر على أن يريك مقدار الصعوبة في أن تدعي باتساق منطقي أن الهاتف موجود في يدك بناء على أنك تحس به.

هاهاها! مشكلة!

على أي حال، لو تركنا الفلسفة جانباً، فإن عملية استجلاء افتراضاتنا الأولية عند تركيب محاجتنا الخاصة في سياق ما، خطوة مفصلية في عملية النقد. وعلى الرغم من أنها كثيراً ما ستكشف عن نقاط ضعف في حجاجنا، لكن ذلك ينبغي ألا يمنعنا من القيام بها. فالحجاج، كما سيتضح لك كلما تقدمنا بالحديث عن أدوات التفكير النقدي، نادراً ما يكون ذا نتائج نهائية قطعية، الشيء الذي يحدونا إلى النظر إليه باعتباره أداة للتواصل ونقل الأفكار عند تناول الآراء المختلفة المتعلقة بموضوع ما. ووفقاً لهذه النظرة للحجاج، ليس الهَم هو التقدم بمحاجة ذات حُجة دامغة غير قابلة للتقويض ولكن بمحاجة واضحة المبنى والمعنى بما يساعد الآخرين على فهم منطقنا ونقده.

اسمم!

فالخلاصة مما سبق يا أحمد، قبل أن تتقدم بمحاجة حاول أن تعايرها وكأنك متلقٍّ لها. بمعنى، حاول أن تقارب إلى حد كبير بين نسختك الأصلية والنسخة المعيارية التي قد يستخرجها متلقٍ ما لمحاجتك وذلك بتحديد نطاق ادعاءاتك، تقديمها وفق تراتب منطقي واستخدام العبارات الدالة على المقدمة والنتيجة بوضوح، دقة واتساق. هذا بالإضافة إلى منهجيات أخرى سنأتي عليها في نهاية المطاف عند حديثنا عن الكتابة النقدية (Critical Writing).

لكن يا دكتور ألن يكون من الغريب والعسير بعض الشيء أن يتواصل الناس حجاجياً بطريقة (١)، (٢)، (٣)، إذاً (٤).

قبل أن تتقدم بمحاجة حاول أن تعايرها وكأنك متلقٍّ لها. عبر سوابق محاجتك، حدد نطاق ادعاءاتك بوضوح، وتجنب إخفاء الافتراضات.

هاهاها! هكذا فعلاً يبدو أنكم ستمنعوننا من التقدم بمحاجات!

هاهاها! كما قلنا من قبل يمكنك ألا تتبنى مبادئنا القيمية العامة.

قل لي يا أحمد! برأيك إذا كنا نتحاجج في موضوع ذي أهمية بالغة بالنسبة إلينا، بأي قدر سيسهم تقديم المحاجات في النسخة المعيارية في التقدم الفكري في هذا الموضوع.

فائدة بالغة بالطبع!

هذا هو!

لكن على أي حال، المنطق اللاصوري لا يزال علماً حديث النشأة نسبياً لم تنتشر بعد

مناهجه كمعيار للحجاج. إذا حدث ذلك، فإن الأمر سيبدو أكثر يُسراً. فكما أن الناس لم تكن في فجر التاريخ قادرة على صياغة أفكارها مكتوبة، فليس من البعيد أن يأتي يوم يُقدِّم فيه البشر حجاجهم على شاكلة نسخة معيارية.

ليس بعيداً!

هذا ما لدي يا أحمد في ما يتعلق ببنية المحاجة. الحمد لله أنّا انتهينا من الحديث عنها قبل هبوط الطائرة، هكذا نحن فارقنا باباً أعُدّه ركن الزاوية في التفكير النقدي.

أتمنى أن يسعفنا الزمن في السودان للفراغ من باقي الأبواب.

إن شاء الله. في أقرب جلسة قادمة، سنكون على أعتاب التقديم لباب مهم جداً في التفكير النقدي متعلق بضبط تصرفات الرسول الذي ينقل الحجاج عبر الأذهان.

إلى ذلك الحين، أرحب بك مرة أخرى في عالم التفكير النقدي يا أحمد!

هاهاها! يبدو أنني بعد هذا الفصل أصبحت من أهل الدار يا دكتور!

هاهاها! لا يزال أمامك الكثير!

المصطلحات

- بنية المحاجة (Structure of Argument)
- معايرة المحاجة (Standardization of Argument)
- البنية البسيطة (Simple Structure)
- البنية الممتدة (Extended Structure)
- المحاجة الكلية (Whole Argument)
- المحاجة الرئيسة/ الكبرى (Main Argument)
- المحاجة الفرعية/ الصغرى (Sub-Argument)
- النتيجة الرئيسة/ الكبرى (Main Conclusion)
- النتيجة الفرعية/ الصغرى (Sub-Conclusion)
- الشاكلة المتصلة (Linked Pattern)
- الشاكلة المنفصلة (Separate Pattern)
- الشاكلة الخطية (Linear Pattern)
- الشاكلة المتجامعة (Convergent Pattern)
- الشاكلة المتفارقة (Divergent Pattern)
- نطاق الادعاء (Scope)
- درجة تبني الادعاء (Degree of Commitment)
- سياق المحاجة (Argument Context)
- المحاجج/ مقدم المحاجة (Arguer)

- متلقي المحاجة/ المقصود بالمحاجة (Audience)
- مخالف المحاجة (Opponent)
- النتيجة غير المنصوصة (Unstated Conclusion)
- المقدمة غير المنصوصة/ الافتراض (Unstated Premise / Assumption)
- الافتراضات المعتمدة (Warranted Assumptions/ Indisputable Assumptions)
- الافتراضات غير المعتمدة (Unwarranted Assumptions/ Disputable Assumptions)
- القضية الوصفية (Descriptive Statement)
- القضية المعيارية (Normative Statement)
- الموضوع الوصفي (Descriptive Issue)
- الموضوع المعياري (Normative Issue)
- الافتراضات الوصفية (Descriptive Assumptions)
- الافتراضات القيمية (Value/Normative Assumptions)
- الافتراضات التعريفية (Definitional Assumptions)
- القيم (Values)
- الخلفية المعرفية (Background Knowledge)
- المحاجة القيمية (Value Argument)
- المبدأ القيمي العام (General Value Principle)

- الحالة التطبيقية (Applied Case)
- الحكم القيمي الخاص (Particular Value Judgment)
- المنازعة القيمية (Value Conflict)
- المفاضلة القيمية (Value Preference)
- عبارة تقدير الاستثناءات «إذا جرت الأمور على قدم المساواة» (Ceteris Paribus Clause) "Other Things Being Equal"
- مبدأ الفهم السخي (The principle of Interpretive Charity)
- مبدأ الفهم المعتدل (The Principle of Modest Charity)
- مغالطة رجل القش (Straw Man Fallacy)
- الافتراضات القَبْلية (المُسبقة)/ محددات السياق (Pre-Assumption/ Context Setters)


صفحة فارغة

المراجع

١ - العربية

الجابري، محمد عابد. مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي. الطبعة السادسة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة. **ضوابط المعرفة: وأصول الاستدلال والمناظرة.** الطبعة العاشرة. دمشق: دار القلم، ٢٠٠٩.

هاشم، محمد جلال أحمد. **منهج التحليل الثقافي: مشروع الوطنية السودانية وظاهرة الثورة والديموقراطية.** الطبعة الخامسة. الخرطوم: المكتبة الوطنية، ٢٠١٢.

٢ - الأجنبية

Blair, J. Anthony, and Ralph H. Johnson. "The Current State of Informal Logic." *Informal Logic* 9, no. 2-3 (1987)147-51: <http: //ojs.uwindsor.ca/ojs/leddy/index.php/informal_logic/article/view/2671/2112>.

Browne, M. Neil, and Stuart M. Keeley. *Asking the Right Questions: A Guide to Critical Thinking.* 10th ed. USA: Pearson Education, Inc, 2012.

Carter, Ian, "Positive and Negative Liberty", *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Spring 2012 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL =. <http://plato.stanford.edu/archives/spr2012/entries/liberty-positive-negative/>.

DeWitt, Richard. *Worldviews: An Introduction to the History and Philosophy of Science.* 2nd ed. Sussex: Wiley-Blackwell, 2010.

______. "Analogies and Missing Premises." Informal Logic 11, no. 3 (1989): 141-52. <http: //ojs.uwindsor.ca/ojs/leddy/index.php/informal_logic/article/view/2628/2069>.

Govier, Trudy. *A Practical Study of Argument.* 7th ed. Belmont: Wadsworth, 2010.

______. "Should a Priori Analogies Be Regarded as Deductive Arguments?" Informal Logic 22, no. 2 (2002): 155-57. <http: //ojs.uwindsor.ca/ojs/leddy/index.php/informal_logic/article/view/2580/2021>.

Groarke, Leo. "Informal Logic", *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Spring 2013 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = . <http://plato.stanford.edu/archives/spr2013/entries/logic-informal/>.

______. and Christopher W. Tindale. *Good Reasoning Matters!: A Constructive Approach to Critical Thinking.* 4th ed. Canada: Oxford University Press, 2008.

Johnson, Ralph H. "When Informal Logic Met Critical Thinking." *Inquiry* 27, no. 3 (2012): 5-14.

Kirkham, Richard L. *Theories of Truth: A Critical Introduction* 1st ed. Massachusetts: MIT Press, 1992.

Lamond, Grant, "Precedent and Analogy in Legal Reasoning", *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Spring 2014 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = . <http://plato.stanford.edu/archives/spr2014/entries/legal-reas-prec/>.

Mason, Elinor, "Value Pluralism", *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Fall 2011 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = . <http://plato.stanford.edu/archives/fall2011/entries/value-pluralism/>.

Moore, Brooke Noel, and Richard Parker. *Critical Thinking.* 9th ed. New York: McGraw-Hill, 2009.

______. *Critical Thinking.* 10th ed. New York: McGraw-Hill companies, 2012.

Newman, Lex. "Descartes' Epistemology", *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Fall 2010 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = . <http://plato.stanford.edu/archives/fall2010/entries/descartes-epistemology/>.

Paul, Richard. "Reflections on the Nature of Critical Thinking, Its History, Politics, and Barriers, and on Its Status across the College/University Curriculum Part 1." *Inquiry* 26, no. 3 (2011): 5-24.

Shapiro, Stewart. *Thinking About Mathematics.* 1st ed. New York: Oxford University Press, 2000.

Steup, Matthias, "Epistemology", *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Spring 2014 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = . <http://plato.stanford.edu/archives/spr2014/entries/epistemology/>.

Tittle, Peg. *Critical Thinking: An Appeal to Reason.* 1st ed. New York: Routledge, 2011.

Waller, Bruce N. "Classifying and Analyzing Analogies." Informal Logic 21, no. 3 (2001). <http: //ojs.uwindsor.ca/ojs/leddy/index.php/informal_logic/article/view/2246/1690>.

Warburton, Nigel. *Philosophy: The Basics.* 4th ed. Oxon: Routledge, 2004.


صفحة فارغة